جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية.
قسم العلوم السياسية.

الفساد السياسي في الوطن العربي
حالة الجزائر ودورها في إعاقة التنمية
منذ 1987م إلى 2017م".

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص سياسات عامة وتنمية.

إعـداد الطالبة :
-حوحي كريمة.

إشراف الأستاذ:
-زبيري رمضان.

أعضاء لجنة المناقشة:

-.....رئيسا.

-أ. زبيري رمضان..... مشرفا ومقررا.

-.....عضوا مناقشا.

-.....عضوا مناقشا.

السنة الجامعية: 1437-1438 هـ/ 2017-2018م.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى " وبالوالدين إحسانا".

إلى من كانت أولا محبوبتي وثانيا خليلتي وثالثا رفيقتي ورابعا صديقتي وخامسا أختي وسادسا أمي العزيزة والغالية التي لا يغلى عليها شيء.

إلى من تجرع كأس الدنيا فارغا ليسقيني قطرة حب... إلى كلتا أناملة ليقدم لحظة سعادة.

إلى من حصد الأشواك عن دربي إلى الذي قطف الورد من بين الأشواك ليبهجني بعطرها إلى حبيب قلبي ونجواي وقرة عيني إليك يا أبي الغالي أطال الله في عمرك.

إلى من غمروني بالحنان الدافئ والعطف الفياض إلى سندي في الأوقات الصعبة.

إلى من أناروا ظلمة حياتي إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها.إلى من عرفت معهم معنى الحياة، إليكم يا من شاركتموني دفء العائلة إخوتي وأخواتي: محمد، جلال ، فاطمة الزهراء، زهرة، أقول لهم أنتم باقة الورود التي زينت حياتي.

إلى زوجة خالي الغالية التي لا يغلى عليها شيء: حمادي أم النون.

إلى الكتاكيت: محمد ريان، المهدي، حنان شيماء، ندى.

إلى الذي أرى فيه معنى الشجاعة والحب والشهامة والإخلاص إلى من عرفت معه معنى الحياة، إلى الذي قادني إلى النجاح: نور الدين.

إلى كل أقاربي خاصة من يحمل لقب: حوحي، مالكي، بن زيادي، وأمير.

إهداء بالخصوص إلى أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي.

إلى من رسموا أحرف أسمائهن بأسطر من ذهب، إلى من شاركوني أروع لحظات ، إلى اللواتي لم أتمكن من منحهم التعبير الذي يليق بهن، إلى صديقاتي في الغرفة: نجوى، إكرام، نصيرة، سليمة، رزيقة، فايزة، حدة.

إلى كل صديقاتي رفيقات عمري: ربحة، خيرة، كلثوم، إيمان، عائشة، صورية، حنان، ربيعة، آمال، وسيلة، صابرين، زهرة،هاجر، سمية، جميلة، مسعودة، سهام، أوجه تحية عطرة إلى كل من صادفتهم في مشواري الدراسي، إلى كل من شجعني بالكلمة الطيبة، بالابتسامة، والفعل النبيل، إلى كل من يستطلع صفحات هذه المذكرة، إلى من وسعهم قلبي، ولم يسعهم قلمي.

كريمة

بسم الله الرحمن الرحيم
شكر وتقدير

الحمد لله كثيرا طيبا مباركا كما يرضى الله، ثم الصلاة والسلام على خير الأنام محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

فالحمد لله أحمده وأستعينه بخير النجاح وخير العلم وخير العمل، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف **"زبيري رمضان"** الذي ساعدني ولم يبخل عليا بالمعلومات وتوجهاته القيمة، وعلى اهتمامه وأفكاره التي استفدت منها كثيرا، وعلى حرصه الكبير حتى أحقق هذا العمل المتواضع فله مني كل الشكر والعرفان.

وإلى جميع الأساتذة الذين ما انفكوا ينوهون بالمجهود ويقدمون الدعم المعنوي وأخص بالذكر الأستاذ **شيخاوي محمد أمين**، أستاذة **عياشي حفيظة**، والأستاذة **حلوي خيرة**، والأستاذ **مخلوفي**.

والشكر موصول للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم وتفضلهم بمناقشة وإثراء هذه المذكرة.

وإلى الوالدين الكريمين، حفظهم الله لي.

مقدمة

إن الفساد ظاهرة قديمة عرفتها البشرية على مر كل الأزمنة، وقد كانت العامل الأساسي في انهيار وسقوط أغلب الحضارات والإمبراطوريات والأنظمة ومحرك للثورات والانتفاضات قديما وحديثا، وتزايدت هذه الظاهرة وكذا الاهتمام بها بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة وهاهي الثورات التي يعرفها العالم العربي أو ما يسمى بالربيع العربي ترفع من مكافحة الفساد شعارا لها.

تعتبر قضايا الفساد وسوء الحكم، المنتجة لانعدام الفعالية في تسيير الموارد الطبيعية واستنزاف الطاقات والمقدرات البشرية، وتراجع الأداء الحكومي، مع ما يفرزه من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية على الدولة والمجتمع، فهو من أبرز القضايا التي تشغل الرأي العام المحلي والعالمي ومواجهته تستدعي تضافر الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الفساد وتحسين الفعل الحكومي من خلال مقاربة الحكم الراشد المعبرة عن العقلانية في التسيير، عبر آليات ومعايير الشفافية والمساءلة.

وما نلاحظه أن ظاهرة الفساد تقل في الدول المتقدمة التي تقوم على احترام حقوق وحريات الإنسان والشفافية في التسيير وفرض السيادة وسلطة القانون بينما نجده أشد انتشارا أو ضررا في الدول، أين توجد بيئة مشجعة أكثر على الفساد لأسباب متعددة منها ضعف الأخلاقيات أو غياب الرقابة الفعالة في هذه الدول، بحيث يبدو الفساد فيها أكبر تأثيرا أين أصبح يهدد أمنها واقتصادها وعلى رأس هذه الدول نجد بعض الدول العربية.

وللأسف لم تكن الجزائر في موضوع أفضل من دول العالم التي انتشر فيها الفساد بمختلف أنواعه وفي جميع المجالات سواء السياسي، الاقتصادي، الثقافي الرياضي، وأصبح حالة مرضية معقدة تقف أمام عملية الإصلاح والاستثمارات والتنمية فالفساد السياسي في الجزائر أصبح يشكل عقبة أمام التنمية والتي لا يمكن تجسيدها إلا بالانطلاق من وضع التنمية المحلية كأساس ومنطلق والتي أصبحت تقدم كبديل استراتيجي لمعالجة الخلل التنموي نظرا لارتباطها بشكل أساسي بالعوامل الداخلية التي يمكن التحكم فيها إلى حد كبير.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في كونها تتناول موضوعا من مواضيع الساعة ألا وهو الفساد السياسي وما تخلفه هذه الظاهرة من آثار سلبية على الوطن العربي وخاصة الجزائر بسبب انتشاره الواسع، وخاصة

تأثيره على مسار التنمية الوطنية ومحلية مما يستدعي إيجاد حلول سريعة لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها.

- **أهداف الدراسة:**

* لكل دراسة هدف أو غرض ما تسعى إلى تحقيقه والعمل على جعله ذو قيمة علمية ومن خلال هذه دراسة تهدف إلى محاولة التعرف على ظاهرة الفساد كظاهرة ذات أبعاد سياسية واقتصادية.

* التعرف على ظاهرة واقعيا بدراستها في الوطن العربي عموما والجزائر خاصة وإبراز الأسباب التي أدت إلى انتشارها الواسع والآثار التي خلفتها.

* الكشف عن أثر الفساد على التنمية وكيف أنه يساهم في عرقلتها.

* الهدف من الدراسة أن يكون دراسة الفساد في عالم العربي والجزائر وأثره على التنمية، بل يتعدى ذلك ليكون الهدف النهائي وهو اقتراح الحلول الوقائية والعلاجية لتخفيف منه والتخلص من بعض أثاره.

* تهدف الدراسةالى الخروج بتوصيات تسمح مستقبلا بخلق اجراءت و اليات صارمة تساهم هي بدورها في القضاء على ظاهرة الفساد السياسي

* المساهمة في خلق وتطوير الوعي بخطورة الظاهرة.

- **حدود الدراسة:**

* **الحدود المكانية:** قمنا بدراسة موضوع الفساد السياسي في الوطن العربي حالة الجزائر وتأثيره على التنمية.

* **الحدود الزمانية:** قمنا بإجراء الدراسة في الفترة الممتدة من 1987م إلى غاية 2017م.

- **الإشكالية:**

الفساد السياسي ظاهرة خطيرة تعاني منها جميع المجتمعات بدرجة متفاوتة حسب حجمها وانعكاساتها فالعالم العربي والجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، إذ تعتبر من أخطر المشاكل التي تواجهها في الوقت الراهن فهي تزداد نموا وانتشارا في كل المجالات وعلى جميع المستويات مخلفة بذلك العديد من الآثار التي تعرقل عملية التنمية خاصة التنمية المحلية.

وانطلاقا من هنا سنحاول تسليط الضوء على الفساد السياسي في العالم العربي والجزائر وتأثيره على التنمية ومن ثم فإن الإشكالية التي نطرحها هي:

- ✓ **إلى أي مدى ساهم الفساد السياسي في زعزعة الاستقرار السياسي وعرقلة مسار التنمية في العالم العربي عامة والجزائر خاصة؟.**

وتندرج ضمن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ ما المقصود بالفساد السياسي؟
- ✓ ما هي العوامل التي أدت إلى انتشاره؟
- ✓ ما هي صور الفساد السياسي؟
- ✓ ما هي العلاقة بين الفساد السياسي والفساد الإداري؟
- ✓ فيما تتجلى انعكاسات الفساد السياسي في العالم العربي؟
- ✓ ما هي آليات مكافحة الفساد السياسي في العالم العربي والجزائر بالخصوص؟
- ✓ ما هو واقع التنمية في العالم العربي؟
- ✓ ما هي سبل تفعيل الحكم الراشد في العالم العربي والجزائر؟.

- **الفرضيات:**

- ✓ كثرة الفساد السياسي يساهم في عدم الاستقرار والأمن.
- ✓ الفساد السياسي ينعكس سلبا على الاستقرار السياسي.
- ✓ مواجهة الفساد السياسي والتصدي له يقتضي تضافر مجموعة من الجهود العربية والدولية.
- ✓ سبب ظهور الفساد السياسي في الجزائر هو تأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ يعتبر الفساد عاملا أساسيا في إعاقة التنمية الاقتصادية في العالم العربي والجزائر.
- ✓ الفساد السياسي ساهم في ظهور حملات الربيع العربي.

- **مبررات ودوافع اختيار الموضوع:**

يكمن سبب اختيار الموضوع لعدة أسباب منها الذاتية والموضوعية:

1. الأسباب الذاتية:

اختيار الموضوع كان نتيجة رغبة ذاتية، نظرا للأهمية التي يحظى بها الموضوع في وقتنا الحاضر، وانطلاقا من معايشتنا اليومية لظاهرة الفساد حيث أصبحت حديث الساعة بالنظر إلى خطورته.

والرغبة في الإصلاح قدر المستطاع من خلال المساعدة لأن يتم وضع حلول جدية لمكافحة الفساد في الوطن العربي وبالخصوص الجزائر وأن يأخذ الموضوع درجة أبر من الاهتمام من طرف المعنيين بمكافحته.

2. **الأسباب الموضوعية:**

- نقص الدراسات المتخصصة في هذا الموضع.
- تقديم خدمة علمية من خلال معالجة هذا الموضوع.
- تنامي وتزايد النقاش على مستوى الدولي والوطني حول اتساع حجم الفساد في الآونة الأخيرة بطريقة لم يسبق لها من قبل.
- الحالة الكارثية التي أصبح يعيشها العالم العربي والجزائر خاصة في الساحة السياسية والاقتصادية.

- **الدراسات السابقة:**

- **الكتب:**

1- كتاب لمحمد حليم ليمام، **(ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح)**، بين فيه أولا تشخيص ظاهرة الفساد وكيف هي طبيعة النظام السياسي الجزائري وتعامله مع هذه الظاهرة.

2- كتاب آية جراد وآخرون، **(الفساد السياسي في الوطن العربي)**، بينت فيه أولا ظاهرة الفساد وكيف هي طبيعة نظام الحكم في بعض الدول العربية وما هي المبادئ المتبعة من أجل مكافحته.

- **أطروحة:**

1. دراسة بعنوان: **ظاهرة الفساد في الجزائر، 1989م- 2013م)**، دراسة وصفية تحليلية

2. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من إعداد الطالبة فتيحة حيمر، تناولت فيها مفهوم الفساد وأبعاده التاريخية وأنواعه ومسبباته، كما تناولت هذه الدراسة واقع الفساد في الجزائر من خلال التطرق إلى نشأته وتطوره، وأبرزت مظاهره وأسبابه وانعكاساته بالإضافة إلى تحليل هذا الواقع والتطرق إلى أطراف الفساد وكيفية ممارسته، إضافة إلى تناول (قضايا الفساد في الجزائر، و آليات المعتمدة لمكافحته وأهم الصعوبات التي تعرقلها.

3. دراسة مذكرة ليسانس في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري من إعداد طالبتان فاطيمة الفزازي ، وغزيل مهداوي، وقد تناولت هذه الدراسة مكافحة الفساد السياسي وإشكالية الحكم الراشد من خلال التطرق إلى مفهوم الفساد بصفة عامة ثم الفساد السياسي وأهم الاقترابات النظرية المفسرة لظاهرة

الفساد بالإضافة إلى تعريف الحكم الراشد والتحدث عن أهم آلياته، إضافة إلى تناول كيفية مكافحة الفساد السياسي وأهم السبل في تفعيل الحكم الراشد بالجزائر لتحقيق التنمية المستدامة.

- **المناهج المتبعة في الدراسة:**

إن طبيعة الموضوع تقتضي على الباحث أن يتبع منهجا دون آخر وعلى هذا الأساس اعتمدت بشكل أساسي على المناهج التالية:

***المنهج التاريخي:** يعتبر هذا المنهج من أهم المناهج التي تساعد على فهم الظواهر التاريخية والأحداث السياسية فدراستنا محل تحليل وتشخيص فلا يمكن فهمها دون الرجوع إلى التطورات التاريخية بالخصوص طبيعة النظام السياسي العربي والجزائري الذي مر بعدة مراحل وهذا النوع من المناهج يساعد الباحث على قراءة وتسجيل الأحداث كما وقعت واستخلاص النتائج بطريقة تسهل على الأجيال الحاضرة فهم الواقع.

***المنهج الوصفي:** ويقصد به الطريقة التي يصف من خلالها الباحث الظاهرة محل الدراسة وصفا علميا دقيقا من أجل تحديد ملامحها وصفاتها ، فالمعلومات التي تم جمعها تخضع لهذا المنهج من أجل الخروج بنتائج علمية مفيدة.

- **الاقترابات:**

المقترب القانوني: اعتمدنا على هذا المقترب كون الموضوع احتوى على دراسة مواد وقواعد قانونية تنظيمية ومن خلالها يمكن تحليل هذه القواعد والأحكام التي جاءت كآلية لمواجهة الفساد السياسي ومكافحته.

- **محتويات الدراسة:**

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على ثلاث فصول:

الفصل الأول: كان فصل تمهيدي جاء بعنوان الإطار النظري لمفهوم الفساد السياسي، حيث حاولنا إظهار ظاهرة الفساد السياسي واحتوى على ثلاث مباحث: المبحث الأول كان بعنوان: مفهوم الفساد السياسي والمبحث الثاني تكلمت عن علاقة الفساد السياسي بالمفاهيم الأخرى، أما المبحث الثالث فتكلمنا عن الفساد وإعاقة التنمية في الدول النامية.

الفصل الثاني: كان بعنوان الفساد السياسي ومشكلات التنمية في العالم العربي، احتوى هو كذلك على ثلاث مباحث: المبحث الأول كان بعنوان: الفساد السياسي في العالم العربي، أما المبحث الثاني فتكلمنا عن آليات مكافحة الفساد في الوطن العربي، أما المبحث الثالث فتكلمنا عن آفاق التنمية في الوطن العربي.

الفصل الثالث: كان بعنوان الفساد السياسي في الجزائر ودوره في إعاقة التنمية منذ 1987م–2017م. احتوى على ثلاث مباحث: المبحث الأول بعنوان أسباب جذور الفساد السياسي في الجزائر أما المبحث الثاني فتكلمنا عن إجراءات وآليات مكافحة الفساد السياسي في الجزائر، أما المبحث الثالث فتحدثنا عن آفاق الحركية التنموية في ظل مكافحة الفساد السياسي في الجزائر

الفصل الأول

الإطار النظري لمفهوم الفساد السياسي.

يعد الفساد بكافة أنماطه خطرا يحدق بالمجتمعات الإنسانية لذا يجب إدراك أن الفساد في أصوله سلوك مخالف للفطرة الإنسانية، وعلى الرغم من وجود إجماع على أنه قديم ومن أنه أصاب المؤسسات كلها، إلا أنه زاد الاهتمام بهذه الظاهرة في معظم دول العالم وذلك ليس من كونه متعلقا بالانحراف في الممارسات المؤسسية وإنما بقدر ما يؤثر سلبا وجوهريا في أداء التنمية على نحو عام، فإن تحسين أداء التنمية إنما يتوقف بدرجة كبيرة على تنظيم الجهود الرامية لمكافحة الفساد لكونه يمثل أهم المعوقات والتحديات التي واجهت تنمية في بلدان العالم الثالث.

وهذا ما سنتناوله في المباحث الموالية:

المبحث الأول: مفهوم الفساد السياسي.

المبحث الثاني: علاقة الفساد السياسي بالمفاهيم الأخرى.

المبحث الثالث: الفساد وإعاقة التنمية في الدول النامية.

المبحث الأول: مفهوم الفساد السياسي.

يمارس الأفراد أعمال غير مشروعة في الخفاء تحت ظل الحكومة بطرق مختلفة تعبر عنها بالفساد وأشكاله ومن خلال ذلك سيتم التطرق إلى مفهوم الفساد ثم الفساد السياسي وأنواعه، وأهم الاقترابات النظرية التي فسرت ظاهرة الفساد السياسي.

المطلب الأول: تعريف الفساد السياسي.

الفساد Corruption:

يعرف الفساد بأنه سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح ومكاسب خاصة.[1]

كما يعرف بأنه إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو الاستغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس وهو أيضا تلك الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي أو من داخله، تعود بالفائدة على الموظفين العاميين، فيسمح لهم بالتهرب من القوانين والسياسات، باستخدام قوانين جديدة أم بإلغاء قوانين قائمة تمكنهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية.[2]

ويقول ابن منظور في لسان العرب في باب الفساد.

الفساد نقيض الصلاح، وفسد يفسد وفسد فسادا أو فسودا، فهو فاسد وفسد فيها ولا يقال انفسد وأفسدته أنا ويقول تعالى: "☎✁➚♦🕐♦❽⌼♉ ☙⌼☺✸☼♐◑ 🕐⬉🕮⬩✐❑🡐☙◆❻◆❒ ⅄✐☙✁ ♦♌❑🡐✍✎❻☙◘♦➚⑥ ♦✖⇦♉🔔⅄✐☙✁ ◘♦❽⌼➔⬄○♦③◆❒ ❼♐✖ ✁🕐⑩☙❁○⬩▭ ⇦⩔⬀❻☞❀☙✁ ... ⇦⌧⌧⇨ ،[3] نصب فسادا لأنه مفعول له أراد يسعون في الأرض للفساد واستفسد السلطان قائده، إذا أساء إليه حتى استعصى والمفسدة خلاف المصلحة والاستفساد خلاف الاستصلاح.[4]

---

1 زياد عربية، الفساد، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 16 جامعة دمشق، 2005، ص2.

2 عمر الحضرمي، ظاهرة الفساد الخطورة والتحدي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، ط1، 2014، ص14.

3 سورة المائدة، الآية رقم 33.

4 ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني، بيروت: دار لسان العرب، ب ت، ص1095.

أما في القرآن الكريم، فقد وردت كلمة الفساد وجذورها ومشتقاتها واحدة وخمسون مرة، والمتتبع لها يجد أنها تتصرف إلى أكثر من معنى منها "" الخلل والخراب" قال تعالى:

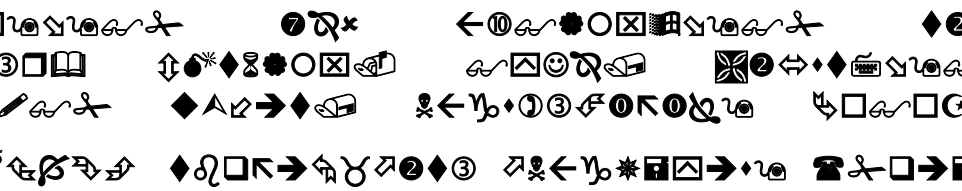

[5]. ومنها القتل واغتصاب بالمال وتعني مفردة الفساد في البر أي قتل ابن آدم والفساد في البحر اغتصاب السفن والإساءة للعاملين فيه وتعني العصيان لطاعة الله تعالى، حسب رواية أبو العالية ومن معاني القرآن الكريم:

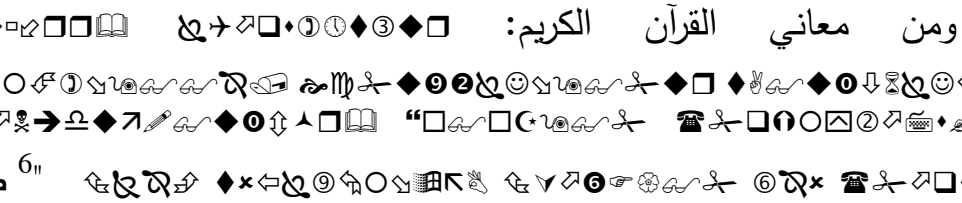

[6]" صدق الله العظيم.

ولقد صنف القرآن الكريم الفساد بأنه نقض لعهد الله الموثق معه جلت قدرته، وقطع لأوامره التي شاءها أن توصل يقول تعالى: "

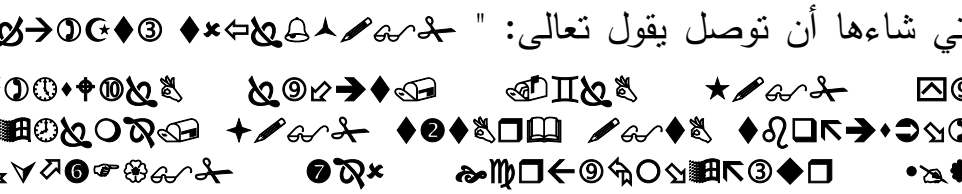

[7]".

ويعرف **هنتنجتون** : " أنه أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة السياسية الفاعلة التي شهدها عصرنا الحالي وعليه فإن الفساد ليس نتيجة لانحراف السلوك عن أنماط السلوكية مقبولة فحسب، بل إنه نتيجة لانحراف الأعراف ذاتها عن أنماط السلوك القائمة والمعهودة. [8]

يعرف البنك الدولي الفساد على أنه: إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح

---

[5] سورة الروم، الآية رقم 41.
[6] سورة هود، الآية رقم 85.
[7] سورة البقرة، الآية رقم 27.
[8] عمر الحضرمي، ظاهرة الفساد الخطورة والتحدي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، المرجع السابق، ص31.

لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين.[9]

تعرف منظمة الشفافية الدولية: استغلال سلطة من أجل المنفعة الخاصة، كما عرفه على أنه سوء استخدام السلطة من أجل تحقيق مكسب خاص.

كما أنه يرى أنه علاقة الأيدي الطويلة والخفية المعتمدة التي تهدف كسب الفوائد والأرباح بصورة غير مشروعة قانونا من هذا السلوك لشخص واحد والمجموعة ذات العلاقة بالآخرين.[10]

تعريف الفساد السياسي:

بعد أن استعرضت مختلف الاتجاهات النظرية التي عرفت مفهوم الفساد السياسي نحاول

عرض بعض التعاريف، قدمها الأكاديميين والباحثين في دراستهم حول ظاهرة الفساد السياسي.

يعرفه الباحث في علم الاجتماع **باديولو**: الفساد كظاهرة سياسية إذ يميز بين نوعين مما يسميه الفساد، الفساد بوصفه مبادلة اجتماعية، حيث يجري إقحام العلاقات الاجتماعية في ميدان السياسة والإدارة وفي مختلف المؤسسات، فتحصل المحاباة والعشائرية والزبونية، والفساد بوصفه مبادلة مباشرة، حيث يتم تبادل الخدمات والسلع مباشرة وبدون إقحام شخص الشركاء، ونمط تجسده من الرشوة والأرباح المالية في تبادل غير شخصي.

يعرف جلال عبد الله معوض الفساد السياسي: بأنه سلوك الفرد القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام، سواء شغل هذا المنصب بالانتخاب أوبالتعيين، في سبيل تحقيق مصلحة خاصة، سواء هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بشاغل المنصب أو عائلية أو طائفية أو قبلية وسواء كانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب

[9] وصاف سعيدي، الفساد الاقتصادي في البلدان النامية، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة، الجزائر، مارس 2005، ص 339.

[10] الشهابي أنعام رداغر منقد، العوامل المؤثرة في الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المجلة العربية للتنمية ، القاهرة،العدد 3، ديسمبر، 2000، ص110.

مادية أو غير مادية، وذلك من خلال استخدام الإجراءات أو لاتجاه إلى تعاملات تخالف الشرعية القانونية السائدة، ويتخذ هذا السلوك مظاهر عديدة كالرشوة، المحاباة، استغلال المنصب، بيع المناصب السياسية وشراء أصوات الناخبين.[11]

يمكن تعريفه بأنه: " إساءة استغلال المنصب العام، أو الموارد العمومية من طرف الشخص الذي يشغل ذلك المنصب أو يراقب تلك الموارد، سعيا منه خدمة أهداف ومنافع خاصة والتي تتعارض مع الأهداف المشتركة والمصلحة العامة بطرق معينة، مخالفة للقواعد القانونية والمعايير الأخلاقية السائدة في مجتمع ما، وفي وقت ما".

لقد عرفه "H.A.Braza": على أنه المرادف للقوة التعسفية أي استعمال القوة التعسفية لتحقيق غرض ما يختلف إلى حد كبير، عن الغرض الذي على أساسه تم منح تلك القوة للأنظمة السياسية وغالبا ما نرى هذا في الأنظمة ذات الحكم الشمولي "الديكتاتوري" حيث أن الصفة الغالبة على هذه الأنظمة هي قمع الحريات".[12]

ويعرفه صاموئيل هنتغتون: " إنه الوسيلة لقياس مدى غياب المؤسساتية السياسية الفاعلة أي أنه عرفه من خلال وجود المؤسسات السياسية أو عدمها أي أنه ربط بين التنمية السياسية والفساد.

وهناك من يرى أنه الخرق الواضح لقيم النزاهة في أداء الواجب الرسمي عن طريق استخدام اللاحق على أنه حق، وتحقيق الإثراء على حساب الغير وعلى حساب المال العام؛ إنه استغلال النفوذ للاعتداء على قدسية القانون من خلال العلاقات الشخصية وقيم التميز العرقية، بحيث تكون المحسوبية والمحاباة دليل عمل لأصحابه.

وهناك من يرى أنه فساد طبقة الساسة والحكام وقادة الأحزاب وأعضاء الحكومة (النخب الحاكمة) أيا كان موقعهم وانتماءاتهم السياسية حين يقومون بالتواطؤ باستغلال النفوذ السياسي لتوجيه القرارات والسياسات والتشريعات، لتحقيق مصالح خاصة بهذه الطبقة، أوأحد

[11] محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، (الأسباب والآثار والإصلاح)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط1، 2011، ص75-76.

[12] أحمد عاشور، جمال محمد صلاح وآخرون، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد الدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت: لبنان، ط1، 2006، ص47.

أطرافها أو الموالين لها، والإثراء غير مشروع من السلطة، أو الحصول على أموال غير قانونية لزيادة النفوذ المالي والاجتماعي، أو لتمويل حملاتهم الانتخابية وغيرها من الممارسات التي تتجاوز الشفافية.

المطلب الثاني: أنواع الفساد السياسي.

بهدف تسيير فهم ظاهرة الفساد السياسي وتحليلها والإحاطة بها جرى تصنيف الفساد في الدراسات والتحقيقات الميدانية إلى أشكال مختلفة، استنادا إلى بعض المعايير، وهو ما سمح بالتوصل إلى نتائج ملموسة في تفسير الظاهرة وقياس آثارها تتمثل تلك المعايير في شكل السلوك، وهدفه ودوافعه والمستوى الذي ينتمي إليه صاحب السلوك وحجم الفساد.

يأخذ الفساد السياسي، من حيث نطاق انتشاره، ثلاثة أشكال:

1- الفساد العرضي: الفساد البيروقراطي أو الفردي، حجمه محدود، تقتصر ممارسته على عدد قليل من الأفراد أي يمارسه صغار الموظفين أو بعض الأشخاص المنعزلين.

2- الفساد المؤسسي أو النظامي: الفساد ميزة الهيئات الحكومية السياسة والإدارية والأمنية والمؤسسات غير الحكومية ما لأحزاب السياسية، وتنظيمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية تعد آثاره كبيرة مقارنة بالنمط الأول، ومواجهته ذات تكاليف باهظة.

3- الفساد الفلسفي: عندما يسود الفساد في الدولة والمجتمع، حيث الجميع يستخدم الوسائل والطرق غير المشروعة للنهب وجمع الثروة، وتحقيق المكاسب الشخصية. المؤسسات تخضع لأشخاص فاسدين، والعكس صحيح، هذه الوضعية تجعل محاولات الإصلاح نوعا من المغامرة، لأن الفساد يعيد إنتاج نفسه، نظرا إلى أن المؤسسات الفاسدة تتعامل مع الأشخاص الفاسدين، وعادة ما تغري المؤسسات الأخرى على خرق القانون، وتشكيل تحالفات بين العناصر الفاسدة.[13]

وينقسم الفساد السياسي من حيث المستوى إلى:

[13] محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، (الأسباب والآثار والإصلاح)، مرجع سابق، ص 72.

أ- فساد القيادة السياسية: ممارسات النخبة الحاكمة، وشاغلي المناصب العامة، وأصحاب السلطة المنتخبين أو المعنيين، ويسمى الفساد الكبير.

ب- فساد الأشخاص الذين يشغلون وكالة انتخابية: وهم أعضاء الهيئات التمثيلية الوطنية أو المحلية من رجال السياسة، ويشمل الفساد أيضا سلوك النواب في عمليات التصويت في الهيئات التمثيلية، وفي أثناء المنافسة الانتخابية.

ج- فساد أعضاء الأجهزة البيروقراطية الحكومية: فساد الأفراد الذين يشغلون وظيفة إدارية وخاصة الموظفين والأعوان الإداريين على أدنى مستوى، ويعرف بالفساد الصغير.[14]

ومن هنا يتخذ الفساد السياسي عدة أشكال:

1.الرشوة « Bribery »: وهي تقديم شيء ذي قيمة (مادية أو معنوية)، أو الاتفاق على فائدة في مقابل القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفة المرتشي، وتأخذ الرشوة صفة سياسية عندما يكون الهدف من دفعها أو تلقيها خدمة أهداف والاستفادة من فوائد سياسية.

2.الزبونية « Clientélisme »: وهي منظومة علاقات اجتماعية شخصية وغير متكافئة في آن واحد، ويهيمن عليها تبادل الإعلانات المفيدة لكلا الطرفين. تمثل علاقة تبعية شخصية تقوم على تبادل مشترك للمنافع بين الرئيس والزبون اللذين يسيطران على موارد غير متساوية.

3.المحسوبية « Népotisme »: وهي اختيار الأفراد لتولي الوظائف العامة السياسية أو الإدارية وفق معايير أخرى غير الجدارة والكفاءة، حيث تدخل اعتبارات الصداقة والقرابة وجميع أشكال التمييز بين الأفراد، وكذا الالتزامات السياسية والاجتماعية.

4.التأثير واستغلال النفوذ: وهما استخدام الموارد السياسية والسلطة المنتدبة المخولة لصاحب المنصب العام للقيام بأعمال غير مشروعة، قصد التأثير، ولخدمة أغراض خاصة.

[14] محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، (الأسباب والآثار والإصلاح)، مرجع سابق، ص73.

5.الاختلاس ونهب المال العام: وهما تحويل المال العام لخدمة مصالح شخصية، بطرق غير قانونية، ويدخل ضمنها جميع أشكال النهب.

6.التزوير: كفساد سياسي لم يتعلق بالتلاعب الانتخابي، وتزوير العملية الانتخابية قبل وبعد إجرائها من الضغط على المترشحين والناخبين، وتزوير النتائج.

7.التعسف في استخدام السلطة: كاستعمال السلطة بصفة غير قانونية، وتجاوز الحدود التي رسمها القانون لاستخدامها ضد الأفراد أو ضد الأشياء العمومية. [15]

المطلب الثالث: الإقترابات النظرية المفسرة لظاهرة الفساد السياسي

أ. **النظرية الوظيفية:** تحول موضوع الفساد من دائرة التفكير الأخلاقي، وأضحى من أهم موضوعات علم السياسة، ومن أبرز هذه النظريات النظرية الوظيفية، التي ابتعدت عن الوصف وتفرغت إلى التفسير، بحيث أن التفسير لا يتم بمجرد التعرف إلى وظيفتها بل يتعين التمييز بين الحالتين الفاعلة والوظيفية، وهو تفسير يقوم على فهم الظواهر نفسها ولا يتجه إلى نفسية الأفراد.

وفي ضوء هذه المسلمات، اعتبر الفساد سلوكا ذا وظيفة في المجتمع، عكس ما يتصوره الأخلاقيون ما دام يقوم بوظيفة غير مقصودة لكنها موضوعية، أي أنه يحمي النسق، ويساهم في تعزيز الاندماج في المجتمعات المنقسمة، وهو ما يحقق الاستقرار إنه وظيفة تساعد على تجاوز العراقيل التي تشل النشاط السياسي والاقتصادي، وهو قد يعوض الخلل الموجود في أجهزة الدولة، ولا يمكن التخلص منه إلا إذا كان الحكم فعالا.

ينبغي ألا تقدم أحكام أخلاقية و ألا يقال إن الفساد ظاهرة مرضية سببها وجود أفراد غير متخلقين في مراكز السلطة، بل يجب التركيز على فهم النظام القائم في الدول النامية، فهو بحسب الوظيفيين ناجم عن مجموعة من العوامل البنيوية، وانتشاره لا يفسر بوجود ثقافة سياسية خصوصية، ولكن بمستوى النمو السياسي والاقتصادي، فرضيتهم الأساسية تكمن في

[15] Transparency International, corruption perceptions index -cpt 2001 ; transparency International Secretariat, www.transparency.org.Berlin,Crermany.Sptember.2011.

أن الفساد خلل وظيفي، حيث تستبدل معايير قديمة بمعايير جديدة تسهل التكيف مع التغيير الذي قد يحصل في بعض الأنظمة التحتية الأخرى، وعليه عندما يحقق الفساد بعض الفوائد والمصالح تتضاءل فرص تقديم الرشوة وغيرها من الممارسات غير المشروعة لانعدام الحاجة إليها.

أهم الانتقادات الموجهة لها:

تعرضت النظرية الوظيفية لانتقادات شديدة بداية الخمسينيات، اعتبرت فرضياتها خاطئة ولا تستند إلى المنطق، كما أنها تأسست على أبحاث وهمية عامة وبعيدين عن الواقع. فالإدعاء بالقول إن الفساد تبرره عوامل موضوعية، مثل الدور الإيجابي الذي يساهم به في النظام السياسي والفوائد التي قد تعود على الاقتصاد والمجتمع عند السماح بوجود هامش محدود لممارسة الفساد، إنما هو إدعاء غير صحيح، لاسيما الاعتقاد بزوال الفساد بعد أن يحقق بعض الأهداف.[16]

ب. **نظرية التحديث السياسي:** هي مهمة أخرى في العلوم الاجتماعية عالجت مسألة التنمية والتحديث وتركز اهتمامها على الجوانب السلبية التي تعيق عملية التغيير وتمنعها في الدول النامية، حيث حظي موضوع الفساد نصيب أوفى، وفي هذا الصدد قدم هانتغتون في الفصل الأول من مؤلفه الشهير، طرحا مهما لعملية الانحلال والتفسخ السياسي الذي يصيب المجتمعات الانتقالية وتحت عنوان "العصرنة والفساد" تناول سبب انتشار الظاهرة في بعض المجتمعات مقارنة بأخرى ونموها في بعض مراحل تطورها مقارنة بمراحل أخرى.

إن التحديث الذي يمس مختلف القطاعات، يترتب عنه تداعي الفساد السياسي وتوسع المشاركة السياسية وخلق مصادر جديدة للثروة والسلطة وتغيير نمطا لقيم وهي كلها ظروف تشجع انتشار الفساد في مرحلة العصرنة، لأن وضعية المؤسسات وحجم الموارد المتاحة ونمط القيم التقليدية كل ذلك قد لا يتماشى ويتكيف مع عملية التحديث وهو ما يدفع الأفراد ممارسة أساليب غير مشروعة.

[16] محمد حليم لبيام، مرجع سبق ذكره، ص75.

فإن من أعظم المخاطر الناجمة عن العصرنة، ظهور هوة بين الفئات التي باشرت التغيير واستفادت منه خلال تعزيز مركزها في النظام ، وفئات أخرى أصبحت مهمشة وبعيدة عن السلطة والثروة هذه الهوة يمكن اعتبارها مصدرا للفساد، وهذا ما يصفه هانتغتون ب" فساد الفقراء وفساد الأغنياء"، واحد يتاجر بالقوة السياسية من أجل المال و الآخر يتاجر بالمال من أجل القوة السياسية لكن في الحالتين هناك شيء عام " صوت أو مركز أو قرار" يتم بيعه من أجل الربح الخاص.

يترتب على هذه الاختلالات في تركيبة المجتمع وفي نمط القيم، موجة من العنف والتطرق لأن العوامل التي تغذي الفساد تشكل مسببات عدم الاستقرار، ويصبح الفساد بديلا ضروريا للعنف ولضبط النظام، وتجنب الاحتقان في صفوف الطبقة العامة مثلا لكن يظل الفساد أداة غير شرعية، وغير مضمونة العواقب في النظام الذي يستفحل فيه.[17]

ج.**النظرية التبعية:** ردا على أصحاب التحديث وفي سياق التوجه الفكري الذي تطور في دول الجنوب انطلاقا من الفكرة الرئيسية القائلة: " لا يمكن دراسة التنمية في العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات المتقدمة وتحليل تلك العلاقة من زاوية العمليات التي تجري في البلاد المتقدمة من منظور نظرية الإمبريالية، وتحليلها أيضا من زاوية العمليات التي تجري في البلاد المتخلفة وفق نظرية التبعية"؛ تبلورت مجموعة من التصورات لتفسير ظاهرة الفساد في الدول النامية، بدءا بنقد اتجاه التنمية والتأسيس، لاعتباره ذا طابع إيديولوجي ينطلق من واقع الدول الأخرى بالقول إن التخلف مرده إلى العوامل داخلية الكامنة في البناء الاجتماعي والثقافي، مع تجاهل دور العوامل الخارجية، وأثر التوزيع غير المتكافئ للثروة بين دول الشمال ودول الجنوب، ثم إن تصور العصرنة كعملية تدريجية تستهدف نقل المجتمع من حالة تقليدية إلى حالة المجتمع الحديث مطابق لمواصفات نظيره الغربي، تصور أثبت الواقع خطأه فالكثير من الدول النامية أخذت بالنموذج الحداثي الغربي لكن هذا النموذج لم يؤدي إلى تحقيق التنمية، بل أفرز التخلف وتنمية الفساد.

[17] محمد حليم لبيام، مرجع سبق ذكره، ص76.

الفساد لا تبرره عوامل بنائية تكمن في طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي للدول النامية، بل يعد تفسيرا له في طبيعة النظام الدولي القائم، العلاقة بين الدول المتخلفة التابعة والدول الرأسمالية المسيطرة هي علاقة غير متكافئة[18]. إذ أنها قائمة على الاستغلال وتسخير العالم الثالث لخدمة مصالح العالم الرأسمالي، ومن ثمة تعمل النظم المحلية في البلدان النامية على تعزيز تلك العلاقة، بفضل قيام البرجوازية الرأسمالية برشوة النخب، وسعيها إلى تشجيع قيام برجوازيات وطنية من قبيل منحها الإعانات المالية، أو إشراكها في جزء من الفائض مقابل حصولها على الولاء ودعم أواصر التبعية نحو ما أوضحه مفكرو نظرية التبعية: سمير أمين، حمزة علوي، وآخرون، ولعل قيام أنظمة سلطوية عسكرية في دول الجنوب كرس التبعية، حيث جعلت تلك الأنظمة من نفسها المالك للثروة والمسير للاقتصاد (رأسمالية الدولة)، وفرضت سيطرتها على المجتمع برعاية الدولة الرأسمالية، لذا استشر الفساد في بناها السياسية والاجتماعية.

إن خصائص الدولة التابعة هي التي تفسرها ظاهرة الفساد السياسي، بالإضافة إلى فهم الدور الرئيسي الذي تؤديه الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، والأساليب المستخدمة من طرفها في التعامل مع الدول النامية لكسب الأسواق ونهب الموارد الطبيعية، تعد أساليب غير مشروعة تنتجها الإمبريالية في تعاملها مع تلك الدول، حيث تقوم تلك الشركات بإفساد النخب الحاكمة وتساهم في نشر ثقافة الفساد في أنظمة المغلقة لا تخدم سوى المصالح الأجنبية، وعليه فالقول إن الفساد مسألة حيوية ويؤدي وظائف من شأنها أن تجنب تلك المجتمعات ويلات التمزق والفوضى ما هو إلا تبرير لفساد مصدره الخارجي.[19]

د. **النظريات الحديثة:** بعيدا عن جو الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي الذي انعكس على التنظير في موضوع الفساد، وبعد نهاية الحرب البادرة، تغيرت النظرة إلى الظاهرة كما تغير تحليلها، لقد أثمرت الدراسات العلمية نظريات جديدة، حاولت التجارب مع الواقع، بعيدا

[18] أحمد عاشور، جمال محمد صالح، مرجع سابق، ص50.
[19] مرجع نفسه، 78،79.

عن الأحكام والأبحاث المصطنعة، دراسات اعتمدت المناهج الإحصائية، واتجهت مباشرة إلى الميدان من خلال عمليات استقصاء الرأي العام، وقياس درجة الفساد من ضمن النظريات الحديثة التي قدمت فرضيات علمية جديدة، نذكر: نظرية البحث عن الريع، ونظرية المباراة، في إطار اهتمامات الاقتصاد السياسي للفساد، حيث إن التفسير ينطلق من فرضية أن الفساد لا يحدث بصفة عشوائية أو عفوية، ولكن تتم ممارسته وفق حسابات دقيقة في إطار صراع المصالح وتحقيق الأرباح بأقل التكاليف بالنسبة إلى السياسيين والبيروقراطيين، وقد حاولت مقاربات أخرى تم التوصل إليها في العلوم سياسية، الكشف عن أسباب الفساد من خلال البحث عن العلاقات الارتباطية بين الفساد ومتغيرات النظام السياسي، جودة الإدارة والحكم، درجة المأسسة والاستقرار، التنافسية والمراقبة ، وغيرها من المؤشرات التي تتم بواسطتها معرفة مستوى الفساد وأسبابه، والآثار الناجمة عنه، كما تم تطوير فرضيات أخرى اعتمادا على نظريات التأسيس والدمقرطة، خصوصا في النظم السياسية التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي.[20]

لقد تطورت نظريات علمية أخرى ركزت آليات الفساد في المؤسسات السياسية، وفي النشاط السياسي، وركزت على الأسباب التي تدفع الأفراد إلى ممارسة الفساد العامة منها (البيئة ومحيط العمل)، والذاتية (النفسية). وهناك مقاربات اهتمت بآليات الفساد على مستوى العالمي ودراسة الظاهرة في إطار ربطها بالمتغيرات الدولية ضمن أبحاث قياس الرشوة والتوزيع الجغرافي للدول التي تدفعها والدول التي تتلقاها، فلم تعد هناك مكانة للنظريات الكلاسيكية وخاصة في الدول الأكثر فسادا ومعاناة من التخلف، بل صارت مؤشرات قياس الفساد هي أداة التفسير.

[20] أحمد عاشور، جمال محمد صالح، مرجع سابق، ص55.

المبحث الثاني: علاقة الفساد السياسي بالمفاهيم الأخرى.

المطلب الأول: الفساد السياسي وعلاقته بالفساد الإداري.

يعد الفساد من أخطر الآفات التي عرفتها المجتمعات الإنسانية، فقد عانت منها منذ ظهرت السلطة، فهو يظهر في المجتمعات كافة ولكن بمستويات متباينة فقد يكون في بعضها صغيرا لا يذكر، كما قد يكون في غير خطيرا يهلك المجتمع ويدمره نمو حالة مرضية تصيب المنظومات الاجتماعية ولها علاقة بالاختلالات الإدارية الناجمة عن العلاقة غير متوازنة بين السلطة السياسية والجهاز التنفيذي الحكومي فالفساد السياسي يؤدي إلى فقدان الجهاز الإداري لمعنى لكيانه الفعلي متجها به لتحقيق مصالح مجموعة فاسدة من العاملين متعايشة داخل هذا النظام.

ومن هنا نلاحظ أن الفساد السياسي هو علة الفساد الإداري فعندما تعطل القوانين والتعليمات وتسود الفوضى العشوائية في أشغال الوظائف وإسنادها إلى محدودية الكفاية، وتشكيل لجان (المناقصات والمشتريات والاستيراد ووضع جدول الكميات والتسعير) من غير ذوي الاختصاص وغياب مبدأ تكافؤ الفرص في شغل الوظائف، إضافة إلى ضعف الرقابة أجهزة و أداءا و دورا.

وبالتالي فإن الفساد ينشط نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها وسيادة مبدأ الفردانية، مما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق المصالح الفردية أو المجموعاتية أو الحزبية على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي، بما يلغي العدالة وتكافؤ الفرص والجدارة والكفاية والنزاهة في شغل الوظائف العامة فهو يصيب الجهاز التنفيذي الحكومي بما يخرجه عن مساره الصحيح بخضوعه لإرادة القوى السياسية النافذة لذلك نجد هذه القوى تجعل الولاء لها أساسا لشغل الوظائف المتقدمة دون التفات واعتبار للشروط الموضوعية وتكافؤ الفرص والنزاهة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال

صياغة التشريعات القانونية التي تحكم الوظيفة العامة بما يخدم، وبذلك فقدت هذه الوظائف السيادة الحقيقية لأن شاغلها لا يمتلك سوى سلطة الوظيفة أما السلطة المهيمنة فهي بيد من دونه من الموظفين بسبب عدم جدارته الموضوعية وكفايته المهنية لشغلها، أي فقره المهني.

من هنا فإن كل من الفساد السياسي والإداري يسعى إلى استخدام النفوذ للحصول على ما ليس لصاحب النفوذ حق فيه، أو استغلال النفوذ استغلالا "غير مشروع" وقد أوجز البنك الدولي في تعريفه بأن الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص كالرشوة، الهدايا والعطايا.

المطلب الثاني: الفساد السياسي والحكم الراشد

رغم اختلاف الصلاحيات والرؤى والأولويات بين مختلف البلدان، يتعاظم اتفاق أعضاء مجتمع التنمية على وجود علاقة سببية بين الحكم الراشد وبين التنمية وينظر إلى الفساد بشكل متزايد على أنه ناتج عن ضعف في الحكم في وقت تتشكل فيه لغة موحدة تربط بين قضايا الفساد والحكم الراشد والتنمية.

يعد الفساد مسألة تدبير حكومي بالدرجة الأولى أي مسألة فشل المؤسسات في أداء مهمتها فالمؤسسات الضعيفة تعجز عن تزويد المجتمع بإطار للعمليات التنافسية وتعرقل الإجراءات المشروعة التي تربط بين المجالين السياسي والاقتصادي، ويتبين من الأدلة المكتسبة من التجربة بأنه كلما كانت القوى السياسية والاقتصادية المتنافسة منغلقة عن نفسها خارج النظام، كلما كان الأرجح أن يتفشى الفساد وتقل التنمية المستدامة؛ فالفساد يطوق المؤسسات وإجراءات وضع السياسات العامة أو يحول دون ضمان أبسط الحقوق الاقتصادية وحقوق الملكية، ويربك علاقة التضافر التي يحتمل أن تقوم بينها وهذا ما يجعل نشوء الفساد أكثر احتمالا.

إن الحكم الراشد أساسي لتهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر فالحكومة التي تستجيب بقدر أكبر لاحتياجات ورغبات الفقراء تستطيع أن تحسن نوعية عيشهم ويشكل رفع مستوى إدارة الحكم عنصر أساسي في التنمية الاقتصادية والسياسية للبلاد غير أن

هذين الجانبين من التنمية يتعرضان للخطر بفعل الفساد الذي يشوه الاقتصاد، ويحول الموارد الشحيحة أصلا من الخدمات الحيوية إلى أشياء من قبيل تسديد الديون راكمها المسؤولون الحكوميين الفاسدون[21]، وتضرر خزائن الحكومة بتدهور إيراداتها الناجم عن فقدان الضرائب والرسوم الجمركية ويعرض المستثمرون المحليون والأجانب عن الأسواق التي لا يمكن توقع تكاليفها ويمثل الساسة غير النزيهين مصالح بلدانهم في الداخل والخارج تمثيلا ناقصا إذ يظهرون كنخب تتشبث بالسلطة بأي وسيلة كانت للاستغلال فرص الفساد لذا فالفساد يشكل أهم عنصر في الانحطاط الذي ألم بالمجتمع وفي الخلل الذي أصاب البلاد على جميع المستويات (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية...)، كما أدى إلى إضعاف دور الدولة نتج عنه سوء إدارة شؤون البلاد، مما انعكس سلبا على مسار التنمية، وفرض إرساء دعائم الحكم الراشد المبنية على الشفافية والمساءلة والتنافسية، وبالتالي فإن قمع نقص فعالية الحكومة يزداد الفساد، فالجهاز الحكومي غير فعال يؤدي إلى تراجع دور الهيئات الرقابية مما يؤدي إلى استفحال الظواهر الغير مشروعة ومنه الفقر.

المطلب الثالث:الفساد السياسي والبيروقراطية.

في إطار الحديث عن الفساد الذي تتم مكافحته الآن، لا يمكن تجاهل قضية مهمة وهي البيروقراطية والروتين لها هي الوجه الآخر للفساد، وبسبب رئيس وازدياده في كل القطاعات، بل إنها سبب كل المصائب التي تحل على رؤوس العباد والوطن.

من منا لا ينكر أن الروتين والبيروقراطية متفشيان في كل المصالح والهيئات بشكل يفوق كل الحدود والتصورات ولذلك عندما نتحدث عن الفساد لا يمكن تجاهل الحديث عن البيروقراطية والروتين ولذلك فإن أولى مراحل مكافحة الفساد هي القضاء على البيروقراطية وقطع دابرها تماما.

[21] وارت محمد، الفساد وأثره على الفقر، إشارة إلى حالة الجزائر،مجلة دفاتر السياسية والقانون، جامعة سعد دحلب، البليدة (الجزائر)، العدد الثامن، جانفي 2013، ص96.

البيروقراطية تعني تعطيل النصوص القانونية في كل شيء مما يتسبب في خلق جوف من الفساد، والذين يعطلون تنفيذ القانون فاسد لأنهم يسعون إلى تحقيق مصالح شخصية على حساب المواطن والوطن، كما أن البيروقراطية تعطل تنفيذ المشروعات سواء كانت كبرى أو صغرى، مما يصيب المجتمع بانتكاسه وتقلل فرص العمل وتصيب المجتمع بإحباط الشديد ويؤثر ذلك تأثيرا خطيرا على الموازنة العامة.

الحرب على الروتين والبيروقراطية ضرورة ملحة لاقتلاع جذور الإرهاب وقطع رؤوس أصحابه، والقضاء على البيروقراطية هو البداية الحقيقة للقضاء على الفساد وذلك ؛ فإن تفعيل القانون أمر بالغ الأهمية لضرب أصحاب البيروقراطية الذين يعطلونه ويتسببون في نشر الفساد، وتطفيش المستثمرين الذين يواجهون مصاعب كثيرة في الحصول على التراخيص، لأنهم يفاجئون بقوانين متضاربة ومجموعة من القرارات والقوانين تعملهم عن تنفيذ مشروعاتهم.[22] وأمام هذه الصخرة يضطر المستثمر سواء كان في الداخل أو الخارج إلى الهروب بجلده والخاسر الحقيقي في هذا الشأن هو المواطن الذي لا يجد فرص عمل ولا يجد حياة كريمة.

القضاء على الفساد يعني أولا القضاء على الروتين والبيروقراطية وقطع أصحابها لأنهما يعتبران الوجه الآخر للفساد؛ فالفساد لا ينحصر بأهداف مادية تقارن بالعقوبة، بل قد تكون الأهداف متعددة منها البحث عن مكانة اجتماعية أعلى أو السلطة أو القوة أو التفويض عن إحباط، ومن هنا نفهم لماذا يتصرف مستشارون وموظفون كبار الدولة بكيفية تناقض المصالح العامة، التي ذهبوا إليها من أجل الشهرة وليتسلقوا نحو مواقع أعلى وهذا الطراز من السلوك الفاسد يستخدم في الإدارة.

وبالتالي فإن علاقة الفساد والبيروقراطية علاقة تلازمية فهما يمثلان عملتان لوجه واحد كلاهما يؤثر في الآخر فكلما كان هناك حديث عن الفساد إلا تم إدراج البيروقراطية والروتين

[22] أحمد ابربهي علي، الفساد والبيروقراطية والمجتمع: مراجعة أولية وملاحظات، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي ،على الموقع: .www.ssrcaw.org: //httpتاريخ الإطلاع، 2015/10/27، ص114.

لأنها من عناصر الفساد وذلك بحكم أنهما يقضيان على المهارات والخبرات في الإدارة ويتسبب بالقضاء على روح العمل والاجتهاد وتنامي الكسل والخمول وتسبب في نشر الفساد وتناميه كما أن البيروقراطية هي تربة الفساد.[23]

– **الفساد السياسي والديمقراطية التشاركية:** لقد حصلت تغيرات عميقة في الديمقراطية نفسها، فنظر إلى أن من يمثل الشعب في المجالس المنتخبة قد يكون أبعد ما يكون عن مصالح الشعب الحقيقية وكان الشكل الانتخابي يعني عملية التفويض الممنوحة للممثلين، فإن الهيئات المنتخبة تبقى خارج إطار النقد والرقابة إلا من خلال صناديق الاقتراع.

يؤدي هذا النوع من التمثيل إلى انتشار أشكال مختلفة من الفساد بعضها مقنن ومغلق.

كما علاقة البنوك والشركات مع السياسيين في أوربا.

كل ذلك جعل الديمقراطية تعمل على تكييف نفسها مع الواقع الجديد، واقع الأزمة، وإعادة تحديد مبادئها ومن أجل إعادة الثقة في نفوس الشعوب وللاستفتاء معيار المشاركة الفعالة صار لزاما على الدولة ضمان حق المشاركة وحق التعبير عن الآراء السياسية، أي أن يسمعوا ما يريده المواطنون مباشرة وحق دراسة البدائل وحق المشاركة في تقرير ما يدرج في جدل الأعمال وكيفية إدراجه. فالاستفتاء لمتطلبات الديمقراطية فإن الحقوق المتأصلة فيها يجب أن تكون متاحة فعلا للمواطنين والوعد بالحقوق الديمقراطية كتابة أو في القانون أو في وثيقة الدستور ليس كافيا، وذلك من أجل ضمان عدم وجود فساد سياسي، بحيث يجب أن تطبق الحقوق وتكون متاحة بفعالية للمواطنين عند التطبيق وإن لم تكن كذلك، يكون النظام السياسي غير ديمقراطي بنفس القدر مما يولج صور الفساد.

[23] بهاء أبو شقة، البيروقراطية وراء الفساد.

المبحث الثالث: الفساد السياسي وإعاقة التنمية في الدول النامية.

التنمية هي ارتقاء المجتمع نحو حياة أفضل باستغلال موارد المجتمع أفضل استغلال ممكن، وهي عملية تطوير المجتمع من كافة نواحيه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والثقافية بما يتناسب مع احتياجات وإمكانيات هذا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية للوصول إلى تحقيق الرفاهية والتطور والارتقاء بالوضع الكلي لهذا المجتمع.ومن خلاله سنتطرق إلى مفهوم التنمية ومعوقاتها، ودور الفساد في إعاقته في الدول النامية،

المطلب الأول: الإطار النظري لمفهوم التنمية.

هناك من يعرفها على أنها عملية معقدة لأنها تشمل جميع مرافق الحياة في المجتمع، وتحتاج إلى خطة لتنفيذ عدد من العمليات التي تؤدي في النهاية إلى تحقيق رغبات وحاجات المجتمع، لهذا نجد أن التنمية بدأت منذ بدء البشرية ، وهو ما جعلنا نجد في التاريخ قيام العديد من الحضارات في مختلف أنحاء الأرض، وكانت التنمية آنذاك تركز على التجارة وزيادة الإنتاج.

وهي عملية توسيع خيرات من كل جوانب اقتصادية وثقافية واجتماعية وهي ترتبط بالعامل البشري الذي هو رأس مال المجتمعات.[24]

ويعرفها محمد الجوهري: التنمية هي عملية تغيير ثقافي ديناميكي وموجه تتم في إطار اجتماعي معين وترتبط بازدياد عدد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغيير والتوجيه وكذا في انتفاع بنتائجه وثمراته.

وتعرفها الأمم المتحدة على أنها عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، والعمل على خروج هذه المجتمعات من عزلتها بشكل إيجابي في الحياة القومية، وتسهم في تقدم العام.

ويعرفها أحمد راشد: على أنها عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[24] بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في البلدان الجنوب، قضايا وإشكاليات ، الجزائر، ديون المطبوعات الجامعية، 2008، ص28.

وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة سكان في كافة الجوانب بمعنى التنمية يقصد بها ارتقاء في دخل المواطنين من جميع الجوانب.

ويعرفها محمد شفيق: أنها عمليات مخططة وموجهة تحدث تغيير في مجتمع من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة عقبات لتحقيق الاستغلال الأمثل للطاقات ولتحقيق التقدم والنمو والازدهار للأفراد.

كما تعرف على أنها عملية حضرية شاملة لمختلف أوجه نشاط في مجتمع يما يحقق رفاهية إنسان وكرامته وهي بناء الإنسان وتحريره وتطويره وإطلاق قدراته على العمل البناء.[25]

بسبب حداثة كلمة التنمية في حقل السياسي حصل خلط بينها وبين مجموعة متعددة من المصطلحات المشابهة لها سواء من التقارب اللغوي كمصطلح النمو أو من حيث تشابه في المدلول كالتحديث، التطور، التقدم وغيرها من المصطلحات.

أ. **التحديث:** يشير من ناحية التاريخية إلى عملية التغيير نحو أنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية التي تطورت في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية من بين القرن السابع عشر والتاسع عشر ميلادي ثم انتشرت في دول أوروبية أخرى حسب "إميل دور كايم" و "ماكس فيبر"، كما يعد جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية.[26]

ب. **التغيير:** إن تغيير الأشياء قد يأخذ منحى إيجابيا أو سلبيا وقد لا يقود التغيير بالضرورة إلى نشوء حالة من التقدم والازدهار فقد تغير الشيء نحو الأسوأ أي هو الانتقال من حالة إلى حالة أخرى انتقالا يؤثر على عملية التي تقوم بها البنية بموضوع التغيير أو يؤثر على

[25] بن خطار الزهراء، بلحسين مريم، دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر(1999-2016)، شهادة الماستر، إدارة الموارد البشرية، جامعة الجلفة،2016، ص100.

[26] بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في البلدان الجنوب، قضايا وإشكاليات، المرجع السابق، ص ص 06-09.

العملية والبنية معا، ويكون التغيير كميا متى اقتصر على التغيير في حجم نتائج العملية ويكون إيجابيا متى ساهم في رفع مستوى أداء البنية وسلبيا متى خفض في ذلك المستوى.[27]

ج. **التقدم:** مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية شاملة.

د. **النمو:** يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة.

هـ. **التطور:** يعني انتقال من وضع إلى وضع آخر أو من صورة إلى صورة أخرى، أو من نظام إلى نظام أخر، هذا يذكرنا بنظرية الدساتير عند كانط ونظرية الدولة لابن خلدون وتمكن خلف هذا المفهوم عوامل ثلاثة أساسية تكون الخلفية الفكرية لمفهوم التطور من جانب عنصر التتابع ثم من جانب ثالث عنصر الاستغلال الشكلي، أو من الهيكلي لكل تلك مراحل المتتابعة.[28]

يعرفها سعد الدين إبراهيم: التنمية بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فردا أو جماعة أو مجتمعا.[29]

ويعرفها كندل بيرجر: " أنها فعل تراكمي يمكن أن يحدث مع ضرورة وجوب توافر تغيرات تكنولوجية مع تعاون المؤسسات الإنتاجية في تحسين طرق إنتاجها".

فريد ويكس: يعرف التنمية على أنها تنوع هيكلي وارتفاع مستوى الأداء الاجتماعي.[30]

إن المفهوم الحالي للتنمية يشمل جوانب الاقتصادية والاجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية فمهما اختلفت آراء المفكرين والاقتصاديين لتعاريف التنمية، فإن جميعها تهدف إلى إحداث عميقة وانتقال من حالة إلى حالة أحسن.

---

[27] نصر محمد عارف، في المفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، القاهرة، عدد جوان، 2008، ص 08.

[28] صلاح الدين أرقة دان، التخلف السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر، دار النفائس: بيروت،2002، ص30.

[29] سعد الدين إبراهيم، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية العالم الثالث، المؤتمر الثاني للاقتصاديين المصريين، المبنية المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1978، ص67.

[30] السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، القاهرة، مطابع سجل العرب، ط1، 1980، ص 120.

المطلب الثاني: دور الفساد السياسي في إعاقة التنمية في الدول النامية.

ترغب دول العالم الثالث منذ زمن بعيد في تحقيق النمو والتنمية، لتمكينها من أن تكون مثل دول العالم المتقدم والنامي، ونجحت بعض الدول بينما لا تزال الدول الأخرى تعاني المشكلات بسبب التخلف بإضافة إلى وجود معوقات أخرى تحد من وصولها إلى تحقيق التنمية المرجوة، مما جعلها من الدول المتأخرة في الكثير من المجالات ومن هذه المعوقات الفساد السياسي.

أصبح الفساد شوكة في جسد العديد من البلدان النامية طوال عقود طويلة فدائما ما تتصدر هذه الدول قائمة مؤشر الفساد التي تصدرها العديد من المنظمات، وتحول الفساد إلى شيء عادي وطبيعي في بعض المناطق.

من أجل تحقيق التنمية في أي دولة ينبغي أن تكون السلطة الحاكمة داعمة للأمر، وغالبا ما ينعكس ذلك من خلال الإبقاء على بيئة سياسية مستقرة وقابلة للاستمرار، لقد عم الفساد وأصبح حائلا دون التقدم وهكذا لم يفكر العديد من الحكام في تنمية بلادهم بقدر ما اهتموا بوضعيتهم الخاصة.

إن الأمر لا يتعلق بتهريب رؤوس الأموال فقط وإنما انتشرت لتشمل جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية ففي مجال التجارة الدولية تخضع معظم المشاريع والصفقات التجارية إلى أسلوب العمولات، كما أن الفساد أدى إلى جلب مشاريع لا علاقة لها بالتنمية بقدر علاقتها بصنع العملات إضافة إلى انتشار سماسرة متخصصين في جميع المجالات ابتداء من الحصول على أي وثيقة من إحدى الإدارات إلى غاية التدخل لدى الإدارات المركزي[31]، بالإضافة إلى تكديس أموال طائلة تستغل في إفساد الحياة السياسية والإنفاق على مظاهر الشرف التي لا علاقة لها بتنمية و ازدهار الأمم.

[31] إسراء ربحي، معوقات التنمية في الدول النامية، مقالة في اقتصاد المالي، آخر تحديث 10:49 في 3 ديسمبر 2016.

لقد واجهت الدول النامية العديد من المعوقات التي كان لها دور كبير في إعاقة التنمية والحد من وصولها، مما جعلها من الدول المتأخرة في الكثير من المجالات على عكس الدول المتقدمة ومن بين هذه المعوقات نجد ما يلي:

1. **المعوقات الاجتماعية:**

تتمثل في الجهل وقلة المعلومات لدى العديد من أفرد المجتمع، وجود بعض العادات السلبية مثل عدم احترام القانون في كثير من المشاكل الاجتماعية، زيادة عدد المواليد فيما يعرف بالانفجار الديموغرافي وفي المقابل قلة الوفيات، بإضافة إلى عدم الاستقرار كالطلاق والمشاكل العائلية بأشكالها، عدم تنمية مواهب الأفراد وتشجيعهم.

الأمية: يلعب التعليم الجيد دورا رئيسيا في التنمية، فقد حققت الدول المتطورة نموا بفضل فرض التعليم الإلزامي، كما تتأكد هذه الدول من الأشخاص الذين يتولون المسؤولية أكفاء ومتخصصون في مجالهم، على الجانب الآخر لا تزال الدول النامية بعيدة عن تبني نظم التعليم الحديث، إضافة إلى القبلية أو العرقية التي تسود بلدان العالم الثالث.

2. **المعوقات الاقتصادية:** تتمثل في الخلل الذي يصيب هيكل الاقتصاد.

- النمو المتسارع للسكان.
- عدم وجود رؤوس أموال بشرية.
- سوء الإدارة والفساد.
- دم كفاءة إنتاج منتجات الدول التجارية.
- عدم وجود رأس مال حقيقي.
- ديون الدولة المتراكمة.
- الاستغلال المفرط للموارد البيئية غير المتجددة.
- قانون المنافسة بين التجار المحدود.[32]

[32] نجاح وكيل، العالم الثالث والثورة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1982، 108.

3.**المعوقات السياسية:** وتتمثل فيما يلي:

- التدخلات السياسية الخارجية بأمور الدولة وقوانينها.
- سوء إدارة الحكم فرغم العديد من الخطط التي تطرح لتنمية دول العالم الثالث، إلا أنه ولسوء الحظ حين يتعلق الأمر بتطبيق الاستراتيجيات وتمكين الأحزاب بشكل أكبر.
- تعهد الحكومات بالكثير من التغيرات الجيدة خلال فترة الحملات الانتخابية لكنها لا تنفذ أي وعد من ذلك بمجرد وصولها إلى السلطة.

- الاضطراب السياسي: من أجل تحقيق النمو والتنمية في أي دولة ينبغي أن تكون السلطة الحاكمة داعمة للأمر، وغالبا ما ينعكس ذلك من خلال الإبقاء على بيئة سياسية مستقرة وقابلة للاستمرار.

4.**المعوقات البشرية:** يقصد بها قلة عدد الأخصائيين الذين يستطيعون القيام بإدارة التنمية، حيث تفتقر العديد من مؤسسات الدولة إلى وجود كفاءات ذوي قدر عال من الخبرة في مجال التنمية مما يؤدي إلى سوء إدارة التنمية، وهذه المشكلة جاءت نتيجة عدم توفر مؤسسات تعنى بتأهيل أفراد قادرين على إدارة التنمية بالشكل الصحيح والمطلوب.

تعد التبعية عاملا أساسي في عملية تطور البلدان النامية فهي بدورها تأثر في الوضع الاجتماعي، الاقتصادي للبلدان النامية، فالبلدان المتقدمة تمكنت من تحقيق تطورها بفعل استغلال بقية الشعوب والبلدان، وذلك بجعلها مصادر للمواد الخام وأسواق للسلع الصناعية خلال مختلف مراحل التبعية والاستعمار، وهكذا، فإن البلدان المتأخرة تطورت بوصفها أطراف النظام الاقتصادي كما يؤكد راؤول بريبتش، ولم يكن لها من وظيفة سوى تزويد المراكز بالمواد الغذائية والموارد الخام.

إن طبيعة علاقات التبعية القائمة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة والتي بدأت مع فجر الاستعمار، جعلت البلدان الصناعية "تستمتع بأحسن ما في العالمين الاقتصاديين، سواء من ناحية كونها مستهلكة للسلع الأولية أو من ناحية كونها منتجة للمواد[33]

[33] نجاح وكيل، مرجع سابق، ص 109

المصنعة، في حين أن البلدان المتخلفة تحظى بأسوأ ما في العالمين من ناحية كونها مستهلكة للسلع الصناعية ومنتجة للمواد الخام، والدليل على ذلك أنه خلال مختلف مراحل هذه العلاقة، كان النمو الهائل الذي تحققه البلدان المتقدمة يقابله على الناحية الأخرى المزيد من إفقار البلدان المتخلفة فاستنادا لحسابات س.باتل مثلا، نجد أن حصة البلدان المتخلفة من الدخل العالمي كانت 65% عام 1850م، وأصبحت 22% عام 1960م، ومازالت حصة هذه البلدان من مجمل الدخل العالمي تتناقص يوما تلو الأخر، رغم حصولها على الاستقلال السياسي.

إن البنية الاقتصادية المشوهة في البلدان المتخلفة هي بالأساس وليدة عوامل خارجية، ولكنها رسخت واستقرت بحيث صارت بذاتها أساسا من أسس التبعية الجديدة.

فالسلطة السياسية الاستعمارية هي التي فرضت بالقهر أسس البناء الاقتصادي، الاجتماعي.[34]

المطلب الثالث: آثار الفساد السياسي في التنمية.

للفساد آثار في التنمية، إذ أنه يؤدي إلى استنزاف الموارد ، ونشوء اختلالات في البنى الأساسية التي ترتكز عليها عملية التنمية ، وبالنتيجة انخفاض النمو الاقتصادي وفشل جهود التنمية من خلال:

1. **الفساد وإهدار الموارد وسوء تخصيصها:**

يحدث الفساد خلالها في تخصيص الموارد المالية وتوظيفها في غير وجهتها الصحيحة، أو أنها تتسرب إلى حسابات خاصة في ظل ضعف هيئات الرقابة والمساءلة والحاسبة ومن ثم حرمان البلد من إقامة المشاريع حسب أهميتها وأولويتها، ففي العراق مثلا: دفع الفساد بمتخذي القرارات في بعض وزارات الدولة إلى الشروع بتنفيذ مشاريع وإبرام عقود مع شركات ذات كفاءة متدنية، وإعطاء قروض وتسهيلات استيرادية وجمركية ومصرفية لا تحظى أنشطتها بأهمية كبيرة للشعب العراقي فجرى الأمر بإنشاء حدائق مسيجة في مناطق

[34] نجاح وكيل، مرجع سابق، ص110.

عائمة بالمياه الأسنة.[35]

2.يزيد الأعباء المالية على ميزانية الدولة:

غالبا تخصص مبالغ مالية كبيرة للقطاع العام، وهنا تكون الفرصة أكبر لكبار الموظفين والسياسيين للحصول على الرشاوي، أو إحالة تلك المشاريع على أنفسهم أو معارفهم وأقاربهم.

وكذلك عند ما تكون الدولة طرفا في الشراء، أو في حالة تقديم العطاءات والمناقصات للقيام بالأعمال المحلية، فضلا عن استنزاف العملة الصعبة عندما يتعلق الأمر بإجراء الاستيراد من الخارج وكذلك فإن الفساد يدفع باتجاه إساءة إدارة المشاريع الاستثمارية ومن ثم في حدوث المزيد من العجز في المالية العامة للدولة.

3.يؤثر الفساد في مواصفات الصفقات والعقود:

هناك معايير يتم وضعها الإبرام الصفقة من حيث الجودة والكفاءة والمواصفات العالية وموعد التسليم وغير ذلك، وفي حالة وجود فساد في إبرام الصفقة فإن المعايير تكون تواطئية.

4.يؤثر على الاستثمار الأمثل:

هناك علاقة عكسية بين الاستثمار وبيئة الفساد، فكلما كانت معدلات الفساد مرتفعة في بلد ما، أثر ذلك في الكفاءة الحدية لرأس المال، وبانخفاض الأخيرة نلحظ أن المستثمر لا يتخذ قراراه في الاستثمار لأن معدل العائد المتوقع سيكون منخفضا ومحفوفا بالمخاطر في ظل بيئة فساد، وضعف نظام القضاء والأمن لأن أصوله ستكون غير مصانة.

5.يؤثر على البيئة التنافسية والكفاءة:

إن انتشار الفساد في منح التراخيص والعمل يسهم في تقليل عدد مؤسسات الأعمال في الأسواق، ويؤدي إلى خلق بيئة احتكار، ويسود اقتصاد الكل، وينعكس هذا على اضمحلال

[35] جلال معوض، الفساد السياسي في الدول النامية مجلة دراسات العربية ، بيروت، 23 العدد 04، 1987.

منشآت الأعمال الصغيرة التي تعد محرك النمو في معظم الاقتصاديات وتكون النتيجة انخفاض الكفاءة والإنتاجية والتنافسية، ومن ثم ارتفاع أسعار التي لا تخدم المجتمع وإنما حفنة من البيروقراطيين الفاسدين[36].

6.يؤثر في تضاؤل وانخفاض التأييد للإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

إن انتشار الفساد في مفاصل الدولة ومؤسساتها يكون شعارات تستند إلى أفكار مراوغة، وتدعي أنها سوف تلبي متطلبات الشعب وسوف تقوم بالإصلاحات، وتقضي على البطالة والفقر، وترسي أسس دولة القانون الحديثة، وفي النهاية تفقد الحكومة ثقة الشعب بها، وتفقد شرعيتها وتأييده لها ومن ثم يزيد السخط الشعبي اتجاهها ويكون ذلك مدعاة لحدوث اضطرابات وفوضى اجتماعية وسياسية وكل هذا سوف يعرقل عملية التحول السليم إلى دولة ديمقراطية حديثة.

7.الفساد يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي ومنه زيادة الفقر:

يؤدي الفساد إلى تشويه عملية تخصيص الإنفاق العام، وتشير الدراسات التي أجراها البنك الدولي في سنة 2000م، إلى أن الحصة التي تنفقها الأسرة الفقيرة من دخلها على الرشوة يتجاوزها ما تنفقه الأسر الغنية، وأن الشركات الصغيرة تدفع رشوة تتجاوز ضعف ما تدفعه الشركات الكبيرة إذا ما قورنت بنسبة إيرادتها السنوية وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أكثر من ألف مليار دولار أمريكي تدفع كرشوة كل سنة، أي ما يزيد عن 3% من دخل العالم في سنة 2003، وبحسب تقديرات الاتحاد الإفريقي، فإن حوالي 118 مليار دولار أمريكي تخرج سنويا من القارة الإفريقية بسبب الفساد وهذه الموارد يمكن أن تحدث فارقا كبيرا إذ ما تم إعادة توظيفها في هذه الاقتصاديات الانتقالية أن الفساد يعتبر عائقا أمام أعمالها.[37]

---

[36] منصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

[37] جلال معوض، الفساد السياسي في الدول النامية مجلة دراسات العربية ، بيروت، 23 العدد 04، 1987.

8.الفساد يكبح التنمية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية:

تعاني بعض الدول التي تملك موارد تساعد على تحقيق الرخاء، من انتشار الفقر فيها وضعف الحكومة لأن الإيرادات العامة المتحصل عليها من بيع هذه الموارد غالبا ما تضيع من جراء الفساد وغياب مساءلة الحكومة أمام المواطنين وتمت دليل متزايد على أن البلدان التي تملك احتياطيا كبيرا من الموارد الطبيعية كالبترول، والغاز الطبيعي عرضه بشكل خاص للفساد، وثراء النخبة بصورة غير مشروعة.[38]

الفساد السياسي يعوق النمو الاقتصادي وهذا ما جاءت به النظرية الاقتصادية التقليدية من خلال استخلاص الريع الاستئثار بالفائض الاقتصادي مما يؤثر سلبا على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية وهذا ما أثبتته الدراسة المقطعية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار يكون لهما آثار سلبية على النمو الاقتصادي ليس هذا فحسب وإنما الفساد يثبط أيضا الاستثمار الأجنبي ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر كما يقرر إعاقة الفساد للمؤسسات السياسية من خلال إضعاف شرعيتها و إمكانية محاسبة الحكومات.

وفي الأخير فإن الفساد السياسي هو معوق الأول للتنمية وتخفيض الفقر والأداء الحكومي الجيد؛ والفساد لا يؤثر على الناس الفقراء بطريقة مباشرة تماما إنما من خلال سوء تخفيض الموارد العامة والذي يمارسه المحليون الفاسدون، ولكن تبقى البلاد فقيرة من أن تصبح غنية[39]

[38] مرجع نفسه، ص20.

[39] محمد خالد المهيني، الفساد الإداري والمالي، مظاهره وأسبابه ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته، مجلة رماح للبحوث والدراسات عمان، العدد 04 ديسمبر 2008، ص 27.

في الأخير نستنتج أن الفساد السياسي والإداري أصبح السمة المميزة لحكومات دول العالم الثالث فرغم الشعارات العديدة التي ظلت ترددها تلك الحكومات وهي محاربة الفساد والمفسدين وإقامة التنمية المتوازنة إلا أن الحصيلة النهائية كانت استيلاء الجماعات الانتهازية لا علاقة لها في مكافحة الفساد، وإنما زادت من تنمية الفساد وحصنت المفسدين بحصانات دولية وبالتالي نتج عنه عدم توفير الفرص المتكافئة في تنمية دولهم وعمل على تغذية عدم المساواة والظلم وإعاقة الاستثمارات والمساعدات الأجنبية، وفي هذا الشأن فإن كل الجهود التي تقوم بها الدول النامية في مجال محاربة الفساد ودفع عملية التنمية قد تؤول إلى الفشل إن لم تدعم آليات الحكم الراشد

الفصل الثاني

الفساد السياسي
ومشكلات التنمية
في العالم العربي.

إن الفساد السياسي من أخطر الظواهر التي يمكن أن تعوق التنمية السياسية والبشرية، وتحول دون تحقيق الديمقراطية وحماية الحقوق والحريات وبناء دولة القانون، كما يشكل أحد الأسباب الرئيسية لضعف الاستقرار السياسي وهشاشته، وغياب العدالة الاجتماعية في الوطن العربي.

ومن أجل تحقيق عملية التنمية لابد من مشاركة الجمهور وإعداد سياسات تجعل من الحكم الرشيد موضوع إنساني يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب.

سوف يتم تناول ذلك في المباحث الآتية:

المبحث الأول: الفساد السياسي في العالم العربي.

المبحث الثاني: آليات مكافحة الفساد في الوطن العربي.

المبحث الثالث: آفاق التنمية في الوطن العربي.

المبحث الأول: الفساد السياسي في العالم العربي.

المطلب الأول: مسببات الفساد السياسي في العالم العربي.

لعل الهوة بين الحاكم والمحكوم من أهم سمات الحكم في معظم إن لم يكن جميع الدول العربية، ولا يضاهيها وضوحا وانتشارا، والفساد السياسي ليس فقط انحرافا عن طاعة القوانين والأعراف والقواعد الخلفية، لكنه يتجلى أكثر في التلاعب بالقوانين ومؤسسات الدولية من قبل سلطات الحاكمة لبلوغ أهداف شخصية.

العلة الأساس في انتشار الفساد في العالم العربي هي غياب حكم القانون وثقافة حكم القانون على الصعيدين الرسمي والشعبي، وبخاصة فعالية القواعد القانونية واجبة التطبيق في مساءلة الحاكم وتقييم عمله، وهذه علة يسود انتشاها في الأنظمة القمعية وكذلك في الدول التي تقترب بسمات الحكم فيها من الدول الفاشلة.

إن حكم القانون هو انعكاس للنضج في المجتمع وهو تعبير عن إرادة الشعب في الحكم الذاتي ويسود في الدول التي بلغت مرحلة متقدمة من تنمية القيم والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم؛ فالقانون بما يحتويه من قيم وأهداف هو انعكاس للإرادة الشعبية ورمز سيادتها، والقانون هو الحاكم الفعلي في الدولة التي تعتمد نظاما ديمقراطيا في الحكم، ولذلك فإن لحكم القانون مقومات أساسية للمجتمع الذي يسود فيه حكم القانون جميع المسؤولين فيه يسألون أمام القانون كما جميع الأفراد والمؤسسات. نعلم يقينا أن هذا المبدأ مفقود في مجتمعاتنا العربية إن لجهة ممارسة للمسؤول في السلطة أو لجهة الثقافة العامة التي تطلب المسؤول وتلزمه بالتقيد بذلك.[40]

والمجتمعات المتقدمة سياسيا اعتمدت مبدأ السلطات وتوزيعها بحيث لا تستطيع سلطة فرض هيمنتها في الحكم، وهذا المبدأ موجود بالشكل في معظم الدساتير العربية لكن السلطة الفعلية في معظمها تنحصر في رأس السلطة التنفيذية وبعض المتنفذين في الدولة ، والقوانين في الدول التي يسود فيها حكم القانون يتم تبنيها وتطبيقها بشكل فعال وعادل وضامن لحقوق

[40] وارث محمد، الفساد وأثره على الفقر، إشارة إلى حالة الجزائر، دساتير السياسة والقانون، العدد الثامن، جانفي 2013، ص88-89.

جميع المواطنين، وغياب الفساد هو من أهم مميزات المجتمعات التي يسود فيها حكم القانون، فالفساد ينتشر في غياب حكم القانون وضعف الأجهزة التي تتولى تطبيقه.

بالإضافة إلى غياب ثقافة القانون لا بل جهل المسؤولين والنخب المثقفة أهمية القانون كمعبر عن الإرادة الشعبية وحافظ للحقوق والواجبات في المجتمع، فالقانون هو خزان القيم وهو وسيلة هندسة اجتماعية والطريق الأسلم والأرقى لكل تغيير في المجتمع، وهو أداة لتوضيح وتعديل العلاقة بين المواطن والدولة والجهل بأهمية القانون، وغياب ثقافة القانون في المجتمعات العربية، مما ** موازع إقامة عقد اجتماعي في ظل دولة يكون هو رابط القيمي فيها والمانع لنمو هويات وانتماءات فرعية، تعمل على تمزيق النسيج الاجتماعي كما نشاهد في الأقطار العربية.

ومن هنا يمكن أن نستخلص أهم المسببات للفساد السياسي وهي:

1- ضعف الأحزاب السياسية وضعف قيادتها.

2- انعدام الديمقراطية داخل كثير من الدول.

3- تفشي البيروقراطية والم*** في المركزية.

4- غياب المشاركة السياسية وعم التكامل السياسي.

5- اختلال الأجهزة القضائية وعدم الاستقرار السياسي.

6- سوء استخدام السلطة.

7- هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات.

8- غياب مبدأ الشفافية وضعف نظم المساءلة.

9- عدم وجود رقابة برلمانية فاعلة على إنفاق المال العام.

غياب ديمقراطية تعتمد معظم الأقطار الغربية على النظام الديمقراطي في الحكم، لتقوية البنية السياسية، وتتخذ من الرأي العام ووسائل الاتصال الجماهيري وسيلة للتعرف على حاجات المجتمع، واردته في القضايا العامة والهامة، فتكون هذه الآراء هاديا للقيادة السياسية في سلوكها في كثير من الاحيان، فيزداد التفاعل بين المجتمع والحكومة.

ولكن الأمر يختلف في الوطن العربي إذ أن معظم أنظمة الحكم لا تستند إلى قاعدة شعبية، بل أن معظمها وصل إلى الحكم عن طريق القوة العسكرية، مدعية أنها جاءت لتصحيح الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد، إلا أن معظمها وبعد أن استقر لها اعتمدت استفتاءات صورية تجيز لها البقاء في الحكم لسنوات وسنوات بل مدى الحياة.

وأصبح نظام الحزب الواحد الذي شكله الحاكم هو النمط السائد في معظم الأقطار العربية، ويشعر كثير من الشعب أن هذا الحزب لا يمثل أغلبية السكان، ومع ذلك يتحكم في وضع السياسة العامة للبلاد، ولذلك تحجم بعض الفئات عن المشاركة في بناء السياسي للبلاد.[41]

ولاشك أن ارتفاع مستوى الفساد في أي مجتمع هو انعكاس لغياب الحكم الصالح فيه، بما ينطوي عليه من عدد من المقومات التي لو توافرت في أي نظام سياسي تجعل من الفساد ممارسة محدودة ، ومن هذه المقومات : العقلانية في اتخاذ القرارات وعلى مستوياته الأعلى بشكل خاص، وتوافر الشفافية والمساءلة و*** ، ولفساد السياسي مؤشر من المؤشرات الدالة على خلل في إدارة الدولة فمثلا العراق منذ نشأتها، نتجت منه آثار خطيرة جعلت مهمة البناء الديمقراطي في العهد الملكي عسيرة ، وانتهت مع بداية النظام الجمهوري الذي اتسم بالعسرة، فلم تكن هناك حلقات متصلة للاستكمال بناء الدولة بالمفهوم المعاصر ولعل أهم الأسباب تكمن في نوعية النخبة الحاكمة.

فمنذ عام 2003م، إلى عام 2012م، يقبع العراق في ذيل مؤشر الفساد لمنظمة ليكون من أكثر بلدان العالم فسادا، والمتوقع أيضا أن يبقى لفترة أطول، وهو ما يشغل المجتمع العراقي والدولي لانحسار فرص التنمية والاستثمار،إذ لم يشهد العراق حتى في زمن الديكتاتورية قبل 2003/04/9م، انتشار الفساد بهذا الحجم واتساع دائرته وتشابك حلقاته

[41] جلال أمين، العولمة والتنمية العربية (من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1798- 1998) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001.

وترابط آلياته مما يهدد استقرار النظام السياسي، ويعرقل بناء المؤسسات السياسية، ومسيرة التنمية الاقتصادية ومن ظواهر الفساد في العراق:

1- تعطيل القوانين والتعليمات وانتشار الفوضى والعشوائية في إشغال الوظائف العامة وإسنادها إلى محدودي الكفاءة.

2- تشكيل لجان " المناقصات، المشتريات، الاستيراد، وضع جداول الكميات والتسعير) من غير ذوي الاختصاص.[42]

3- شيوع ظاهرة الغنى الفاحش والمفاجئ في المجتمع.

4- شيوع ظاهرة الرشوة حتى أنه أضحت تبدو من جملة المستمسكات المطلوبة في أية معاملة.

5- المحسوبية والولاء في شغل الوظائف والمناصب بدلا من الجدارة والكفاءة والمهارة المهنية والنزاهة.

6- غياب مبدأ تكافؤ الفرص في شغل الوظائف.

7- ضعف الرقابة أجهزة وأداء.

تعد هذه الأسباب هي الأخطر على الإطلاق، حيث تؤكد التجارب والمحاكمات والتقارير والدراسات أن فساد القمة سرعان ما ينتقل للمسؤوليات الأدنى والتي تتستر بقيادتها المتواطئة معها.

كما يحدث الفساد السياسي من خلال العملية الانتخابية واستقطاب المؤيدين وجمع التبرعات ومحاولات كسب الناخبين بالوسائل التي تلاءم احتياجات كل شريحة، والتي تبدأ بتقديم الوعود من المرشح وتنتهي بشراء الأصوات مما يدفع بتهديد المصلحة العامة للمجتمع ويشيع الفوضى وعدم النظام نتيجة للشعور بعدم العدالة والظلم البين الواقع على معظم أفراد المجتمع بالإضافة إلى سيطرة الحزب الحاكم في معظم الدول العربية على الإعلام الرسمي وتسخيره للترويج له وتحسين صورته، ومهاجمة المعارضة السياسية من خلاله، شكلت أحد

[42] أيمن أحمد محمد، الفساد والمساءلة في العراق، (مؤسسة فريد ريش إيبرت)، مكتب الأردن والعراق، 2013.

أبرز مظاهر الفساد السياسي في الكثير من الأنظمة العربية، لاسيما تلك التي شهدت التحولات الأخيرة، وبالرغم من العديد من التغيرات الإيجابية التي برزت في مجال استخدام الأعلام الرسمي مؤخرا في هذه الأقطار، إلا أن الحاجة ما زالت قائمة لمراجعة التشريعات الناظمة في هذا المجال، نظرا لما تتضمنه من قيود وموانع تحول دون حرية الإعلام في تناول بعض القضايا، كقضايا الفساد تحديدا، ولقيام العديد من المصالح الخاصة باستغلال الانفتاح الإعلامي لإقامة وسائل إعلام تدافع عن مصالحها الاقتصادية، دون النظر إلى المصالح العامة.

المطلب الثاني: دور الفساد ي إعاقة التنمية الاقتصادية في العالم العربي.

إن الاهتمام بدراسة موضوع الفساد على مستوى دولي بدأ مع تركيز على التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة وتلك التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة انتهاء الاستعمار وروج المستعمر منها، وحتى منتصف التسعينات من القرن الماضي لم تكن منظمات التنمية الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي تولى اهتماما خاصا لموضوع الفساد وأثره في إعاقة التنمية الاقتصادية بالرغم من توافر أدلة على أن ما يقارب نصف الأموال والمساعدات الخارجية المختصة للتنمية كان ينتهي في الحسابات الخاصة لبعض القيادات والزعامات في بعض الدول لدى المصارف الخاصة في دول الأوربية.

فالفساد يشكل إعاقة كبرى في وجه التنمية الاقتصادية، فهو يزيد كلفة المعاملات والمشاريع والصفقات ويحد من دوافع الاستثمار كما يحد من دخل الدولة بسبب التلاعب في التحصيل الضريبي.

إن كل مناخا اقتصاديا واجتماعيا يسوده الفساد يمكن مقدمي الخدمات وملتزمي المشاريع من تجاهل معايير الجودة فيقومون بأعمال تضر بالمجتمع وبالاقتصاد العام (كشف الطرقات التي تنهار لأسباب كان بإمكان تجنبها، والمستشفيات التي تقدم خدمات علاجية دون المستوى المطلوب)؛ ثم إن الفساد يضعف حكم القانون وهو ما يسهل إجراء

معاملات وعقود غير مبررة اقتصاديا كأن ترسى المناقصات العامة ليس على من يقدم الخدمة الأفضل بالسعر الأنسب، بل على من يدفع الرشوة الأكثر إغراءا.[43]

وهناك دراسات وأبحاث عدة شملت العديد من الدول التي تثبت أنه كلما تزايد الفساد، تدني الدخل القومي وكذلك الاستثمار والإنفاق على التعليم.

ومن السمات البارزة للاقتصاد الغربي التي تستحق اهتماما خاصة بالنسبة إ إلى انتشار الفساد، الاعتماد بصورة رئيسية على الدخل الريعي الذي قوامه الإيرادات النفطية والفوائض المالية في مؤسسات القطاع العام والتحويلات الخارجية، ومن خصائص الدخل الريعي أنه ينتج عن امتلاك الدولة مصادر هذا الدخل ويؤول للخزينة العامة، أو لبعض الفئات الحاكمة تلقائيا ودون رضا أو تعاون أطراف أخرى في المجتمع، كما هي الحال في الإيرادات الضريبية، وبالتالي لا يمر في قنوات*** تعرضه للمساءلة والمحاسبة، فمعظمه نتاج الاتفاقيات تعقدها الدولة مع جهات خارجية بعيدا عن الشفافية والمراقبة العامة، خاصة مع وجود النظم العائلية والسلطوية في العديد من الدول العربية، وبذلك تصبح ملكية العوائد الريعية والتصرف بها عنصرا هاما في تعزيز قوة النظام وتمكينه من تخصيص مبالغ ضخمة لحماية نفسه وإدامة حكمه.

لا شك في أن مثل هذا الوضع من غياب الشفافية والمساءلة يباعد بين الحاكم والمحكوم ويبرر الشكوك حول شرعية الحكم ويضعف مؤسسات الدولة ويؤدي إلى انتشار الفساد والمزيد من القمع والتضييق على الحريات العامة وحقوق الإنسان قد لا يكون الفساد هو السبب الوحيد لتخلف العالم العربي في النمو الاقتصادي بالرغم من إمكاناته الهائلة، لكنه بالنظر لانتشاره الواسع في كافة مرافق الحياة *** من أهم المعوقات.[44]

وما يمكن قوله هو أن الفساد له دور كبير في تعطيل مؤسسات الدولة لجهة حكم القانون والنمو الاقتصادي والاستقرار الأمني، فيمس كل مرافق الحياة العامة في العالم

---

[43] داود خير الله، الفساد ومعوقات التطور في العالم الغربي، مؤتمر الأول آيار/مايو 2014، ص ص 15-16.

[44] عيد مسعود الجهني، الآثار السلبية للفساد والرشوة على الاقتصاد الغربي، المؤتمر العربي الدولي، لمكافحة الفساد، الرياض، 2004/10/8/7، ص 28.

العربي ويشكل عنصر إعاقة أساسيا في وجه التطور من كافة الجوانب فهو يشل حركته ويؤثر بشكل كبير في عدالة توزيع الدخل حيث تحصل فئة من الأشخاص على مكاسب غير مشروعة مما يتيح عنه عدم ملائمة حاجاتهم والنتيجة لذلك يعتمد بعض الموظفين ارتكاب الجريمة.

وإذا تهاونت الدولة العربية في كبح جماد الفساد فسيتحول إلى قضية يصعب علاجها لكن كل هذا تتحمل مسؤوليته النخب المثقفة التي عجزت عن مواجهة التحديات والتغلب على الصعوبات التي تواجه المجتمعات العربية فالنخب المثقفة في المجتمعات الحية إلى حد ما بمثابة الدماغ في الجسم الاجتماعي فعليها بالدرجة الأولى يقع عبء وعي بالمخاطر التي تهدد المجتمع واقتراح وسائل ردعها وهي التي يجب أن تلعب دور كبير في وضع قواعد السلوك السياسي والاجتماعي وفي شرح القواعد ومراقبة المسؤول عن تطبيقها.

المطلب الثالث: الفساد السياسي ودوره في ظهور حملات الربيع العربي.

إن الفساد السياسي يشكل تهديد للديمقراطية وحكم القانون، وتحديدا في البلدان النامية التي تمر في مراحل انتقالية كالحالة العربية، إضافة إلى العديد من النتائج المدمرة الاقتصادية والاجتماعية وثقافية وهو ما أسهم في تفجر الحركات الاحتجاجية في العديد من الدول العربية مع نهاية 2010م، والتي استهدفت تحدي النظام التسلطي الفاسد، لانطلاق الحريات العامة، والمحافظة على حقوق الإنسان العربي وكرامته ومكافحة الفساد واستيراد الأموال والممتلكات ***، وما زالت معظم هذه الدول في مخاض مفتوح لإعادة بناء عقد اجتماعي جديد يعزز من مفهوم الفصل بين السلطات وضمان عدم إتاحة الفرصة لإعادة توليد الاستبداد والفساد.

تعد إساءة استخدام السلطة الموكلة إلى الحكام والقوى السياسية الناشطة في الدول من قبيل الفساد السياسي، سواء اتخذت صور المحسوبية، أو الرشوة، أو الابتزاز وممارسة النفوذ، أو الاحتيال ومحاباة الأقارب أو غيرها من الممارسات المشبوهة بهدف تحقيق مصلحة شخصية وأهداف غير مشروعة، ولعل قيام الثورة التونسية أكبر دليل على مدى

استفحال الفساد داخل الطبقة السياسية والعائلة الحاكمة والموالين لها وحاشيتها فقد هيمنت النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية، فقد كانت بداية الثورات العربية في تونس، عندما أشعل بائع الخضار **محمد البوعزيزي** النار في نفسه بعد الإحباط الشديد من ممارسة موظفي البلدية في قريته في ملاحقته في مكان البيع ومصادرة أغراضه أكثر من مرة، وفي آخرها أشعل النار في نفسه أمام مبنى البلدية، 17 ديسمبر 2010م، مما أدى إلى وفاته بعد دخوله المستشفى وتعاطف معه أفراد الشعب التونسي ومع التقنية الحديثة وشبكة الانترنت واستعمال وسائلها ثم حشد الجماهيري وخاصة الشباب وتطورت في المناداة بسقوط النظام السياسي الذي سيطر على البلاد ثلاثة وعشرين سنة، وهي فترة حكم زين الدين بن علي[45]؛ الذي تميز بالفساد وكبت الحريات والمعارضة وخاصة المعارضة الإسلامية مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمحاربة الشديدة لحركات الإسلام السياسي في البلاد، حزب النهضة والسلفية، وحزب التحرير الإسلامي، بالإضافة إلى انتشار معدلات البطالة في المجتمع التونسي، وتنامي مشاعر الاشمئزاز بين العديد من التونسيين لوجود الثروات في أيدي القلة في المجتمع في وقت بلغت فيه معدلات البطالة 30 %، بالإضافة إلى انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان

حيث أنه لم يبدي أي احترام لسيادة القانون وهو ما كان أحد الأسباب الهامة التي شغلت نار الثورة التونسية، كما أن المحسوبية والرشوة إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد إلى جانب وضع الرجل الغير مناسب في أماكن لا يستحقها مع إهدار فرصة أمام من هو أكفأ منه، فقد أدت الرشوة إلى فساد كبير ف الاقتصاد جعله يتميز بعدم الشفافية وافتقاد المصداقية، فكل هذه الأسباب شكلت في مجملها حالة من عدم الرضا الشعبي والخط والحقد على النظام الحاكم.[46]

[45] أحمد سليم البرصان، الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا (كيف استطاع الإسلام السياسي الوصول إلى الحكم)، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، ص 165.

[46] أحمد سليم البرصان، الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا (كيف استطاع الإسلام السياسي الوصول إلى الحكم)،مرجع سابق، ص 165.

ثورات الربيع العربي وعلى رأسهم الثورة التونسية تؤكد حقيقة أن الشعب لا يمكن قمعه مدى الحياة، ولابد من حدوث لحظة الإدارة كما يسميها، الاحتجاجات والاضطرابات التي شهدتها الأقطار العربية في المراحل السابقة، وعلى مدار سنوات خلت كانت ناجمة عن علل اجتماعية واقتصادية وسياسية، وإن كان الخبز والبطالة أبرز القواسم المشتركة لهذه الانتفاضة.

كما أن الانتفاضات لا تندلع بدوافع اقتصادية فقط، بل هي موجة ضد الإحباط، وتعبيرات سياسية واعية من الغضب والاحتجاج ضد " الفروق الاجتماعية والفساد والمحسوبين والتسلط وعدم كفاءة النظام" ومع تزايد تكلفة معيشة غالبية السكن، على الاقتصادي والإلغاء المطرد والتدريجي للدعم الحكومي للسلع الضرورية، تعجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها.[47]

نجحت الثورة بالإطاحة بأربع أنظمة حتى الآن، فبعد الثورة التونسية نجحت ثورة 25 يناير المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسين مبارك التي كان سببها الأساسي انتشار الفساد والركود الاقتصادي في سوء الأحوال المعيشية إضافة إلى التضييق السياسي والأمني وعد نزاهة الانتخابات في جمهورية مصر، ومن بين الأسباب السياسية أيضا التي أدت إلى قيام ثورة 25 يناير في مصر هو أن الشعب المصري عاش على ثلاثين عاما فترة حكم الرئيس السابق حالة من الفساد السياسي والقهر والظلم وكبت للحريات والفساد السياسي والمالي حيث أعلنت منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي مؤشر الفساد لسنة 2010م، وتبين أن مصر تحتل مرتبة 98 من أصل 178 بلجا مدرجا في التقرير وبحلول أواخر 2010م، كان حوالي 14 % من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقراء يعتمد على دخل قومي "2" دولار في اليوم لكل فرد يعتمد جزء كبير من السكان على السلع المدعومة، هذا بالإضافة إلى اغتصاب الدولة.

[47] ميلاد مفتاح، (أ) محمد عبد الغفور الشيوخ، ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان: الأردن، ط1، 2006، ص ص 44-45.

وكل هذا دفع بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد بقبضة حديدية طيلة 23 عام على التخلي عن السلطة والهروب من البلاد خلسة، كما دفع بالرئيس محمد حسني مبارك الذي حكم البلاد أكثر من ثلاثة عقود للتخلي عن الحكم في 2011/02/01م، حيث أعلن نائبه عمر سليمان في السادسة مساءا الجمعة 11 فبراير 2011م، في بيان قصير عن تخلي الرئيس عن نصبه، وأنه كلف مجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد.[48]

المبحث الثاني: آليات مكافحة الفساد في الوطن العربي.

[48] آية جراد، الفساد السياسي في الوطن العربي (حالة دراسية تونس)، منشورات الاختلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، فلسطين، 2004، ص 74.

المطلب الأول: أساليب معالجة فساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية.

تختلف الاستراتيجيات وآليات مكافحة الفساد من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، تبعا للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل مجتمع، وإن أهم متطلبات مكافحة كافة أشكال وصور الفساد ، وهو توافر الشفافية والمساءلة والحكم الجيد في المجتمعات التي تسعى للتصدي لظاهرة الفساد، وقد أصبح المواطنون لا يقبلون العودة إلى ما كانوا يغضون النظر عنه في السابق، فتزداد رغبتهم وسعيهم في إخضاع المسؤوليين الحكوميين في بلادهم للمساءلة وأن يتسم نظام الحكم في بلادهم للمساءلة، وأن يتسم نظام الحكم في بلادهم بالنزاهة والرشد معا.

فقوة كل من الدولة والمجتمع تتحقق إذا ما اتسم عمل الدولة بالشفافية، وإذا ما خضع القائمون على إدارتها للمساءلة، وإذا ما اتصفت هذه الدولة بالحكم الرشيد، والبعض يحمل هذه الشروط الثلاثة الأخيرة مرادفا لمكافحة الفساد بكافة صوره، وخصوصا الفساد السياسي والإداري كونها تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتعميق شرعية النظام السياسي، وتعزز الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية في كل دولة، كما توجد العديد من النظريات التي يمكن تبنيها في مكافحة الفساد، وأن يتم اختيارها مما يتناسب مع البيئة التي ستطبق هذه النظرية وأهمها نظرية الاختبار العام ويرى أنصار هذه النظرية بأنه يمكن تخفيض الفساد بالتقليل من الفرص المتاحة لجني الريع، وذلك بالتحرر الاقتصادي والحد من قوة الدولة من خلال مزيج منم الإصلاحات الاقتصادية، كالخصخصة وإزالة الأسعار.

أما الجانب العملي لمكافحة الفساد التي يجب أن تشملها آليات مكافحة الفساد ، ضمن إطار عملي بشكل شمولي من خلال الجوانب الآتية[49]:

1. **الجانب الاقتصادي:** إن المعالجة الاقتصادية ينبغي أن تهتم بكيفية الحد من الطلب على

[49] خالد عيادة عليمات، الفساد أسبابه أشكاله وطرق مكافحته في الأردن، « دراسة ميدانية»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2 سبتمبر 2014، ص 207.

الفساد وعرضه، وذلك من خلال التأثير على العوامل التي تزيد كل منهما، وإن كان غير المتوقع أن يصبح مستوى الفساد في المجتمع صفرا، إلا أنه ينبغي محاربة الفساد،حتى يصل إلى ذلك مستوى الذي يتساوى عنده التكلفة الحدية مع المنفعة الحدية، وذلك عن طريق ربط العقوبات بالمنفعة الحدية من الفساد.

2. الجانب الإداري: تبدأ الخطوط الأولى عن طريق مكافحة الفساد بالحاجة إلى إحداث تغييرات إدارية وإصلاحات داخلية في قطاعات الخدمة العامة.

3.**الجانب السياسي:** إن أية إستراتيجية تعتمد سياسات إصلاحية على المستويين الاقتصادي والإداري بمعزل عن الإصلاحات السياسية هي إستراتيجية ناقصة البنيان ولن تمهد لترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع، كما تلعب الجهود الدولية والمحلية دورا كبيرا في مكافحة الفساد أبرزها منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية WTO أما **بيتر آيغن** فيرى*** أخرى مواجهة الفساد وعلاجه فيقول: أن الفساد يمثل الشر الأساسي في عصرنا، وهو يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان، ويكمن في جذور المشكلات ذات الأهمية تقريبا، ويحول دون حلها على الأقل ويحدث آثاره المدمرة في مناطق العالم الفقيرة، حيث يدع الكثير من الملايين البشر أسرى البؤس والفقر والصراعات ويمكن توضيح هذا الفساد من النقاط التالية:

أ. **أوضاع الممارسة السياسية:** تشكو جل الدول العربية من أنظمتها الحاكمة والتي تلجأ في تبرير وجودها إلى المشروكية التاريخية، عدم استنادها إلى الشرعية الديمقراطية سواء أتعلق الأمر بنظام الانتخاب المتبع أم نظام المشاركة واستقلالية السلطات فمثلا تبلغ نسبة مشاركة المرأة العربية في المجالس التشريعية 6٪.[50] بالمقارنة مع العدل العالمي 15٪ على ذلك أن رئيس الهيئة التنفيذية في كثير من الدول العربية له حق التشريع، وفي ذلك غياب استقلالية السلطات الثلاث.

ب. **استقلالية الجهاز القضائي:** بعض البلدان العربية معروفة بعدم استقلالية الجهاز

[50] بوزيد سايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، ص ص 62-63.

القضائي، ضمانات دستورية لحمايته الضغوطات السياسية والمعنوية والمادية.

ج.**أدوات المساءلة الخارجية أي الإعلام والمجتمع المدني:** أغلب بلدان العربية تضع قيودا على حرية الإعلام ونشاط الجمعيات ذات الطابع الأهلي.

د. **آليات تمكين الحكم الراشد:**

الحكم الصالح يتواجد عند وجود الحكومة الجيدة أي حينما تتوفر العناصر التالية وهي:

- ديمقراطية حقيقية توفر المشاركة.
- تمثيل الشعب ومحاسبة الحكومة.
- تشجيع حقوق الإنسان وحمايته.
- احترام حكم القانون وإدارة العدالة.
- استقلالية مجتمع المدني وفعاليته دوره في الحياة العامة.
- العمل على وجود إدارة حكومية تتسم بالاحتراف والحياد.
- وجود سلطات غير مركزية لحكومة محلية فعالة.
- مشاركة تامة لكل المواطنين.

وعلى الرغم مما تقوم به هذه البلدان العربية إلا أنها تواجه تحديات من أجل الوصول إلى تحقيق الحكم الراشد وهي:

- الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي.
- تحديد إطار للحكم الاقتصادي الصالح ومتكيف مع المجتمع وركيزة لتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط البعيد.
- إعادة تحديد دور الدولة وتأكيده.
- ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي.
- تحسين نوعية الخدمات.

وعموما ما لا يمكن الحديث عن الحكم الراشد إلا بتوفر آليات تحقيقه على أرض الواقع وأخرى لاستدامته وتطوره وهي:

- الانتخابات الحقيقية النزيهة.
- فعالية المجتمع المدني الأهلي.
- انفتاح الفضاء الإعلامي والإعلام الحر.
- النظام الوطني المندمج (أن تعمل الأحزاب المختلفة مع مؤسسات الدولة بالتكامل من أجل تحقيق سلطة القانون والتنمية المستدامة، ورفاهية السكان).
- الشفافية في إدارة الموارد المالية (التدفق المالي).

إن حجم مشكلة الفساد في الدول العربية، ومخاطر تشعبها وتفاقمها تستدعي تفعيل العديد من آليات المحاصرة هذه الظاهرة والقضاء على تداعياتها وشل حركة سيرها، وذلك وفق إستراتيجية شاملة وواضحة تكون بعيدة المدى، وليس إجراءات مؤقتة قائمة على التغيير الشكلي والتي تكون أقرب إلى إدارة الفساد.

المطلب الثاني: مبادئ مكافحة الفساد السياسي.

وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1.**ضمان الفصل المتوازن بين السلطات:** ينبغي أن تتضمن الدساتير توزيعا للصلاحيات بشكل متوازن بين السلطات وإزالة التداخل وعدم الوضوح في النصوص الدستورية التي تشكل مدخلا لتغول السلطة التنفيذية على باقي السلطات الأخرى، والنص على خضوع كل سلطة للرقابة المتبادلة، بحيث لا يبقى أي صاحب سلطة فعلية خارج نطاق المساءلة خاصة في رأس السلطة التنفيذية ويشكل النظام البرلماني أكثر النظم تحقيقا لهذه المبادئ، ذلك أن الحكومة صاحبة السلطة الفعلية مسؤولة أمام البرلمان في هذا النظام بينما الرئيس ذو منصب رمزي وليس له صلاحيات تنفيذية.

2.**سلطة تنفيذية شفافة ونزيهة وخاضعة للمساءلة:** فيما يتعلق بالتعيينات للمناصب العليا وتعزيز النظام البرلماني وليس الرئاسي وفي مجال بقاء النظام الرئاسي يجب أن يكون *** وفي جميع الأحوال يجب عدم السماح بانتخاب الرئيس أكثر من عهدتين واعتماد تشريعات خاصة بالتعيينات للمناصب العليا الإدارية، تحدد فيها المتطلبات والمعايير لإشغال هذه

المناصب، ويمنع إشغالها على أساس حزبية أو فئوية وإنم على أسس الخبرة والكفاءة، وتشكيل لجان خاصة على أسس مهنية " لجنة النزاهة في التعيينات للمناصب العليا" تتولى الرقابة على مدى توافر الشروط المطلوبة في المرشحين لإشغال المناصب العليا، ومدى الالتزام بالأسس القانونية والمعايير المتعلقة بالتعيينات.

3.**انتخاب السلطة التشريعية ومنحها الصلاحيات التشريعية والرقابة على أعمال السلطة:** ضرورة اعتماد الانتخابات الحرة والنزيهة آلية وحيدة في تشكيل البرلمانات، وأن تكون كل الأجهزة التنفيذية خاصة لرقابتها ومساءلتها، لاسيما الأجهزة الأمنية، والمؤسسة الرئاسية وما يتتبعها من أجهزة ومؤسسات تنفيذية وتضمن النظم الداخلية للبرلمانات حقوق للمعارضة البرلمانية، خاصة في إشغال مراكز قيادية في مؤسسات البرلمان، للحيولة دون السيطرة المطلقة للأغلبية واستبعاد المعارضة.[51]

4.**ضمان استقلال السلطة القضائية ومنحها الموارد الضرورية لتأكيد فعاليتها:** إزالة كل النصوص القانونية في الدساتير والتشريعات الأخرى التي تشكل مدخلا للمس باستقلال القضاء خاصة ما يتعلق بإجراءات تعيين القضاة وعزلهم وحضانتهم وتوفير الضمانات الخاصة باستقلالية الجهة التي تتولى الإشراف على الجهاز القضائي، واعتبار الامتناع عن تنفيذ أحكام القضاء جريمة يعاقب عليها القانون وسبب لفصل الموظف العام الذي يعطل تنفيذ أحكام القضاء من وظيفته، والنص صراحة على كون النائب العام وجهاز النيابة العامة جزءا من الجهاز القضائي وإنهاء تبعيته للسلطة التنفيذية وتداخلها في شؤونه، ومع النائب العام الحصانة المطلوبة لأداء مهامه باعتباره مدافعا عن المصلحة العامة لا عن الطبقة الحاكمة.

5.**إجراء الانتخابات العامة والتمثيلية على جميع المستويات بطريقة نزيهة:** ينبغي وضع الضمانات التي تكفل العدالة العملية الانتخابية ونزاهتها وشفافيتها من خلال اعتمد أنظمة انتخابية تتيح تمثيل كل فئات المجتمع ومكوناته، وبشكل نظام التمثيل النسبي أكثر النظم

[51] أحمد أبودية، الفساد السياسي في العالم العربي، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، أمان فلسطين،2014، ص 49-53..

تحقيقا لهذه الغاية، ولدوره في تعزيز التعددية السياسية، ومنع تدخل أفراد الأمن في العملية الانتخابية باستثناء توفير الحماية لمركز الاقتراع والسماح للمجتمع المدني والمنظمات الدولية بالرقابة على العمليات الانتخابية وضمان تكافؤ الفرص لجميع المرشحين والأحزاب، من حيث التمويل العام للحملات الانتخابية أو استخدام الإعلام الرسمي وإقامة هيئات عليا دائمة للإشراف على الانتخابات تتمتع بالاستقلالية وبالحصانة من الضغوط التي تمس بنزاهة العلمية الانتخابية وشفافيتها وتحديد واجباتها بالإشراف على العملية الانتخابية بكل مراحلها من تاريخ الإعلان عن موعدها وحتى الإعلان عن نتائجها وتزويدها بالموارد والصلاحيات المطلوبة لضمان فعاليتها.

6.**إدارة الأموال والممتلكات العامة بشفافية وضمان الرقابة العامة على إدارتها:** إدراج كل الإيرادات والنفقات العامة للدولة في الموازنة العامة وإخضاعها لرقابة البرلمان عبر الموازنة والحساب الختامي، ومراجعة التشريعات المتعلقة بمنح الامتيازات في الخدمات واستغلال الموارد العامة والمشتريات العامة والتصرف بأراضي الدولة لسد الثغرات التي تمكن إساءة التصرف بالمال العام ونهبه، بما يعزز شفافية الإجراءات وضمان التنافسية وحصر استخدامات أراضي الدولة في خدمة القضايا العامة ، ونزع صلاحية التصرف بها من قبل السلطات التنفيذية ببيعها أو بمنحها.

7.**ضمان مسؤولية على الأجهزة الأمنية من المستوى السياسي، ومنع تدخلها بالحياة السياسية أو الشؤون المدنية للمواطنين وضمان إخضاعها للرقابة الرسمية والمجتمعية:** وتتمثل في حظر إنشاء أجهزة أمنية خارج نطاق المؤسسة الأمنية الرسمية للدولة، وبناء هذه المؤسسة على أسس مهنية بوصفها مؤسسة دولة لا مؤسسة تابعة حزب الحاكم، وإخضاع قادتها للمستوى السياسي وموازناتها لرقابة البرلمان والالتزام بالمدة المحددة قانونا لإشغال قادتها لمناصبهم، ومنع تدخل الأجهزة الأمنية في الحياة المدنية أو السياسية، وأن لا يكون قادة الأجهزة الأمنية محصنين على أفعالهم وسلوكياتهم، لاسيما تلك التي تمس الحقوق والحريات العامة.

8.**استقلالية وفاعلية أجهزة الرقابة العامة:** تعزيز استقلالية وفعالية أجهزة الرقابة العامة، وفك تبعيتها للسلطة التنفيذية وتحصينها من الضغوط التي قد تجعل تناولها لقضايا الفساد بشكل تلقائي أو لتصفية حسابات سياسية، وإنشاء هيئات لمكافحة الفساد باعتبارها عاملا مهما في مكافحته وتنفيذا للالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

9.**ضمان حرية تأسيس الأحزاب التي تعكس تنوع المجتمع وضمان الرقابة على تمويلها وحملات الانتخابية:** استكمال منظومة التشريعات الخاصة بالحق في التنظيم الحزبي وإزالة القيود التي تمس بتطبيق هذا الحق، ووفق سياسة إقصاء النشاط السياسي لبعض القوى السياسية، من خلال فرض الشروط التي تمنعها من تشكيل أحزاب سياسية، وضمان مبدأ تكافؤ الفرص بينها في الترشح للانتخابات والعمل السياسي والتمويل العام، والتغطية الإعلامية في وسائل الإعلام الرسمية وتحريم سلوكيات الأحزاب السياسية التي تؤثر على الناخبين بطرق غير مشروعة كشراء الأصوات والرشوة الانتخابية والرقابة الميدانية على السقف المحدد لمصاريف الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية وفرص الإفصاح العام الإجباري عن مالية الأحزاب السياسية والمرشحين.

10. **ضمان حق المواطن في تأسيس المنظمات الأهلية وحقها في العمل:** وتتمثل في توقف عن وضع القيود على إقامة الجمعيات والمنظمات الأهلية، واعتماد التسجيل وليس الترخيص في إنشاء هذه المنظمات، وتقديم الدعم للمنظمات الأهلية من قبل الحكومات لتمكينها من القيام بدورها المجتمعي ودورها الرقابي.

11. **تأكيد قانون لحرية الإعلام واستقلاله:** وقف استخدام الإعلام الرسمي باعتباره تحت سيطرة السلطة التنفيذية وفي خدمتها، ووقف أو استعماله في الحملات الدعائية والمصالح الحزبية، والتعامل معه باعتباره إعلاما وطنيا لا حزبيا ووقف الرقابة عل حرية الإعلام في تناول ملفات الفساد السياسي من خلال إرهاب الصحفيين واحتجازهم بحجة القذف والذم.

المطلب الثالث: دور تخطيط في تحقيق التنمية في الدول العربية.

لقد اهتمت الدولة العربية بالتخطيط التنموي منذ الستينات من القرن الماضي حيث مر بمراحل ثلاثة:

1- المرحلة الأولى:

التخطيط الشامل والتي بدأت بعد الاستقلال مباشرة وانتهت في السبعينات من القرن الماضي واعتمدت معظم الدول العربية التخطيط الشامل بهدف إحداث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية من خلال برامج خطط تديرها وتسيطر عليها الحكومات بشكل عام، فقد سادت تلك الفترة ضرورة تدخل الحكومات في

الاقتصاد بشكل مباشر اعتمادا على الفكر التنموي الذي كان سائدا آنذاك، وقد توجهت الحكومات في تلك الفترة بشكل عام إلى تشجيع تراكم رأس المال واستخدام فائض العمل بشكل أمثل وتخفيف الضغط على العملات الأجنبية من خلال سياسات إحلال الواردات، والتركيز على التصنيع وقد سعت الحكومات إلى إعادة تخصيص الموارد من خلال خطط وبرامج تنموية متسقة، هدفت إلى توفير الدخل القومي، لذلك كان الاستثمارات الكامنة لتحقيق معدلات نمو عالية تزيد عن النمو السكاني وتؤدي إلى زيادة الدخل القومي لذلك كانت الاستثمارات المنتج هو المحدد الرئيسي في عملية التنمية.

لذلك فقد اشتركت معظم خطط التنمية العربية بهدف إعادة تخصيص الموارد وتوجيهها إلى استثمارات منتجة واستحدثت سياسات متفاوتة لتحقيق ذلك إلا أنها متقاربة من حيث المضمون قامت على تدخل في القطاع الصناعي والتمويل والموارد الطبيعية يصل إلى درجة التأميم في كثير من الأحيان وزيادة مساهمة الحكومات في الإصلاح الزراعي واستخدام الضرائب والقروض لتمويل وتحفيز المدخرين الأفراد للاستثمار في المشاريع الإنتاجية واستحداث مؤسسات متخصصة في القطاعات الإنتاجية والاجتماعية.[52]

ونتيجة لهذه السياسات والإجراءات فقد زاد دور الحكومة في الاقتصاد وزادت ملكية الحكومة للموارد مما أضعف دور القطاع الخاص ودور السوق في تخصيص الموارد

[52] حسن الصلافحة، التخطيط في الدول العربية ، مجلة جسر التنمية ، العهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 113، ماي 2012، ص 02-06.

وظهرت تشوهات في الاقتصاديات العربية وبدأت الدول العربية تعاني من العجز الكبير في موازناتها و زادت مديونيتها بشكل ملحوظ.

2- المرحلة الثانية:

وفي بداية الثمانينات من القرن الماضي ظهرت الحاجة إلى إعادة تفعيل دور السوق في تخصيص الموارد وتحقيق التنمية وبدأت بذلك المرحلة الثانية من التخطيط التنموي في الدول العربية وهي برامج التصحيح الهيكلي والتي فرضت في بعض الأحيان أو اقترحت وتم تبنيها من الحكومات في أحيان أخرى، وقد قامت برامج التصحيح الهيكلي هذه على ثلاثة محاور أساسية وهي تحرير الأسواق والاعتماد على آلية السوق وتحرير الأسعار وتقليل دور الحكومات في الاقتصاد وقد تمحور الدور الأول والظاهر من هذه البرامج حول تقليل العجز في الميزانيات الحكومية، وقد اعتمدت هذه البرامج على سياسات ومكونات متشابهة أهمها تحرير الأسواق بشكل عام ورفع الدعم عن السلع المختلفة بما في ذلك السلع الزراعية والتحرر المالي بمعنى عدم التحكم في أسعار الفائدة والانفتاح الاقتصادي للتجارة وخصخصة الاقتصاد واعتماد المعدل العائدي الداخلي كأساس لتخصيص الموارد الاقتصادية لقطاعات التعليم والصحة بالإضافة إلى الإصلاح الإداري لتمكين الجهاز التنفيذي من تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية .

ومن هنا يمكن القول أن كل من التخطيط الشامل وبرامج التصحيح الهيكلي تتفق على الهدف ولكنها تختلف في كيفية الوصول إليه حيث اعتمدت برامج التخطيط الشامل على خطط تنمية متوسطة الأجل تقوم على سياسات إنمائية تؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد وتوفير الاستثمارات اعتمدت برامج التصحيح الهيكلي على سياسات الكلي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة في وقت قصير تصل إلى ثلاثة سنوات في حدها الأقصى.

3- المرحلة الثالثة: تحقيق التنمية الشاملة.

فتحولت أهداف التنمية وطبيعة التخطيط التنموي إلى ما أسماه البنك الدولي بإطار التنمية الشاملة ودخلت العملية التنموية مرحلتها الثالثة بعد 2000م، لم يثبت نجاح التخطيط

الشامل وبرامج التصحيح الهيكلي في تحقيق التنمية الشاملة، حيث كان التركيز على تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي تفوق معدل النمو السكاني فلم تنقص معدلات الفقر وزادت في بعض الأحيان، لذلك ظهرت الحاجة إلى تحديد أهداف أخرى للتنمية واعتماد سياسات مختلفة عن السياسات التي اعتمدت سابقا، لذلك تبنى البنك الدولي سنة 1999م، ما يسمى بإطار التنمية الشاملة Compréhensive Développement Framework، حيث تم التركيز على دور جميع الشركاء في التنمية، وأصبح تخفيض مستوى الفقر، وتقوية التداخل بين المكونات الاجتماعية والإنسانية والهيكلية والاقتصادية والحاكمية والبيئة تشكل أهدافا للتنمية وبناءا على ذلك ظهر ما يسمى بالأهداف الألفية والتي تكونت من القضاء على الجوع المدقع والجوع وتعميم التعليم الابتدائي.

المبحث الثالث: آفاق التنمية في الوطن العربي.

المطلب الأول: معوقات التنمية في الوطن العربي.

وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

1.سيطرة التقليدية للتنمية لفترة طويلة ولازال يتمتع بالتأييد في صفوف المحليين والممارسة على حد السواء، فالمنظور التقليدي للتنمية منظور ذو اتجاه واحد إذ يفترض أن هناك نموذجا وحيدا تتبعه كل الدول وعلى الدول العربية اللحاق بالآخرين وبالتالي فإن أسرع طريق

لتحقيق التنمية هو تقليد الدول المتقدمة وأن وسيلة تحقيق هذا الهدف هو نقل رأس المال والتكنولوجيا.

إن الأساس في هذا الفكر هو تجارب الآخرين فالبلدان النامية تشجيع في تخلي عن تقليدها وثقافتها كونها عقبات في طريق التنمية ينبغي التغلب عليها.

2.إن أزمة المديونية العربية هي تعبير عن الأزمة البنيوية التي تعيشها الاقتصاديات العربية وبالتالي فهي أزمة هيكلية متعددة الأبعاد والأسباب فهي تارة أزمة نمو وبطالة وتارة أخرى تتحلى بصورة عجز كبير ومستمر في ميزان المدفوعات، أو على الشكل ميل إلى التمويل بالتضخم الذي يشجع على تهريب الأموال إلى الخارج ويضعف من جاذبية المناخ الاستثماري الداخلي، وارتفاع الأسعار وتأكل مدخرات الفئات المتوسطة ومحدودة الدخل ومما يعقد الأمور أن نهج التنمية التضخمي الذي تبنته معظم الدول العربية بناء على نصائح المؤسسة المالية الدولية كانت له انعكاسات اجتماعية سلبية عديدة تتحلى في تراجع القوة الشرائية، وتراجع مستويات المعيشة وتبدو هذه الصورة أكثر ***قتامة في البلدان العربية غير النفطية. [53]

3.استنزاف الثروات العربية في الحروب والصراعات العربية أو مع الخارج وكذلك في الصراعات الداخلية، وتلبية متطلبات الاستهلاك الأمني وخصوصا شراء الأسلحة التي لم تؤد خلال نصف قرن إلا إلى المزيد من التدهور الأمني وعدم الاستقرار الداخلي والخارجي.

4.فوائض المالية عربية مائلة على أساس أنها تستثمر في الخارج والقسم الأعظم من هذه الأموال تعود ملكيتها إلى الأفراد والمؤسسات الخاصة وتشكل جزء هاما منها حصيلة النهب الذي عرضت له الاقتصاديات الوطنية نتيجة الفساد، وهناك قسم آخر تعود ملكيته إلى الحكومات وهذه الاستثمارات العربية الخارجية تتعرض دائما للتقلبات والأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي بين الحين والآخر عداك عن تحويلها إلى أداة للضغط على الحكومات

[53] حسن محمد شعبان، إشكالية التنمية في البلدان العربية والتخطيط لها، محاضرات جامعة دمشق، كلية الأدب قسم الجغرافية، 2006، ص 17-20.

العربية بدلا من كونها سلاحا بيدها وقد تجلى ذلك بوضوح في أحداث الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية التي حملت القوى الامبريالية والصهيونية الغربية المسؤولية *** مباشرة للعرب، فقد كان من نتيجتها أن تمت مصادرة بعض هذه الاستثمارات تحت ذريعة تمويل لإرهاب وانخفضت عائداتها نتيجة تراجع الفائدة على الدولار.

5.تحتاج التنمية إلى وعي الجماهيري التي تتأثر بهذه العملية لتعرف ما لها وما عليها: وطبيعي أن عملية نشر الوعي هذه تتم عبر وسائل الإعلام، والشغب العربي لا يقرأ حتى الضعف، وإنما يشاهد التلفاز بشكل كبير، فكان أن وجه عقل المواطن العربي من محطات التلفزة الفضائية التي يبلغ عددها في الوقت الحاضر أكثر من خمسمائة محطة مسخرة للتأثير على عقول 300 مليون ***، فبدل أن تتوجه هذه المحطات إلى عقولهم ببرامج علمية وثقافية هادفة تعمل على زرع مستوى الوعي لدى المجتمع العربي وعمل على تحقيق عملية تنموية فإنها تقوم على عكس ذلك.

6.تنامي ظاهرة الفساد في المجتمعات العربية بشكل كبير ونمو ظاهرة الاستهلاك ال***:تشجع على نهب الاقتصاديات الوطنية بما في ذلك نهب القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج.

7.قلة مراكز البحث في الوطن العربي، ما يصرف عليها قليل جدا، وهذايبين أن ما يصرف على أقدم اللاعبين الرياضيين ومنشآتهم أضعاف ما يصرف على العقول العربية والعلماء العرب ومراكز بحوثهم.

هذا جانب غير من بعض معوقات التنمية العربية، ومن كل هذا يتضح لنا أن التنمية العربية عمليا غير موجودة على أرض الواقع والتطبيق، وإنما موجودة في الشعارات والأهداف والمؤتمرات والخطط والدراسات ، حيث تعد تنمية البلاد العربية تنمية نظرية وليست عملية مناطة بالمجتمعات المحلية لتحقيق حياة أفضل للسكان وطبيعي أن هذا الأمر كان نتيجة تشتت البلاد العربية، وسقوط معظم هذه الدول بعد أن فشلت في إقامة نظام تعاون إقليمي سياسي واقتصادي الواحدة تلو الأخرى في شبكات القوى الخارجية المهيمنة وتخلت عمليا

عن استقلالها ومعظم خياراتها الوطنية، وتحولت في معظمها إلى وكالات سياسية للاستراتيجيات العالمية وأدوات مادية تستخدمها الدول الكبرى في مقابل بعض المنافع هنا وهناك دون أن تحصل لا على تنمية ولا على ازدهار حتى غدت البلدان العربية رجل العالم المريض في الوقت الحاضر الذي لا يستطيع أن يتدبر أحواله ويضعون المشكلة في ذلك على تدخل القوى المختلفة في المنطقة التي عملت على خسارة العرب في معركتهم مع التنمية ، وفي الحقيقة أن تكون المعارك التي نحسرها هي المعارك التي لا تخوضها.

8. ضعف المؤسسية العربية: تحاول الأقطار العربية تطوير البلاد، ووضع الخطط التنموية لدفع عجلة التطور، إلا مازالت تجد بعض الصعوبات في تحقيق الطموحات التي يتطلع إليها المواطنين ومنها:

- تختلف القوانين التي تنظم العمل في المؤسسات.
- قلة عدد المنظمين القادرين والراغبين في استغلال الآفاق المتاحة.[54]
- التخلف الاجتماعي الذي مازال يسود العلاقات الاجتماعية كالواسطة وعدم وضع رجل المناسب في المكان المناسب.
- ضعف التنسيق بين المؤسسات التنموية مما يضعف حاجات المجتمع الأساسية والإمكانات المتوفرة.
- عدم فاعلية برامج التنمية والخطط العربية القادرة على توفير حاجات الإنسان الأساسية وفق المستويات المطلوبة.
- احتكار دور المرأة في العملية التنموية وزيادة فاعلية دور الاتحادات النسائية .

9. الأطماع الدولية والمهيمنة الأمريكية تحاول الدول الاستعمارية إحباط جميع محاولات الوحدة العربية والاعتماد على الذات وإبقاء الوطن العربي دولا مجزأة لا حول لها ولا قوة لإحكام سيطرتها على المنابع النفطية والمراكز الإستراتيجية، والممرات المائية.

[54] عبد الجابر تيم وآخرون، مستقبل التنمية في الوطن العربي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص ص 165-166.

وهناك من يرى بعض الأسباب الأخرى التي تلعب دورا رئيسيا في عدم مشاهدة التنمية في الوطن العربي:

- الدولة الواحدة (القطرية) أي دولة داخل الوطن العربي لن تستطيع أن تحقق التنمية لوحدها منفصلة عن الدول العربية الأخرى لأن الثروات والموارد موزعة على كل الدول العربية.
- التخلف نتيجة حالة التجزئة والاستعمار الذي تعرضت له الدول العربية في الماضي والممارسات التي مورست عليها.
- التهديد للهوية العربية أدى إلى إبقاء الوطن العربي مجزئا.
- الصراع العربي الإسرائيلي كما نعلم أن حالة الصراع العربي الإسرائيلي ابتدأت منذ عام 1945م، ومازالت مستمرة لغاية يومنا هذا.[55]

المطلب الثاني:أساليب دعم وتحقيق التنمية في الوطن العربي.

أدركت الدول العربية على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين حماية البيئة ومتطلبات التنمية الاقتصادية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، لتجسيد هذه الأهداف اتخذت

إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن، وصون بيئته، وتعمل أبعاد التنمية المستدامة على تحقيق التكامل الاقتصادي في استخدام مواردها بشكل منسجم يربط بين الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية وهي وسيلة تستخدم لمقابلة احتياجات المستقبل وزيادة القدرة على تحقيق الأمن الغذائي وزيادة معدلات النمو بشكل عام.

لتحقيق ذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والواقع حتى تكون أكثر شمولا واستمرارا، ويجب أن تستند إلى سياسات تنموية ملائمة تستمد قوتها

[55] حمزة نادر حميدات، معوقات التنمية في الوطن العربي (مقالة في اقتصاد المالي شوهد على الساعة 20:00 ، بتاريخ 2010/04/13، على الموقع:
http://www.wassawana.com.Portal/pag.php.rewsid:104456.

من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية دون غياب مقوماتها وأهدافها الإستراتيجية وتندرج هذه الآليات فيما يلي:

1- تفعيل العمل الاقتصادي الموحد:

رغم أن الدول العربية قد سبقت أوروبا في التكوينات الرسمية إلا أن شعوب المنطقة لم تصل إلى مرحلة الحصاد التي بلغتها الشعوب الأوربية في المقابل تمتلك الدول العربية مقومات العمل المشترك وتجمعها قواسم مشتركة متعددة وروابط متأصلة .

2- تطوير منظومة العمل العربي المشترك الجنسية على الإقناع بالحاجة إلى التعاون المشترك في مواجهة المخاطر والتحديات والفرص، فبدون اقتناع لا يمكن بلورة الإدارة ودون الإدارة لا هناك التزام ولن تكون هناك فاعلية للعمل العربي المشترك، وثمة حاجة ماسة اليوم إلى الانسجام بين القرار المشترك والسياسات الوطنية.[56]

3- إعادة النظر في السياسات التنموية السابقة: بحيث يتم التركيز على تنمية وتطوير قوى الإنتاج والطاقات الإنتاجية عوض عن تنمية الميول والنزاعات الاستهلاكية المدمرة.

4- تطوير وترشيد الموارد المائية العربية بما يسمح بتطوير الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي، وتجاوز الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية إلى التصدير، والعمل على خلق المناخات الاستثمارية الملائمة، وتطوير البنى التحتية وتنمية الاتجاهات التصديرية وتحسين الاتجاهات

التصديرية وتحسين الصادرات السلعية المصنعة.

5- تبني معايير الحكم الراشد: وذلك بحكم أن هناك علاقات تحكم كل من الحكم الصالح والتنمية وهذه الأخيرة تتماشى مع الديمقراطية ويبدو من الواضح أن مفهوم الحكم تطور موازاة مع تطور مفهوم التنمية، لاسيما لما انتقل محور الاهتمام من الرأسمال البشري إلى الرأس مال الاجتماعي ثم إلى التنمية الإنسانية ، وذلك عندما يتبين *** أن تحسين الدخل القومي لا يعني تلقائيا تحسين نوعية المواطنين ومستوى عيشهم وظهر مفهوم الحكم الجيد

[56] عبد الرحمان تيشوري، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات، الحوار المتمدن، العدد 1368، 4 نوفمبر، 2005.

عندما أصبحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي ومستندة على العدالة في التوزيع والمشاركة.

المطلب الثالث: أهداف إستراتيجية التنمية العربية.

لقد تم تنفيذ العديد من مبادرات إقليمية وأنشطة عديدة سواء فيما بين دول المنطقة أو بواسطة المنظمات المعنية في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى في الدول العربية ومن هنا تتجلى أهداف إستراتيجية التنمية العربية:

* الحد من الفقر والبطالة، تحقيق السلام والأمن على أسس عادلة وإزالة بؤر التوتر وأسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط.
* تحقيق المواءمة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة .
* القضاء على الأمية وتطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتوافق مع احتياجات التنمية المستدامة.
* دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئة وتعزيز بناء القدرات البشرية و إرساء مفهوم المواطنة البيئية.
* الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية والعمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن الغذائي والمائي والمحافظة على التنوع الحيوي ومكافحة التصحر.
* تطور القطاعات الإنتاجية العربية وتكاملها وإتباع نظم الإدارة البيئية المتكاملة وأساليب الإنتاج الأنظف وتحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتوجات العربية وتعزيز قدرات التنبؤ بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والاستعداد لها.[57]
* دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتشجيع مشاركتهم في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع.

[57] سايح بوزيد، دراسة حول دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013، ص 197.

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية تتطلب صياغة أولويات العمل المشترك على النحو التالي:

– تتطلب سياسات متكاملة للحد من الفقر أهمها: تسيير التأقلم مع السياسات الإصلاح الاقتصادي، ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام وإيجاد فرص العمل المناسبة، وترشيد وحسن استغلال الثروات المتاحة وإيجاد حلول عملية لمشكلة الديون، وتعزيز القطاع الخاص والمجتمع المدني في المشاركة في وضع وتنفيذ التنمية المستدامة.

– وضع سياسة سكانية متكاملة ومعالجة اختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن.

– سن التشريعات الملزمة وتنفيذ السياسات المتكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي والتقييم الدوري لها، ورفع الوعي لجميع فئات المجتمع وتطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة وتوزيعها.

– إعطاء أولوية لتنمية البشرية اهتماما في المنطقة العربية من خلال تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيخوخة، وذوي الاحتياجات الخاصة وذلك لمحافظة على التماسك الأسري وتطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي والتقني ورفع مستوى الوعي والثقافة والتأهيل.

– تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال إلى المنطقة العربية مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئة في خطط والسياسات والبرامج القطاعية ودعم الفرص الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الآثار السلبية على الصحة والبيئة.

– الحرص على الانضمام إلى الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف بما يخدم المصالح العربية وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال المحافظة على البيئة، ومساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في التعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تنفيذ السياسات والبرامج الدولية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية وتعويضها بما يكفل عدم إعاقة برامجها التنموية.

– رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية لقطاع الطاقة وتحسين فرص الزيادة، ويتم ذلك بتشجيع ودفع التكنولوجيا التي ترفع كفاءة واستدامة عمليات إنتاج واستهلاك الطاقة ومن خلال زيادة حجم استثمارات القطاعين العام والخاص في أنشطة ومشروعات الطاقة.

– توسيع نطاق وإمكانات وصول إمدادات الطاقة لكل المستهلكين.

– تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في جميع القطاعات الفرعية مثل: تبادل الخبرات، تكامل ودمج الأسواق، توسيع نطاق تجارة طاقة غير محدودة وبخاصة ربط الشبكات الكهربائية وشبكات الغاز الطبيعي.

– توسيع نطاق تبادل المعلومات حول البدائل التكنولوجية وإمكانيات وشروط نقل تكنولوجيا.

– تشجيع ودفع برامج بناء القدرات حول القضايا ذات صلة بتنظيم الطاقة لأجل التنمية المستدامة.

– العمل على إدخال تطبيقات الطاقة المتجددة وزيادة استخدامها تدريجيا.

– دفع وتعزيز أنشطة اكتشافات النفط والغاز من أجل اكتشاف الحقول الجديدة.

كخلاصة لهذا الفصل فإن الفساد السياسي يمثل خرقا مباشرا لحكم القانون عبر إساءة استخدام السلطة وتوظيفها لخدمة مصالح الخاصة، لا تنسجم مع مصالح العامة التي يسعى النظام السياسي لتمثيلها، حيث يتم إخضاع السلطة القضائية وتفويض استقلالها ولاسيما هيئات النيابة العامة التي تصبح تتولى الدفاع عن النظام لا عن عموم المواطنين، فقد ساهم الفساد السياسي في ظهور ثورات العديد من الدول العربية وذلك مع نهاية 2011م، وهو ما يصطلح على تسميته بالربيع العربي، لقد لقيت هذه الثورات تشجيع من طرف كل المواطنين

في كافة الدول العربية فقد استطاعت الإطاحة بأربعة من نظام الحكم وتحدث النظام التسلطي الفاسد وذلك من أجل انطلاق الحريات العامة والنهوض بالدولة ومن أجل تحقيق تنمية تكون في كافة المجالات وذلك عبر وضع خطط تنموية بهدف النهوض بالبنية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنه ورغم كل هذه الجهود لم تستطع الدول إلى الوصول إلى التنمية المنشودة فالواقع يختلف فالتنمية العربية عبارة عن اشهارات و*** وخطط إلا أنها لم تجسد على الواقع المعاش فكما يقال كانت مجرد حبر على الورق.

الفصل الثالث

إشكالية الفساد السياسي ودوره في إعاقة التنمية

حالة الجزائر 1987م-2017م.

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة خطيرة تثقل عاهل كل المجتمعات، إلا أننا نجدها أكثر انتشارا في الدول النامية التي لازالت تعاني من هذه الظاهرة، والتي أدت إلى ازدياد تخلفها وضعف اقتصادياتها، وهذا ما نلاحظه في بعض الدول العربية التي أدى الفساد إلى سقوط أنظمتها ودخولها في صراعات لم تستطع الخروج منها.

والجزائر شأنها في ذلك شأن غيرها من الدول النامية لم تسلم من إشكالية الفساد، إن تنوع أشكال الفساد في الجزائر يعكس مدى انتشار الظاهرة على مختلف المستويات، فهذا يستدعي تحليل المراحل التي يمر بها النظام السياسي منذ الاستقلال، والواضح أن الظروف العامة للنظام السياسي قد تشكلت بيئة ملائمة نمو الفساد وانتشاره.

فقد شهد الفساد في الجزائر تطورا كبيرا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهذا كله راجع إلى عدة أسباب وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والإدارية، ومع ازدياد انتشار هذه الظاهرة ظهرت العديد من الآثار السلبية في كافة المجالات الأمر الذي جعل من الجزائر تتراجع على جميع الأصعدة رغم الآليات القانونية والمؤسسية المرصودة لمكافحة هذه الظاهرة.

إن مكافحته تتطلب تضافر مجموعة من الجهود الجماعية وليست فردية، وذلك من أجل تحقيق تنمية حقيقية مستديمة.

وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل:

المبحث الأول: أسباب وجذور الفساد السياسي في الجزائر.

المبحث الثاني: إجراءات وآليات مكافحة الفساد السياسي في الجزائر.

المبحث الثالث: آفاق الحركة التنموية في الجزائر.

المبحث الأول: أسباب وجذور الفساد السياسي في الجزائر.

إن الظروف العامة للنظام السياسي قد شكلت بيئة ملائمة لنمو الفساد وانتشاره وهي بيئة متأزمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ترتبط مختلف جوانب الأزمة الراهنة إيجابيا بارتفاع درجة الفساد، أي استفحال مختلف أشكال الفساد، يرجع إلى عمق الأزمة المركبة التي ألغت آليات العمل النزيهة والعقلانية، واستبدالها بأخرى شخصية فاسدة، أفرزت نتائج سلبية أضرت بالمجتمع أولا وأخيرا.

المطلب الأول: الفساد السياسي في ظل العهد الأحادي

أ. الفساد السياسي في فترة 1962م-1988م:

خرجت الجزائر بعد الاستقلال من حرب مرة، كانت آثارها تخريبية واضحة في جميع المجالات الحياتية وعليه، فإن أعوام ما بعد الاستقلال السياسي ميزتها بيئة سياسية متأزمة حيث انعدم الاستقرار السياسي بسبب الصراع على السلطة والاختلاف بين القادة على نمط الحكم، واستمرار الفراغ المؤسساتي الدستوري، وفي ظل بيئة اقتصادية متردية، ناجمة عن الخراب الذي تركه الاستعمار عانى فيها الشعب الجهل والجوع وورث بعد رحيل الاستعمار اقتصادا وتنظيما إداريا معدما، وإمكانات تقنية ومالية ضئيلة.

سهلت تلك الأوضاع الصعبة في انتشار الفساد بين قضايا الاختلاس المعروفة قضية خزينة جبهة التحرير الوطني التي اختلست مبلغ وقدره 43 مليون فرنك سويسري، هي كناية عن تبرعات مالية قدمتها دول أجنبية وعربية وخصوصا دول المغرب العربي، وتبرعات ألاف العمال الجزائريين في فرنسا ولقد قلم بتهريب تلك الأموال إلى أحد البنوك السويسرية البنك التجاري العربي في جنيف بعض المسؤولين في الجبهة عامي 62 و64.[58]

وقامت الحكومة الجزائرية في عهد الرئيس هواري بومدين 1971م، ببعض الخطوات إلا ما يقارب مليون فرنك سويسري.

في عام 1994، أعادت الصحافة الوطنية فتح النقاش من جديد حول ملف خزينة جبهة التحرير، والملف الذي بقي لوقت طويل موضوع مساومات بين كثير من الأطراف

[58] محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر (الأسباب والآثار والإصلاح) ، مرجع سبق ذكره، ص 198.

داخل الوطن وخارجه، لكن لم يعرف أن تحقيق أو متابعة قضائية جدية، وفي خضم الجدل الذي أثاره تأسيس بنك الخليفة في 1998م، وتوسعه في غضون عامين ليصبح أكبر مجمع اقتصادي خاص، طرحت فرضية توظيف خزينة الجبهة من طرف رفيق عبد المؤمن خليفة، حفيد لعروسي خليفة، أحد القادة المنظمين لوزارة التسلح والعلاقات العامة، والاتصالات MALG، والتي شكلت النواة الصلبة للاستخبارات فيما بعد ، وأصبح وزيرا للصناعة في أثناء حكم أحمد بن بلة، ثم مدير الشركة الوطنية للطيران، وأفاد بعض المصادر أن لعروسي خليفة كان مهتما بقسمة أموال خزينة " الآفلان" المخبأة في سويسرا، لذا تساءل الرأي العام، محاولا إيجاد تفسير لسرعة ثراء عبد المؤمن خليفة، مثلما تساءلت الصحافة الفرنسية بالقول ألا يكون الخليفة قد استفاد من صندوق حزب التحرير المكثف بالغموض.

ب. الفساد السياسي في المرحلة البومدينية (1965-1979):

برزت النخبة العسكرية- التكنوقراطية في ظل حكم العقيد هواري بومدين مع انطلاق مشاريع البناء، وبدأت تتبلور بيروقراطية الدولة، التي يعد عمادها كبار ضباط الجيش والطبقة التكنوقراطية، التي استفادت بحكم إدارتها مشاريع التنمية، من موارد وإمكانات مالية بطرق غير مشروعة، ومن ثم تشكلت طبقة برجوازية، إذ إن إنشاء المؤسسات الوطنية قاد ميلاد البرجوازية الدولة، مكونة من شريحة برجوازية القطاع العام والنخبة التكنوقراطية المدعومة من البيروقراطية العسكرية المسيطرة على جهاز الدولة منذ عام 1965.

كان بومدين على علم بفساد المسؤولين الذين به ويشاركونه صنع القرار، غير أن حاجته إلى زيادة نفوذه فرضت عليه غض الطرف عن الفساد السياسي ويرى الكاتب **بيار بيان**[59] في هذا الصدد أن بومدين "كان على وعي بوجود مسؤولين مرتشين، ويتورط العديد منهم في اختلاس الأموال والقضايا تزوير، وبفضل المصالح المخابراتية السرية الموجودة في كل مكان".

[59] محمد حليم ليمام، مرجع سابق، ص 199.

تطور الفساد في العهد البومديني نتيجة عملية التصنيع التي تطلبت استثمارات ضخمة ومكلفة، وبرأي عبد الحميد براهيمي، فقد تجلت مساوئ تلك العملية في كونها كرست اللجوء الزائد عن الحد إلى الخارج عموما وإلى فرنسا تحديدا، من أجل استيراد التكنولوجيا وتجميع القروض المتزايدة لتمويل الإنجازات الصناعية الكبيرة، والاستعمال المفرط للتعاون التقني، ما تمخضت سياسة التصنيع السريع هذه نفقات زائدة، وإسراف على مستوى الاستثمار ومستوى سير الوحدات الصناعية، وبقدم الوزير الأول الأسبق كثيرا من الأمثلة لتأكيد أن الفساد الكبير كما يصفه، بدأ مع عملية التصنيع فلاحظ في الميدان التكنولوجي مثلا أن "عقود المفتاح في اليد"، وغيرها من العقود التي تم توقيعها مع المؤسسات الفرنسية والأمريكية واليابانية.[60]

وفي ظل اتجاه الحكم البومديني إلى بناء دولة مركزية قوية تسيطر عليها أيديولوجيا أحادية شعبوية، تدعم إجماع سياسي حول ضرورة تدخل الدولة في جميع ميادين الحياة الوطنية، ورفض الاستجابة لانفتاح النظام السياسي أمام فئات جديدة لتشارك في السلطة، أو تشجيع مشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية، وفي ظل الانغلاق والتسلط، بدأ الفساد ينمو تدريجيا، لأن الروح التسلطية قادت في ما بعد إلى إفلاس الدولة وتحقيق ثراء النخبة الحاكمة، نتيجة غياب مبدأي المحاسبة والشفافية في الإدارة، لأن الجميع لم يكن يملك حق الاستجواب المسؤولين عن طريق التسيير وصرف الموارد باسم "سياسة الائتلاف" وضع الرئيس بومدين قضايا الدولة في أيادي خبيرة، ولكنها ليست أمينة ونظيفة فهو على وعي بوجود أرستقراطية عسكرية مرتشية وتعيش حياة مترفهة.

كباقي الأنظمة المغلقة في المغرب العربي، مثل النظام التونسي أو المغربي، وسائر الأنظمة في المشرق العربي، كرس النظام البومديني الفساد ووصفه لترسيخ الحكم الفردي المركزي، والحفاظ على استقراره[61] ، بعد محاولات الانقلاب العسكري التي تعرض لها وكذلك للتوفيق بين عناصر والأجهزة المتصارعة وقد سمح الفساد للأطراف الفاعلة بتحسين

---

[60] محمد حليم ليمام، مرجع سابق ، ص202.

[61] عكاشة نوال، أثر الفساد على التنمية المحلية في الجزائر(دراسة حالة بلدية عين بويحي 2012-2015، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص رسم السياسات العامة، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2015.

أوضاعها جذريا، حيث صارت تملك مباني فخمة، وحسابات بنكية في الخارج، كما تطورت شبكات الزبونية التي رأت في الرئيس قائدها لكن هناك من يرى أن السلطة الكاريزمية للرئيس بومدين حالت دون استفحال الفساد وقوع الانحراف، بعد بادر إلى تصفية محيطه من المسؤولين المرتشين، والسعي إلى كسب مزيد من الوقت لتحويل الشرعية الناجمة عن انقلاب 1965م، إلى شرعية شعبية عبر إقرار ميثاق 1976م، الذي وافق عليه المجلس الوطني في عام 1977م، وكان بداية الإصلاحات سياسية ترمي إلى مواجهة نمو الفساد في أجهزة الدولة، لكن وفاة الرئيس المفاجئة في 26 كانون الأول/ديسمبر 1978م حالت دون القيام بتلك الحملة.

ج. الفساد السياسي في المرحلة الشاذلية (1979م-1989م):

أعلن الرئيس الشاذلي بعد وصوله إلى الحكم عام 1979م عن إكمال الحملة التي كان ينوي بومدين شنها ضد الفساد حيث بادر إلى إنشاء مجلس المحاسبة العام 1970، وقد رأى البعض أن الحملة كانت مجرد خطة من طرف مساندي الشاذلي لتهديد منافسيه على الحكم وعزلهما، وهما محمد صالح يحياوي، وعبد العزيز بوتفليقة، اللذان عارضا تولي الشاذلي الرئاسة.

أقدم الشاذلي على إحداث بعض التغيرات في محيط السلطة، وفي تنظيم الحزب، وعليه انتقل النظام من الديكتاتورية العسكرية الفردية إلى التسلط البيروقراطي الجماعي، حيث عمد إلى توظيف قنوات الحكومة والإدارة والمؤسسات الحكومية لمصلحته، وانساق الأعضاء ووسعوا النفوذ في الحزب الوحيد وراء مصالحهم، ومن جانب آخر، تعزز مركز البرجوازية، لتصبح قوة ذات نفوذ، وتتحول إلى طبقة مؤثرة في صنع القرار، تطالب بإلغاء العوائق التي تقف أمام القطاع الخاص و رأس المال الصاعد.

وأمام انغلاق النظام وتغييب دولة القانون، وتعميق الهوة بين القمة والقاعدة أخذ الفساد يتغلغل في جميع مستويات الدولة على نحو خفي وسري،[62] ويذهب البعض إلى القول أن

[62] عكاشة نوال ،المرجع السابق، ص58.

الوضع الاقتصادي العالمي في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، لعب دورا في إخفاء الفساد السياسي المستفحل، وحال دون الوعي بدرجته، إذ أن الأزمة الاقتصادية راحت عقب هبوط أسعار النفط في السوق العالمية عام 1986م تلقي بكامل ثقلها، وكشفت عن التزييف المالي، ومسؤولية الحزب الواحد في ذلك وكشف من جهة ثانية عن مدى هشاشة استقرار الدولة التسلطية، وعجزها عن استيعاب متطلبات المجتمع الذي يزداد باستمرار.[63]

لقد عجلت أحداث أكتوبر 1988م والتي كانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس أدت إلى غضب شديد للشعب ضد النظام الفاسد وأفرزت دستور 1989م.

فانتشار وتثبيت ظاهرة الفساد في المجتمع، كان في لحظة غياب القانون من جهة السلطة الاستعمارية استنكرت في التأثير على المجتمع، ومن جهة أخرى عدم استقرار السلطة الوطنية.[64]

المطلب الثاني: الفساد السياسي في مرحلة الانتقالية.

في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي طبعت تطبيق مشروع التحول الديمقراطي، انهارت المؤسسات وعمت الفوضى، وأمام تخلي الدولة عن مسؤولياتها في ضبط العملية السياسية، وتنظيم عملية الانتقال الاقتصادي، لقد تركت الأوضاع محل تجاذب بين الحكومة وقوى المعارضة التي نجحت في استخدام جميع الوسائل والقنوات العصرية لتعبئة الشارع الجزائري الواسع حول برنامجها، إلا أنها افتقدت إستراتيجية واضحة لإدارة الأزمة العامة، ولعل ذلك يفسر سقوطها في فخ السلطة السياسية الفعلية، وجرها إلى استخدام أسلوب العنف وهو ما أعطى الجيش في عام 1992م، الحجة للتدخل ووقف العملية الانتخابية.

---

[63] فتيحة حيمر، ظاهرة الفساد في الجزائر (1989-2003) دراسة وصفية تحليلية ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، 2013م، ص45.

[64] Slinene medhar, l'échec des système politique en Algérie (Alger : éditions chihab.1999).p85.

إن الفراغ الدستوري الذي حصل، والهيئات غير الشرعية التي تم تنصيبها بعد ذلك، والاستعانة بمسؤولين مثقفين، وصحافيين، وهي إجراءات كان الهدف منها إضفاء المصداقية على الفئة المسيرة الجديدة، وإسكات موجة التنديد الداخلية والخارجية المطالبة بالعودة إلى عملية التداول الديمقراطي السلمي، لقد شجع انغلاق النظام السياسي تطرق المعارضة، وشجع أيضا تداعي الفساد، وهكذا أمام تفاقم الاضطرابات، برزت ظاهرة الموالاة، وعم النهب الذي لم يعد يقتصر على النخبة الحاكمة، بل إلى الطبقة السياسية، والنخب المثقفة والإعلامية وأصبحنا نعيش مرحلة إعادة بناء الفساد، فأوضاع البلد العامة زادت معها حالات خرق القانون ولم يعد لتهديد القضائي والعقابي أهمية في نظر أصحاب السلطة وذوي النفوذ.

عندما تولى محمد بوضياف، العائد من منفاه الحكم، اكتشف أن الفساد ينتشر بشكل رهيب.[65]

ولم يتردد في التصريح بذلك في كثير من خطبه، كان يردد دوما: " **لابد من الحرب ضد الرشوة**". وأقحم مصطلح " المافيا السياسية– المالية"، للإشارة إلى الفئة التي تملك الثروة، والمرتبطة بدوائر السلطة، وهكذا تبين للطبقة السياسية والإعلامية أن بوضياف يدرك أصل الأزمة وحالة الركود التي يتخبط فيها الاقتصاد الوطني، فأشكال الفساد التي استوطنت في أجهزة الدولة، وخربت الاقتصاد، وحالت دون تحقيق التنمية المنشودة، هذا ما استنتجه بوضياف، غير أنه لم يستطع تصفية محيطه المتعفن؛ **" كان من بين أولوياته محاربة الرشوة، فنظام الراشي والمرتشي الذي شيده الشاذلي، ينبغي إزالته تماما، فكل السياسيين الذين استفادوا من ثماره، ينبغي عزلهم وتنحيتهم من مراكز القرار، وهذا ما سيؤدي إلى استعادة ثقة الشعب في الدولة**".

لقد أدرك بوضياف أن قضية الفساد تشكل مسألة بالغة الأهمية لدى الرأي العام، لذا رأى أنه يجب معالجة المشكلة بكل حزم وهدوء، لكن اغتياله يوم 29 يونيو 1992م، بعد مرور ستة أشهر على توليه الحكم، حال مرة أخرى دون وضع حد للفساد، فعملية الاغتيال

[65] محمد حليم ليمام، مرجع سابق ، ص 203-206.

التي أنهت حياة أحد القادة التاريخيين، أعطت دلالات عدة وكشفت حقائق مهمة، حيث إن تصفيته جاءت نتيجة لمغامرته بفتح ملف الفساد، ملف ثقيل يمس الكثير من المسؤولين والأطراف الفاعلة في السلطة، الذين سارعوا إلى الإجهاز عليه قبل افتضاح أمرهم.

أما الوعود التي قدمها للشعب ترجمها باغتيال اللواء بلوصيف، وجرى تحقيق في فضائح الفساد التي تورط فيها، إذ بادرت الحكومة إلى شن حملة واسعة ضد المهربين عبر الحدود الجنوبية، ومواجهة المضاربين في السوق الداخلية، لذا لم يتردد المراقبون في توجيه أصابع الاتهام إلى العناصر الفاسدة، القابعة في أجهزة الدولة وهكذا وفوق البيئة السياسية المتردية الفرصة لزيادة تفشي مظاهر الفساد، حيث ارتفع معدل تهريب الأموال العمومية إلى الخارج، وازداد حجم تبيض الأموال القذرة (أموال الرشاوي–والاختلاسات)، وتنامت الزبونية في مختلف مؤسسات الدولة، وعمت الرشوة جميع القطاعات.

وكان أهم عامل سرع وتيرة الفساد السياسي هو اللجوء إلى التعاقد مع الشركات المتعددة الجنسيات لاستغلال مخزون النفط الموجود، خاصة الشركات الأمريكية والفرنسية التي أقنعت الحكومة بضرورة خصخصة قطاع المحروقات، وهو ما جعل رئيس الحكومة أحمد الغزالي يرافع من أجل بيع 25 بالمائة من حاسي مسعود، للحصول على موارد مالية لإنعاش الاقتصاد الوطني إن هذه العروض التي قدمتها تلك الشركات، ومختلف الصفقات التي أبرمتها الشركة الوطنية للمحروقات "**سوناطراك**"، طبعها الغموض، وتم فيها فعلا دفع رشاوي لأصحاب القرار.

عرفت ظاهرة الفساد إذن تطورا بارزا خلال المرحلة الانتقالية، فمع فشل مشاريع التسوية بين النظام والمسلحين، وفي ظل انعدام السم المدني والاجتماعي، وغموض السياسات الاقتصادية، وعدم التزام الحكومة بالشفافية في تسيير الثروة الوطنية تحول الفساد إلى آلية من آليات إدارة الصراع داخل أجنحة السلطة وخارجها.

*** الفساد السياسي في فترة اليمين زروال:**

بانتخاب اليمين زروال في نوفمبر 1995م، وإجراء الانتخابات التشريعية في 5 يونيو 1997م، انتهت حالة الفراغ المؤسساتي؛ حيث أرادت السلطة من خلال تلك العمليتين إقناع الرأي العام في الداخل والخارج بعودة المسار الديمقراطي بالطبع لوحظ أن مباشرة العملية السياسية هذه المرة تمت بقيادة النخبة الحاكمة وبإحكام شديد لأن الظروف تغيرت، والقوى السياسية تبدلت، وأصبح النظام أقوى من ذي قبل، إن استمرار الأزمة السياسية، واستفحال الأزمة الاقتصادية، أغرقا البلاد في ظواهر مرضية عدة، فإلى جانب العنف المسلح، أصبح الفساد مستوطنا ومنظما، فاستشرى في جميع المؤسسات الإدارية والقضائية، وتمكنت جماعات المصالح من تحجيم دور الدولة في الرقابة على النشاط الاقتصادي، لأن السلطة اهتمت باستئصال المعارضة المسلحة، وتشديد الرقابة على النشاط السياسي.

إذ كانت منعدمة الأثر، ولم تغير في جوهر الممارسة وتنظيم السياسيين بسبب سيطرة الخوف في ظل حالة الطوارئ المطبقة منذ عام 1992م، والمساهمة في تعسف الأجهزة الحكومية، بل الملاحظ تأثير أجواء الاضطراب والخوف على الساحة السياسية، وهو ما أفرز سلبيات بالجملة، منها انتشار شبكات الزبونية ومختلف مظاهر الموالاة لأصحاب السلطة، بعد ترسيخ حقيقة مفادها أن قنوات المشاركة السياسية والطرق المشروعة لم تعد تسمح بالاستفادة من الفرص السياسية، ومن الريع الوطني، لقد صارت حقوق الإنسان المنتهكة والمجتمع المدني محاصرا، فلا معنى لاستقلالية النشاط وحرية الرأي العام.[66] بعد أن استطاع النظام فرض مراقبة على التنظيمات السياسية بواسطة النصوص القانونية الجديدة مثل تلك المتعلقة بقانون الانتخابات والأحزاب السياسية هذا ما جعل البعض يرى في الوضع الجديد عودة إلى تسلطية الدولة باسم مكافحة الإرهاب كما سمحت سياسات رسمية بانتشار مختلف أشكال النهب، فانتشرت الرشوة وسط انعدام تأثير القانون وفي غياب تام للشفافية، كما أدركت القيادة السياسية خطر دور جماعات المصالح المتنفذة على استقرار الدولة.

[66] محمد حليم ليمام، مرجع سابق، ص207.

لذا راح زروال يعلن مواجهة الفساد في إطار سياسة جديدة، حيث أعاد الاعتبار إلى مجلس المحاسبة، وأنشأ هيئة لمكافحة الرشوة، غير أن ذلك لم يكن في نظر كثير من الملاحظين سوى حلقة جديدة من مسلسل تصفية الحسابات بين الأجنحة في السلطة سياسة استفزازية ضد الأطراف التي جاءت بالجنرال المتقاعد إلى الحكم، بعد أن رفضت التخلي عن إدارة شؤون البلاد وعليه استمر توظيف ملفات الفساد في الصراع بين مختلف الأطراف، وفي إثارة الفوضى والحفاظ على مصالح جماعات الضغط وما يؤكد ذلك أن حملة الأيادي النظيفة التي أعلنها زروال، تمت في الوقت الذي كان الرأي العام يرتقب قيام الحكومة بخصخصة المؤسسات الاقتصادية عام 1996م، فقد أعلن رسميا الزج بالآلاف الأطر الوطنية في السجون بسبب تورطهم في فضائح فساد مالي، غير أن الهدف الحقيقي غير معلن، حسب المراقبين هو منعهم من الاستفادة من عملية الخصخصة، ويظهر أن الحملة الرسمية على الفساد تدخل ضمن استراتيجيات المافيا السياسية المالية الرامية إلى تعطيل القطاع العام المنتج والإسراع في بيعه لتتقاسمه الطبقة البرجوازية الثرية لأن المتحكمين في الدواليب الحكم يريدون الانفتاح الاقتصادي بالطريقة التي تمكنهم وزبائنهم من جني أهم ثماره هذا ما تبين للرأي العام، لأن الحكومة تراجعت فيما بعد، وأعادت الاعتبار إلى الأطر المتهمة، فغادر زروال الحكم قبل أن يتم عهدته الانتخابية.

لقد أصبح الفساد منظما وذا تأثير في الساحة السياسية بشكل جلي، ولم يعد المواطن يسمع عن محاكمة المسؤولين، أو مقاضاة شخصيات سياسية في فضائح مالية، بل تمت في العادة معاقبة "**الدروع الواقعية**" التي يمثلها الأعوان الإداريون ومعاقبة ذوي المناصب الأدنى.

في جل المناسبات الانتخابية منذ رئاسة عام 1999م، لا يكاد مهرجان انتخابي يخلو من التنديد بالفساد والمفسدين، من ذلك مثلا تصريح أحد المرشحين للرئاسة، وهو العقيد السابق يوسف الخطيب، بأنه سيفتح الملفات الكبرى المتعلقة بأموال التي تم تحويلها إلى الخارج، وسيعمل على استعادتها ومعاقبة المسؤولين من جهة صرح بوتفليقة الفائز بتلك

الانتخابات، بأن الغنى الفاحش والثراء في الجزائر المستقلة ليسا طبيعيين، بل هما نتيجة ممارسات غير مشروعة.

المطلب الثالث: الفساد السياسي إبان حكم عبد العزيز بوتفليقة.

كسر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لدى توليه الحكم في أفريل 1999م، وفي خطبه المتعددة كل ما تبقى بشأن الموضوع فظل يؤكد أن الفساد لم يعد مرضا عرضيا بل أصبح وباء مستوطنا ومنظما عبر شبكات متطورة، تتعاون اليوم مع الجماعات الإرهابية المسلحة، وأن الدولة على علم بتلك الشبكات التي تمول الإرهابيين من أجل تسيير مصالحها الخاص، لذا هدد في كثير من المناسبات بالرحيل إذا لم تلتزم المافيا، أو كما أسماها "جماعات الحاويات" وجماعات المصالح المرتبطة بها، بالقانون وبقواعد اللعبة الاقتصادية.

لذا فظاهرة الفساد هي واقع يجمع الكثير من المسؤولين على صعوبته، لأن الظاهرة تبقى وثيقة الصلة بما هو سياسي أي بأزمة الحكم، وغياب الشفافية وقد قاد تفاقم مظاهر الفساد إلى وضع جديد فعوض دمقرطة النظام السياسي، ففي ظل استمرار السلطة وقطعيتها مع المجتمع صارت أجهزة الدولة ومؤسساتها عديمة الفعالية بعد أن أفرغت العملية السياسية الديمقراطية من محتواها، لأن السلطة عادت من جديد إلى غلق المجال السياسي وتوطيد دعائم السلطوية.

تعتبر قضية بنك الخليفة واحدة من الفضائح التي أثبتت أن الفساد في الجزائر سياسي بطبيعته.

*** فضيحة بنك الخليفة:**

لم تأخذ قضية فساد واحدة في الأعوام الأخيرة الحجم الذي أخذته فضيحة بنك الخليفة، فقد وصفها البعض بفضيحة القرن، وفضل الآخرون وصفها بالقضية مالية والقانونية فهي تعكس المعنى الحقيقي للفساد المنظم الذي تتداخل فيه مختلف الأطراف والأبعاد السياسية والمالية والاقتصادية.

سمي مجمع الخليفة، الذي ضم بنكا وشركة الطيران وشركة بناء وقناة تلفزيونية [67] ، خمسة فروع أخرى، الإمبراطورية وقد انطق من الصفر ليصير في ظرف ثلاثة أعوام إمبراطورية مالية وتجارية يملكها عبد المؤمن رفيق خليفة، رجل الأعمال الشاب الذي بدأ مشواره بممارسة النشاط الصيدلاني، ليؤسس شركة لاستيراد المواد الصيدلانية 1990م، عندما قررت الدولة التخلي عن احتكار التجارة الخارجية وفي مارس 1998م أسس بنك الخليفة وذلك في زمن قياسي، بعد أن وافقت السلطات المالية، ممثلة في مجلس النقد والقرض ومحافظ بنك الجزائر، على منحه الاعتماد؛ وراح بنك الخليفة يمول فروع أضخم مجمع وطني بعد الشركة الوطنية "سونطراك"، إذ كان البنك الخاص الوحيد الذي يمنح امتياز الإيداع وفتح الأرصدة للخواص، حيث امتلك 130 وكالة بنكية منتشرة على التراب الوطني، وقدرت قيمة أصوله بحوالي 1.5 مليار دولا و1.5 مليون زبون، برقم أعمال قدره 400 مليون دولار، لقد أصبح بنك الخليفة الوجهة المفضل للمؤسسات العمومية التي تسابقت لإيداع أموالها لديه: " صندوق الضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد، ديوان الترقية والتسيير العقاري"، بسبب الإغراءات التي كان يقدمها إلى المسؤولين منها على سبيل المثال: نسب الفوائد العالية، هذا ما جعل خزينة البنك تفيض بالودائع، بعد أن قامت مؤسسات حكومية كثيرة بحسب أموالها من البنوك العمومية ووضعها في بنك الخليفة فكانت كافية لتمويل مختلف مشاريع الخليفة أو الفتى الذهبي«Golden Boy ».

بدأت بوادر سقوط إمبراطورية الخليفة تظهر منذ نوفمبر 2002م، عندما أقرت لجنة استعلام تم تشكيلها من طرف وزير المالية والبنك المركزي، وجود تجاوزات خطرة ارتكبها بنك الخليفة، وأثبتت تحقيقات اللجنة الحقائق التي كشفتها لجان التفتيش السابقة وتمت أو عملية مراقبة مارس 1999م، ثبت من خلالها عدم التزام بنك الخليفة بالقانون وأنظمة

[67] www.alarabiya.net/ar/north africa.17/04/2015.

الصرف المعمول بها، وسجل الكثير من النقائص في معالجة المعلومات وإجراءات التسيير.[68]

زيادة على غياب الوضوح في تعاملات البنك وافتقار المعلومات المحاسبية إلى المصداقية، ورغم التحذيرات التي وجهت إلى الخليفة من أجل معالجة النقائص والامتثال للقانون، فغنه تمادى ارتكاب المخالفات، لاسيما منها عدم التصريح بجميع المعاملات، وتناقض الإحصاءات المقدمة والتحويلات الفعلية في مجال التجارة الخارجية، وعدم تسجيل مجلس إدارة البنك لحساباته المالية في عامي 2000م-2001م، لذلك قرر بنك في 28 نوفمبر 2002، اتخاذ جملة من التدابير، كان أهمها تجميد عمليات التجارة الخارجية للخليفة، وتنصيب متصرف إداري في مارس 2003م، وبعد تشكيل فريق للتفتيش، ثم اكتشاف ثغر مالية ضخمة بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية، وتبين لاحقا أن مصدرها تسلم عبد المؤمن خليفة الأموال نقدا بالرغم من توافر الكثير من القرائن التي تفيد بأن تعاملات بنك الخليفة تفتقد الشفافية والوضوح، وبأن توسعه الرهيب مشكوك فيه، فضلت الجهات الرسمية الصمت، في حين اهتمت الأوساط الفرنسية بمسيرة المجمع ونشاطه بعد أن انتقل الاستثمار في فرنسا، حيث كشفت التقارير التي أعدتها مصالحها الاستعلام الفرنسية ونشرتها الصحافة 23 أكتوبر 2002م، عن عدم شفافية الشراكة بعد ذلك تقرر إلغاء اعتماد بنك الخليفة في 2003م، وانتقل ملف الخليفة إلى العدالة التي باشرت فتح تحقيقات ضد عبد المؤمن الخليفة الموجود في حالة فرار تم توصل إلى أن الخليفة غير موجود قانونيا لكنه موجود ماديا، وقد كلف اقتصاد الدولة 100 مليار دولار أي ما يعادل 3% مليار دولار أمريكي، وذلك وفق

تصريح أحمد أويحي آنذاك.[69]

---

[68] أسباب كشف الفضائح الكبيرة للفساد المالي في الجزائر: تاريخ الدول 14:20، 2017/03/04، www.amtedles.yoot.com/t1538

[69] مجمع الخليفة مخطط شيطاني، اخترعه ثلاثة أو أربعة أشخاص من أجل اختلاس مليارات الدينارات عادت بفوائد على ممارسي السلطة السياسية منها التهرب من مسؤولية ووضع نفسهم مكان الضحية.

وفي إطار حملة الأيادي النظيفة المعلنة، جرى الكشف عن الكثير من الفضائح أكبرها فضيحة الطريق السيار شرق غرب وفضيحة الشركة الوطنية "سونطراك" فقد كشفت نتائج التحقيق الأولى الذي قامت به أجهزة الأمن العسكرية عام 2009م،المستوى الذي بلغه الفساد في مؤسسات الدولة وكيف أصبحت جماعات الضغط الأجنبية بمساعدة مسؤولين سامين في الدولة.

في ملف الصفقات المشبوهة لسونطراك أفضت التحقيقات إلى ثبوت ممارسة الفساد واستغلال من طرف الأطر الكبرى للشركة، حيث تم وضع الرئيس والمدير العام للشركة وأربعة مسؤولين تحت الرقابة القضائية، وفي علاقة لهذا الملف ثم الكشف فيما بات يعرف بقضية الشراكة الأمريكية، الجزائرية "براون أندروت كوندور" على ما لا يقل عن 28 عقدا بين سوناطراك وهذه الشركة.

ما يمكن الوصول إليه هو أنه يمكن اعتبار تنامي ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر إلى وجود عوامل داخلية لها علاقة بالنظام السياسي، ونوع النظام الاقتصادي المتبع والآليات المؤسسية والإدارة ومن أهمها:

1- طبيعة نظام الحكم.

2- انتكاسة عملية التحول الديمقراطي.

3- الأحزاب السياسية و الانتخابات جزء من مشكلة الفساد بحيث تشغل بعض الشخصيات الحزبية مواقعها القوية في النظام السياسي للحصول على الثروة.

4- دخول النظام السياسي والمجتمع أزمات متعددة الجوانب منذ بداية التسعينات ومن بين مظاهرها: أزمة مشاركة السياسية، أزمة الهوية.

5- غياب المؤسسات التي لها أولوية في التشريع.

6- التبعية الخارجية ووقوع الجزائر في فخ المديونية.

كل هذه العوامل أدت إلى انتشار الفساد بوتيرة سريعة جدا، لأنه وبمجرد النقر على الفأرة نقرة واحدة يتم تحويل مبالغ مالية خيالية إلى بنوك خارج الحدود الوطنية دون أن يكشف أمره.

المبحث الثاني: إجراءات وآليات مكافحة الفساد السياسي في الجزائر.

المطلب الأول: الآليات القانونية لمكافحة الفساد السياسي.

أ- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

نص القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006م، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في مادته 17 على: " تنشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته قصد

تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد"؛ وجاء في نص المادة 18 أن هيئة مستقلة وتقدم تقريرا سنويا إلى رئيس الجمهورية[70]، وكانت مبررات استقلالية هذا القانون نتيجة للآثار السلبية الخطيرة التي مست مختلف الميادين وعمقت من انتشار الفساد، وكذا قصور قانون العقوبات الجزائري، سواء تعلق الأمر بالشق الإجرائي أو الجزائي، بسبب التسارع المتواصل الذي مس جميع القطاعات مما ولد نوع جديد من الجرائم، ووسع من دائرته، بالإضافة إلى تغير مسار نظام الجزائري إلى النظام الليبرالي، باعتباره أول تشريع قانوني يضبط ويخص ظاهرة الفساد في ظل تضارب المصالح المختلفة بين مختلف الهيئات التشريعية والتنفيذية هذا من جهة، والعوامل الدولية والضغوط الخارجية بحكم الاتفاقات الموقعة مع الهيئات الدولية، والتطلع للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC، لتطهير مناخها السياسي والاقتصادي لتكون ملائمة للانفتاح على العالم، ومن أهم المحاور التي تضمنها هذا القانون[71]

لقد تضمن هذا القانون في المادة 73 والتي ركزت على تجريم كل عملية فساد مبرزة المعيار المادي كوسيلة في العامل مع قضايا الفساد، ففي الباب الأول نجد أن المشرع قد اتجه مباشرة إلى تحديد المصطلحات في نفس المعنى الذي أرادته اتفاقية الأمم المتحدة، إذ حددت صفة جريمة الفساد على كل ما من شأنه أن يسيء إلى استخدام السلطة المخولة للموظف العمومي، وقد صنف مرتكبي جرائم الفساد إلى:

1. الأشخاص الذين يشغلون مناصب تنفيذية أو إدارية أو قضائية سواء كان مؤقتا أو دائما.
2. الأشخاص الذين يعملون بإحدى مؤسسات الدولية العمومية بصفة مؤقتة أو دائمة أو كانت الدولة مشاركة ف رأسمال هذه المؤسسة.

3.كل شخص آخر له صفة موظف عمومي، كما أدخل المشرع صفة الموظف الأجنبي سواء كان الموظف عمومي لصالح بلد أجنبي.

---

[70] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 01/06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية ، العدد 8، 14 مارس 2006، ص 7.

[71] عبد العالي حاجة، مبررات قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 05، بسكرة، جامعة محمد خيضر، ص ص 85-86.

أما الباب من هذا القانون فقد تضمن مجموعة من التدابير الوقائية لتنظيم وضبط القطاع العام وتمثل ذلك في:

1. دعم مبدأ الشفافية والكفاءة والجدارة في التوظيف بالانتقاء الجيد للمستخدمين.

2.الإبقاء على نص القانون القديم المتمثل بوجوب التصريح بالممتلكات فالمسؤولون الكبار يصرحون بممتلكاتهم أمام الرئيس الأول للمحكمة العليا وهذا ما نصت عليه المادة 06 من القانون.

3.مشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرارات وتمكين وسائل لإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد وهذا ما أكدته المادة 05 من نفس القانون.[72]

أما الباب الثالث فتمثل في إنشاء هيئة الوقاية من الفساد ومكافحته وتحديد صلاحياتها المتمثلة في وضع إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد، والتأكد من استقلاليتها إذ توضع مباشرة تحت إشراف رئاسة لجمهورية.

أما الباب الرابع فقد خصص لتجريم الأشكال المختلفة للفساد وتحديد العقوبات الخاصة بكل جريمة فساد كالامتيازات الغير مبررة، المادة 26 ، " الرشوة في مجال الصفقات العمومية"، المادة 27، استغلال النفوذ المادة 32، التمويل الخفي للأحزاب المادة 39 ، وقد تراوحت العقوبات التي سنها المشرع بين الحبس من 06 أشهر إلى سنتين، وبغرامة من 50.000 إلى 200.000 دج كأدنى عقوبة، وحبس من 10 إلى 20 سنة بغرامة 1.000.000 دج كأقصى عقوبة.

أما الباب الخامس، خصص لتحديد مجال التعاون الدولي والتأكيد على ضرورة التعاون القضائي مع مختلف الدول والمؤسسات المالية.

أما الباب السادس فقد تضمنت أحكام تكميلية لبقية المواد وتبيانها وإيضاح للمواد التي وردت على أحكام العامة.

---

[72] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 01/06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، مرجع سبق ذكره، ص 4-6.

ما يمكن استخلاصه لما تضمنه هذا القانون أنه جاء نتيجة استجابة الجزائر وعلى اتفاقية الأمم المتحدة وذلك لتكثيف منظومتها القانونية مع هذه الاتفاقية كما أن كثرة الاختلاسات جسدت تغير آلية المنظومة القانونية لمكافحة نظر الفساد والتاريخ يشهد على ذلك كفضيحة "بنك الخليفة" "السونطراك"، إلا أن ما يأخذ على هذا القانون هو تركيزه على العقوبة المادية وفي المقابل هنا موظفين كبار يسرقون الملايير وبالتالي عقوبتهم لا تعني لهم شيء[73].

ففي الصين مثلا قامت السلطات بإعدام شخص اختلاس ما قيمته 59 مليون سنتيم، بعكس القانون الجزائري الذي يبدو أنه أكثر مرونة في مثل هذه القضايا.

المطلب الثاني: الآليات المؤسسية ودورها في مكافحة الفساد.

أ- دور البرلمان في مكافحة الفساد:

هناك إجماع في مختلف الأدبيات والطروحات حول أهمية دور البرلمان في الحياة العامة فالبرلمان يرتبط ارتباطا وثيقا بأي عملية إصلاح سياسي، وقد كانت الغاية من استحداث مجلس الأمة بموجب دستور نوفمبر 1996م، هو تنظيم أكثر للعلاقة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وذلك من خلال ممارسة الرقابة على عمل الحكومة.

فدستور 1996م، حدد وسائل مساءلة أعضاء الحكومة لحماية مصالح الشعب والتأكد من أن الحكومة تلتزم في مختلف المجالات بالسياسة التي يوافق عليها البرلمان، لكن هذا أقرها الدستور على المستوى النظري فقط، فضلا على أنها لا تعكس الواقع الحقيقي للعلامة بين هاتين السلطتين، فالرقابة البرلمانية ليست وسيلة تصفية حسابات بين الحكومة والمعارضة، ولا هي وسيلة لتحقيق أهداف شخصية، وإنما هدفها المحافظة على المصلحة العامة، والوقاية من مخاطر البيروقراطية والانحرافات والفساد السياسي.

ب- دور القضاء في مكافحة الفساد:

[73] مهداوي غزيل، الفزازي فاطيمة، مكافحة الفساد السياسي وإشكالية الحكم الراشد، في الجزائر 1962م، 2011م، مذكرة ليسانس، جامعة سعيدة، مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، 2011م، ص80.

أقر دستور 1996م، صراحة باستقلالية السلطة القضائية المشار إليه في الفصل الثالث من الباب الثاني وفق للمادة 138 التي نصت على أن السلطة القضائية مستقلة، وتمارس في إطار القانون بحيث يعبر مبدأ الاستقلالية عن عدم جواز التدخل أو التأثير لكل من السلطة التشريعية أو التنفيذية في شؤونها إلا هناك عراقيل تواجه القضاء في الجزائر كعدم فعالية الرقابة على الجهاز القضائي، حيث أن غالبا ما تكون هناك حالات لتورط القضاة في تعاطي الرشوة والهدايا والمحسوبية.[74]

ولذلك عملت الجزائر في 1999م، على إصلاح القضاء وتكريس فعالية الرشيدة لتتماشى ومتطلبات العصر ذلك وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 99-234 الصادر بتاريخ 19 أكتوبر 1999م، المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة.

ج- الهيئات حكومية للرقابة على الفساد:

عرفت الجزائر ثلاثة هيئات لمكافحة الفساد تتمثل الأولى في مجلس المحاسبة، أما الثانية فتتمثل في المرصد الوطني لمراقبة الرشوة أما الثالثة فتتمثل في لجنة إصلاح هياكل ومؤسسات الدولة.

1.**مجلس المحاسبة:** أنشأ بموجب المادة رقم 190 من دستور عام 1976م، وتم تنصيبه عام 1980م، وشهد منذ إنشائه الكثير من التغيرات والإصلاحات التي شملت وظائفه وصلاحياته، كان بعد إنشائه يتمتع باختصاص إداري وقضائي لممارسة الرقابة الشاملة على الجماعات والمرافق، والمؤسسات والهيئات التي تسير الأموال العمومية أو تستفيد منها، أيا يكن وضعها القانوني، لكن اختصاصاته تقلصت منذ عام 1990م، وانحصر مجال تدخله، ثم استعاد المجلس بعض الصلاحيات عقب الإصلاحات التي أحدثها الرئيس ليمين زروال.[75]

[74] نفس المرجع ، ص 76.
[75] محمد حليم ليمام، مرجع سابق، ص257.

نصت المادة 160 من دستور 1989م: " يؤسس مجلس ، يكلف بالرقابة على أموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية". ويعد مجلس المحاسبة تقريرا سنويا ثم يرفعه إلى رئيس الجمهورية ويحدد القانون تنظيم مجلس المحاسبة[76]، ويخول الأمر 20-95 المؤرخ في 17-07-95 لمجلس المحاسبة الجزائري اختصاصا شاملا لمراقبة كل الأموال العمومية مهما كانت الوضعية القانونية لمسيرتها أو المستفدين منها، كما يخول له سلطة رقابة وتقييم نوعية التسيير على صعيد الفاعلية والنجاعة والاقتصاد في تنفيذ الميزانية دون إبداء رأيه في النفقات العمومية.

2.**المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها:** « ONSPC ».

هو ثاني هيئة حكومية وضعت لمكافحة الفساد بموجب المرسوم الذي وضعه الرئيس اليامين زروال الصادر في 02 جويلية 1996م، بهدف المساهمة في إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والإجراءات العمومية من ناحية، ومن ناحية أخرى الوقاية من الرشوة وممارستها، وظل عمل المرصد في الخفاء إلى أن قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بحله نهائيا 12 ماي 2002م؛ فبالرغم من إنشاء هذه الهيئات والمجالس إلا أنها لم تلعب دورا فاعلا في محاربة الفساد، حيث تحولت المفتشية العامة للمالية إلى هيئة لتصفية الحسابات السياسية وتحول مجلس المحاسبة إلى هيكل بدون روح.[77]

3.**لجنة إصلاح هياكل ومؤسسات الدولة:**

مع صدور المرسوم الرئاسي رقم 20-372 بتاريخ نوفمبر 2000م، الذي يتضمن إحداث إصلاح هياكل الدولة ومهامها، بحيث تترأس أهدافها على دراسة سبل تفعيل نظام تسيير ومتابعة المشاريع بتوزيع جديد للسلطات العمومية ودعم نظام اللامركزية، وقد تم

[76] بواكرا إدريس، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال، ديوان المطبوعات الجامعية،1994م، ص41.
[77] مرجع سبق ذكره، ص 164.

تكليف اللجنة بتحليل وتقييم كافة جوانب تنظيم الدولة وسيرها واقتراح الإصلاحات الآتية[78]:

1-دراسة مهام الإدارات المركزية للدولة وهياكلها وسيرها ودراسة الجوانب المتعلقة بتنظيم صلاحيات الجماعات الإقليمية والإدارة المحلية.

2-إعادة صياغة القوانين الأساسية الخاصة بأعوان الدولة ودراسة آثارها وفق الإصلاحات التي تقترحها.

د- دور الجهاز الإداري في مكافحة الفساد:

اعتمدت الجزائر في تنظيمها الإداري على أسلوبي المركزية واللامركزية ولكن الواقع أظهر إفراطا شديدا في المركزية لاسيما في جانبها الإداري والاقتصادي، فالجهاز البيروقراطي (*[79])، وهيمنته على القرار الإداري والسياسي والمالي والاجتماعي جعل من الجزائر البلد الغني الذي يعيش أغلب فئات شعبه على أدنى مستوى الفقر، وفي ظل هذا التدني الخطير الذي عرفته الجزائر بخاصة استشراء الفساد الإداري جعل من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة يؤكد في خطابه أمام الولاة: ".... أن محاربة ما تفشى من ممارسات مثل الفساد والرشوة والمحاباة والتدخلات أضحى حتمية".[80]

هناك آليات غير رسمية لمكافحة الفساد في الجزائر من بينها مؤسسات المجتمع المدني" الجمعيات ، الأحزاب السياسية" يمكن لهذه المؤسسات أن تلعب دورا فاعلا في عملية مكافحة الفساد، ودعم جهود الإصلاح السياسي غير أن ظاهرة المجتمع المدني لازالت لم تتبلور بشكل واضح خاصة في دول العالم الثالث، وظهور هذه المؤسسات في الجزائر كان مع تبني دستور 1989م وهذا ما نصت عليه مادة 43 ، كما وسع القانون رقم 31/90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990م من فرصة تأسيس الجمعيات فضلا عن إمكانية

---

[78] إبراهيم عدنان، التنمية المستدامة في الجزائر، بين الطموح والإنجاز، مذكرة ليسانس، جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، 2009م، ص 84.

(*[79])البيروقراطية : هي كلمة مشتقة من كلمة فرنسية (Bureau) ومعناها مكتب وكلمة يونانية تعني (Kratos) ومعناها السلطة والحكم، ولذلك يمكن تعريفها بأنها السيطرة والنفوذ الواسع اللذان تتمتع بهما الإدارات العامة في الدولة.

[80] خطاب رئيس الجمهورية أمام الولاة بقصر الأمم، بنادي الصنوبر موجه للأمة، بتاريخ 2006/06/25م، يومية الخبر، العدد 4739، 26 جوان 2006م، ص03.

الدعم المالي لهذه التنظيمات، غير أن هذا العدد الهائل لا يعكس دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، ويمثل تمسك الجزائر بحالة الطوارئ منذ 1996م عبء كبيرا على كاهل الديمقراطية والحريات العامة وقد ترتب عن هذا الوضع تحديد نشاط الأحزاب السياسية ونشاط المجتمع المدني كشفت السلطات الجزائرية منذ عام 2000م، عن نيتها في اتخاذ إجراءات صارمة ضد الرشوة إلا أنه لم يتحقق أمر ذلك، بل على العكس زادت الرشوة الصغيرة والكبيرة اتساعا، وتؤكد منظمة الشفافية الدولية أن الجزائر نالت أسوأ علامة 2.3 و2.7 وفق مؤشر الرشوة لسنتي 2007-2008م.

وفي إطار جهود المجتمع المدني لمكافحة الفساد ظهر في الجزائر تنظيم يسمى بالجمعية الجزائرية للنضال ضد الرشوة، وإلى اليوم لم تحصل الجمعية على اعتمادها القانوني منذ تأسيسها سنة 1999م، وبالرغم من إعلان الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة عن إجراءات لمكافحة الفساد، وقد تمثل أهداف الجمعية في وضع إستراتيجية لمكافحة الرشوة وبالتعاون مع منظمة الشفافية، وفي هذا الإطار ينبغي التركيز على النقاط التالية لمكافحة الفساد:

أ-تكوين وعي لدى المواطن حول خطورة الفساد بمختلف أشكاله.

ب-الترويج لخطط عمل في إطار مكافحة الفساد.

ج-مراقبة أعمال وقرارات الحكومات من أجل تخفيض الفساد.

وهذا بالإضافة إلى وسائل الإعلام التي تعتبر سلطة رابعة ، تتحمل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية مسؤولية تاريخية في مكافحة الفساد بكافة أشكاله على اعتبار أنها تمثل السلطة الرابعة في المجتمع بعد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبالتالي فهي تشكل سلطة شعبية تعبر عن ضمير المجتمع وتحافظ على مصالحه الوطنية، إلا أن الإعلام في الجزائر شهد نوعا من التضييق والقيود وكان ذلك في مرحلة ما بعد الاستقلال إلا أنه بعد أحداث أكتوبر فتح المجال للحريات ويمكن اعتبار قانون الإعلام رقم 07/90 المؤرخ في 8 رمضان 1410هـ، الموافق ل03 أفريل 1990، مكسبا حقيقيا للإعلاميين

لممارسة هذه الوظيفة بصفة إيجابية حيث أصبح يغطي مختلف وجهات السياسية الإعلامية على المستويين المحلي والدولي، إذن فالإعلام يلعب دورا كبيرا في عملية ازدراء الفساد والمفسدين اجتماعيا وإشاعة ثقافة المقاومة لهذه الظاهرة وإن المجتمع يمتلك قوة الردع لها إذا استخدم الوسائل المناسبة التي يمتلكها.

المطلب الثالث: المواثيق الدولية في مكافحة الفساد السياسي.

لقد قدر المجتمع الدولي أن ظاهرة الفساد هي من الجرائم التي تهدد المجتمعات والدول والكيانات السياسية بشكل عام ، لذا فقد تداعت الدول لوضع مواثيق وإعلانات واتفاقيات دولية يقصد منها مواجهة المشكلة.

1- ميثاق الأمم المتحدة:

يعد ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد، الذي تم تبنيه عام 2003م، في المكسيك، أول آلية دولية تشمل على العديد من البنود لمكافحة الفساد التي يمكن تبنيها على المستويات الوطنية، إضافة إلى أنها ستساعد في زيادة التعاون الدولي والعمل العالمي المشترك في سبيل مكافحة الفساد وذلك بتعزيز الآليات التنفيذية وقد ذكرت التقارير أن هذا الميثاق قد دخل حيز التنفيذ في نهاية 2005م.

وبالرغم من الضعف الذي لحق بالإمكانات التي يوفرها ميثاق الأمم المتحدة بسبب سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، ورفضها إدراج البنود الإلزامية متعلقة بالشفافية في مجال التمويل السياسي الأمر الذي أدى إلى وضع بنود ضعيفة من جهة ، وغير إلزامية من جهة أخرى، وذلك ضمن الجزء المتعلق "بالقطاع العام" وبالرغم من ذلك كله يظل الميثاق إنجازا مقبولا في عملية مكافحة الفساد الدولي.

2- ميثاق الاتحاد الإفريقي ضد الفساد:

لقد تم تبني ميثاق الاتحاد الإفريقي ضد الفساد في 2003م، وهو يشكل فرصة حقيقية لتدعيم قوانين مكافحة الفساد التي يجري تبنيها، أو التفكير بتبنيها دوليا، [81]وذلك عن طريق تعريف المخالفات التي تستحق العقاب من خلال التشريعات المحلية أو بتحديد الخطوات التي تؤدي إلى كشف الفساد والتحقيق في مختلف جوانبه إضافة إلى ذلك فإن الميثاق يحد صلاحيات الدول وينظم المساعدات المتبادلة والتعاون والتنسيق المشتركين فيما يتعلق بالفساد ومرتكبيه، كما أنه يشجع على التثقيف والتوعية العامة من مخاطر الفساد، ويضع إطارا للرقابة على عملية تطبيق وتتمثل نقطة الضعف الوحيدة في آليات الميثاق في أنه يعطي الحق لكل دولة موقعة عليه، في عدم الالتزام ببعض البنود أو حتى بكلها.

3- منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير:

تعد المعاهدة لمكافحة الرشوة لموظفي القطاع العام الأجانب في الصفقات الدولية الأداة المركزية لمنظمة (OECD) منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير في مكافحتها للفساد الدولي، وتهدف إلى مكافحة ظاهرة دفع الرشوة لموظفي القطاع العام عند عقد الصفقات الدولية.

كما تشمل المعاهدة تعليمات مختلفة في موضوع المخالفة وتطبيقها وتشمل ما يلي:

1)تحديد عقوبة مخالفة:الرشوة، سلب الحرية، عقوبات مالية، قبض على ومصادرة البند "3".

2)تحديد صلاحيات القضاء في الدولة التي تم فيها اقتراف المخالفة (البند "4").

3)تحديد معايير محاسبة ومراقبة التقنيات لإخفاء الرشوة (البند "8").

4)منح المساعدة القضائية للدول في الموضوع، يشمل إجراءات جنائية(البند "9").

[81] محمد حليم ليمام، مرجع سابق، ص ص 75-78.

المبحث الثالث: آفاق الحركة التنموية في ظل مكافحة الفساد السياسي في الجزائر.

المطلب الأول: معوقات وتحديات التنمية في الجزائر.

تعتبر التنمية من أهم التحديات التي تشغل الدول سواء المتقدمة أو النامية، وهذا لأنها الوسيلة التي تسمح بتحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة رفاهيتهم وتقوية الاقتصاد الوطني بشكل يعزز مكانة الدولة وقوتها، باعتبار الجزائر دولة نامية فإنها تعاني من بعض مظاهر تخلف اقتصادها، وهذا بسبب ضعف هيكلها الاقتصادي والاعتماد على عائدات صادرات قطاع النفط اعتماد شبه مطلق ومن بين هذه المعوقات التي تواجه عملية التنمية في الجزائر:

1- **البطالة:** يعاني الاقتصاد الوطني من مشكلة البطالة التي تعيق مختلف البرامج التنموية المسطرة، كما يلاحظ أن نسبة البطالة عند الذين لا يملكون أية شهادة تبلغ 7.3%، بينما يرتفع عند خريجي التعليم العالي، وهذا ما يتطلب مشاريع تنموية بإمكانها أن تستوعب يد عاملة كبيرة تقلص من حجم البطالة وتساهم في زيادة الناتج المحلي.

2- **التوزيع الجهوي الغير عادل للأنشطة الاقتصادية:** وهذا ما يتطلب إنفاقا كبيرا في مجال البنية التحتية في المناطق الداخلية ومناطق الجنوب، كما يرى بعض الخبراء أن التنسيق الفعال بين آليات الدعم والمراقبة والتوجيه بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يجعل هذه المؤسسات محركا أساسيا لتنمية مستدامة في مختلف المناطق.[82]

3- **ضعف الإنتاج الزراعي:** رغم الإنفاق المتزايد في هذا القطاع ، ورغم الجهود التي تبذلها السلطات في دعم الفلاحين إلا أن المنتوجات الزراعية تبقى ضعيفة حيث بلغت واردات الجزائر من المواد الغذائية 7.167 مليار دولار، ويعود ضعف الإنتاج الزراعي إلى توجيه الدعم الفلاحي بطرق بيروقراطية لا تخضع لسياسات مدروسة تهدف إلى تحسين أداء القطاع، إضافة إلى عامل الجفاف وقلة المياه الذي يؤثر كثيرا.

---

[82] صالح صلحي، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وآفاق التنمية، 18 جانفي 2004، القاهرة، مصر.

4- **الهيكل الإنتاجي الغير متنوع:** يرتكز الهيكل الإنتاجي في الجزائر على الصناعات الاستخراجية النفطية رغم أن السلطات العمومية شرعت في إستراتيجية ترقية الصادرات من غير المحروقات في أعقاب أزمة 1986م، وتشير بعض تقارير المؤسسات الدولية عن الجزائر إلى أنه رغم المؤشرات المالية الجيدة الحالية وفي المدى المتوسط آفاق 2016م إلا أنه يجب على السلطات العمومية القيام بالإجراءات اللازمة لتعزيز الإيرادات خارج قطاع المحروقات بالتوازي مع تشجيع إنشاء المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية وتخفيف العراقيل الجبائية عليها من أجل التقليل من تبعية الاقتصاد الوطني شبه المطلقة لعائدات صادرات المحروقات، حيث لا تشكل عائدات الصادرات خارج المحروقات سوى نسبة ضئيلة من الصادرات الإجمالية.[83]

وإضافة إلى المعوقات يمكن إجمال التحديات التي تواجه التنمية في الجزائر إلى ثلاث مجالات وهي:

* **التحدي الأول: إرادات النفط من منظور طويل الأمد.**

وهذا من أجل تخفيض تعرض الجزائر لتقلبات أسعار النفط حيث تواصل تطورات قطاع النفط تحديد آفاق النمو في المستقبل، وهنا يجب على الحكومة أن تتبع سياسات تمكن من التقليل من أثر تغيرات الإيرادات النفطية على بقية القطاعات الاقتصادية، حيث أنه مازال إعداد الموازنة خاضعا لسعر برميل النفط.

* **التحدي الثاني: تنويع الصادرات.**

يرى الكثير من الخبراء الاقتصاديين أن تحقيق التنمية في الدول النفطية يتطلب توجيه الموارد النفطية لتنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية، وفي ظل وجود إمكانيات كبيرة في المجالات غير النفطية كالسياحة والصناعات الصغيرة والمتوسطة وفي ظل وجود موارد بشرية هائلة ووفرة الموارد المالية فإن لدى الجزائر إمكانيات جيدة لتحقيق النمو السريع

[83] سكينة بن حمود، إستراتيجية ترقية الصادرات من غير محروقات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، العدد 17، 2، 2008م، ص163.

والمستدام في القطاع غير النفطي وفي هذا الإطار فإن تنمية القطاع الخاص الناشئ يجعله أكثر فعالية تشكل ضرورة بالغة لتحقيق استدامة النمو وخلق فرص عمل جيدة، ولحد من الاعتماد الكبير للاقتصاد الوطني على الصادرات النفطية، ويمكن حصر أهم العقبات الرئيسية التي تعترض القطاع الخاص فيما يلي:

1-السيطرة الكبيرة للقطاع العام في لمناطق الاقتصادية.

2-صعوبة الحصول على التمويل اللازم للاستثمارات.

3-الحواجز الإدارية وصعوبة الحصول على المعلومات.

4-عدم كفاية منشآت البنية الأساسية.[84]

*** التحدي الثالث: تحسين قدرة الحصول على خدمات عامة جيدة.**

حيث يلاحظ أن الخدمات العامة الجيدة غير متاحة إما بسبب عدم الفعالية أو عدم كفاية الخدمات المقدمة مثل ضعف نظام التعليم ونقص المرافق الصحية رغم أن الحصول على خدمت الرعاية الصحية قد تحسنت نوعا ما.

كما يلاحظ التفاوت الكبير في تقديم الخدمات العامة بين المدن الكبرى ومناطق الجنوب والولايات الداخلية، لذا فإنه من الضروري إجراء المزيد من الإصلاحات لزيادة فعالية وجودة تقديم الخدمات العامة وتشمل التحديات في هذا المجال:

1-انتشار الأمراض المزمنة والمعدية.

2-عدم كفاية الخدمات الوقائية المعنية بصحة النساء.

3-عدم وجود شفافية في توزيع المساعدات الاجتماعية، كما أن أنظمة التأمينات والضمان الاجتماعي تواجه صعوبات مالية نتيجة تقلص الاشتراكات وتزايد المنافع .

4-صعوبة الحصول على المساكن اللائقة وخدمت إمدادات المياه والصرف الصحي خاصة بالنسبة للطبقة الوسطى والفقيرة.

---

[84] باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، حالة الطريق السيار شرق غرب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011م، ص ص 41-42.

المطلب الثاني:المخططات التنموية في الجزائر.

إن العمل على توفير الخدمات الأساسية للمجتمع أو إيجاد العوامل المساعدة على توفيرها يمثل سببا رئيسا لوجود الدولة العصرية، فزيادة على توفير الأمن والعدالة والحماية من الأخطار الخارجية ومكافحة الفساد السياسي، فإنه يجب على السلطات العمومية أن تلتزم أيضا بتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية كشف الطريق وضمان المواصلات وتوفير الكهرباء والمياه وأنظمة الري وغيرها، يمتد دور الدولة إلى تهيئة المناخ المناسب للأنشطة الاقتصادية والعمل على توفير ظروف التنمية الاقتصادية.

قد تم إطلاق مجموعة من الاستثمارات العمومية على شكل مخططات تنموية متتالية ومتكاملة يتضمن كل برنامج مجموعة من المحاور، ركزت هذه المحاور بشكل كبير على تطوير الخدمات العمومية المقدمة في مجال الهياكل والمنشآت الأساسية كالطرق والنقل والموانئ والسدود وشبكات الري والغاز والربط بالكهرباء، ودعم الأنشطة الإنتاجية في قطاعات الصناعية والفلاحة والصيد البحري، إضافة إلى تنمية الموارد البشرية وتطوير التعليم والخدمات الصحية المقدمة.

وتتمثل هذه المخططات في المخطط الثلاثي 1967م-1969م والمخطط الرباعي الأول 1970م-1973م، الرباعي الثاني 1973م-1977م، والمخطط الخماسي الأول والثاني وذلك كما هو موضح في الجدول أدناه.

بإضافة إلى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001م-2004م والبرنامج التكميلي لدعم النمو الخاص بفترة 2005م-2009م، المرفق بالبرنامجين التكميلين لتنمية الجنوب والهضاب العليا بالفترة 2006م -2009م إضافة إلى البرنامج الخماسي الخاص بالفترة 2010م-2014م.

الجدول الأول: برنامج المخططات التنموية.

المخطط	البرنامج
المخطط الثلاثي 1967م-1969م	برنامج استثمار موجه إلى المناطق المحرومة في إطار مكافحة التفاوت الجهوي.
المخطط الرباعي الأول 1970م-1973م	تخصيص قيمة ثلاثين مليار للبدء ببرنامج للتصنيع وتأسيس التخطيط وذلك بإنشاء كتابة دولة للتخطيط مخصصة لذلك.
الرباعي الثاني 1973م-1977م	تخصيص مبلغ مائة مليار دينار كتثمين للموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي، إلى جانب إدماج القطاعات الاقتصادية، وكذلك تحسين تقنيات التخطيط بتحديد الآجال وتنظيم مسار الإرسال والتلقي.
المخطط الخماسي الأول 1980م-1983م.	تخصيص مبلغ مائتين وخمسين 250 مليار دينار لإعادة إقرارات التوازنات الاقتصادية وإعادة تنظيم المؤسسات وتثمين الطاقة، إلى جانب تصنيف أولويات التنمية وإكمال نظام التخطيط وإنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.
المخطط الخماسي الثاني 1985م-1989م.	تخصيص قيمة 550 مليار دينار لتنمية الزراعة والري والإسكان والنقل وتسديد الديون الخارجية.

المصدر: الجزائر،الدليل الاقتصادي والاجتماعي (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 1987م)، ص 58.

وحرصت السلطات العمومية على أن يتضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تحفيز الأنشطة الاقتصادية في مختلف مناطق الوطن من أجل خلق توازن إقليمي يسمح بدفع عملية التنمية الشاملة.

وفي هذا الإطار تم وضع مجموعة من المعايير التي يتم على أساسها انتقاء الأنشطة والمشاريع، وتتمثل هذه المعايير في:

1- استكمال الأنشطة والمشاريع التي هي في قيد الإنجاز.

2- إعادة تأهيل وصيانة المنشآت القاعدية.

3- مدى استكمال المخططات ونضج المشاريع المطروحة.

4- توفير وسائل وإمكانيات الإنجاز، خاصة المحلية منها.

5- الأنشطة الجديدة المتماشية مع أهداف البرنامج والجاهزة للشروع فيها.

ب- **القطاعات المستهدفة من برنامج الإنعاش الاقتصادي.**

برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري تم تقسيمه من حيث القطاعات إلى 04 قطاعات رئيسية، كل قطاع رئيسي تم تقسيمه إلى قطاعات فرعية .

والجدول التالي يبين هذا التقسيم القطاعي والمبالغ المالية مخصصة لكل قطاع:

الجدول الثاني: يوضح التقسيم القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع مليار دينار	النسبة المئوية
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	٪40.1
التنمية المحلية و البشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	٪38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	٪12.4
دعم الإصلاحات	30.0	.15	0	0	45	٪8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	٪100

المصدر: تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني 2001م، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، ص87.

أولا- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001م-2004م:

هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية لفترة 2001م-2004م بميزانية أولية تجاوزت 07 مليار دولار، وتم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الدورة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001م، يستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، البنية التحتية، تحسين الإطار المعيشي لحياة السكان ، التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية.

أ. دوافع وأهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

لقد سخرت السلطات العمومية العائدات النفطية التي كانت متوفرة آنذاك لإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تركيز على سلسلة من العمليات أهمها:

1. تشجيع ودعم الأنشطة والمبادرات.

2. تطوير المشاريع الصغيرة.
3. إنشاء قنوات لتمويل الأنشطة الاقتصادية.
4. تنمية القطاع الزراعي وقطاع صيد الأسماك ومختلف الأنشطة المحلية.
5. تعزيز وتطوير المرافق التعليمية وتحسين الإطار المعيشي للسكان.
6. تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية.

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على السنوات الأربعة لفترة 2001م-2004م يستهدف في إطار العام بلوغ معدل نمو سنوي يتراوح بين 5٪ و6٪ ودعم المؤسسات والأنشطة الفلاحية ومختلف الأنشطة الإنتاجية الأخرى، ويركز على تعزيز خدمات الري والنقل وتدعيم البنية التحتية كما يستهدف أيضا إنعاش التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية.[85]

ب. **مكونات برنامج دعم الإنعاش:**

أولا- دعم الأنشطة الاقتصادية وتتمثل في القطاع الفلاحي بحيث خصص له 55.9 مليار دينار من إجمالي قيمة البرنامج، بإضافة إلى التركيز على قطاع الصيد والموارد الصيدلانية على اعتبار أن هذا القطاع لم ينل الاهتمام اللائق به برغم الأهمية التي يكتسبها في عملية خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل رغم الإمكانيات الطبيعية المتوفرة.

ثانيا- التنمية المحلية والبشرية: استهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في جانب التنمية المحلية الاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية وتلبية احتياجات المواطنين والتحسين النوعي لخدمات المقدمة والعمل على توفير الإطار اللائق لتحسين الحياة اليومية للسكان.

ج. **التشغيل والحماية الاجتماعية**، تمثلت في:

* خلق 70.000 منصب عمل طيلة فترة البرنامج.

[85] شرقاوي حاج عبو، الأداء الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية، ملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية 20 /21/أفريل 2004، المركز الجامعي بشار.

* دعم شريحة المعوزين والاهتمام بالمناطق المحرومة.

* تأهيل مؤسسات التضامن وتخصيص 500 حافلة للنقل المدرسي في البلديات الفقيرة.

* تنظيم سوق العمل وإنشاء وكالات التشغيل.

د. **تنمية الموارد البشرية:** تم التركيز في محور التنمية البشرية على:

أ. **التربية الوطنية:** بحيث تم تخصيص أكثر من 27 مليار دينار لمشاريع قطاع التربية التي تمحور في: * استدراك النقص على مستوى التمدرس في المناطق الريفية والمهشة.

*إعادة تأهيل المؤسسات التربوية الموجودة وتوفير الشروط الملائمة لتمدرس التلاميذ (التلاميذ، الماء، التكييف).

*إنجاز الهياكل المرافقة (المطاعم المدرسية، الإقامات الداخلية).

ب. **التكوين المهني:** خصصت له 9.5 مليار دينار في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وهذا نظرا للدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية.

ج. **التعليم العالي:** ركز البرنامج في هذا القطاع على تعزيز وتحسين شروط عمل الأسرة الجامعية وتوسيع الطاقة الاستيعابية للقطاع من ناحية الهياكل والتأطير، بتخصيص 18.9مليار دينار.

د. **البحث العلمي:** تم تخصيص 12.38 مليار دينار لتدارك النقائص الكبيرة في هذا القطاع ومواكبة التكنولوجيا الحديثة في مجالات المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة.

هـ. **الصحة والسكان:** من أجل إعادة تأهيل الهياكل الصحية وتطوير الخدمات الصحية المقدمة تم تخصيص مبلغ 14.7مليار دينار وجهت إلى إعادة تأهيل المؤسسات الاستشفائية وتجديد التجهيزات والمعدات الطبية وتمثلت أهم مشاريع القطاع في إنجاز مستشفى جامعي بوهران وإعادة بناء مستشفى الشلف، وإنجاز مركز صحي بعناية للتكفل بمرضى السرطان.

و. **الشباب والرياضة:** بلغت مبالغ مخصصة له 4 مليار دينار تم توجيهها لإعادة تأهيل المنشآت القاعدية للقطاع، وإنجاز مراكز التسلية العلمية للشباب ومركبات رياضية جوارية.

تعزيز الخدمات العمومية وتحسين الإطار المعيشي.

لقد تم تخصيص مبلغ 210.5 مليار دينار على برنامج التجهيزات والتهيئة الإقليمية شملت التجهيزات الهيكلية بالعمران وإعادة تأهيل المناطق الريفية ومناطق الهضاب العليا والواحات والمناطق الجنوبية.

ثانيا- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005م-2009).

وهو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 2005/04/7م المتعلق بالفترة 2005-2009م، في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بفترة 2001م-2004م وذلك بعد ملاحظة النتائج الإيجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة.[86]

وقد تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدرت بحوالي 4203 مليار دينار جزائري، أي ما يقارب 55 مليار دولار، وزعت على 5 أبواب رئيسية وكل باب يتضمن مجموعة من المحاور، وتتمثل هذه الأبواب في:

1- تحسين الظروف المعيشية وخصص لها المحور 1908.5 مليار.

2- تطوير المنشآت الأساسية له قيمة 1703 مليار دينار جزائري.

3- دعم التنمية وخصص له 337مليار دينار جزائري.

4- تطوير الخدمة العمومية وخصص له 203 مليار دينار جزائري.

5- تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال وحصص 5 مليار دينار جزائري.

ثالثا- برنامج تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا.

إن البرنامج لتنمية كل من مناطق الجنوب والهضاب العليا يمثلان مجموعة من الاستثمارات العمومية الإضافية التي استفاد منها سكان هذه المناطق، والتي تهدف إلى تدارك النقائص الكبيرة التي تعرفها التنمية الاقتصادية في هذه الولايات ومراعاة الخصوصيات

[86] شرقاوي حاج عبو، الأداء الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية، ملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية 20 /21/أفريل 2004، المركز الجامعي بشار.

الجغرافية والمناخية لها في إطار سياسة التوزيع العادل للجهود التنموية على مختلف أنحاء الوطن، كما أن هذين البرنامجين التنمويين الخاصين تهدفان من جهة أخرى إلى جعل ولايات الهضاب العليا والجنوب مناطق مؤهلة لجذب الاستثمارات في مختلف المجالات وتمكينها من أن تكون أقطاب تنموية بما يتناسب والمزايا النسبية التي تتمتع بها كل منطقة، وهذا ما يسمح بخلق الظروف المناسبة للاستقرار سكان هذه المناطق وتخفيف حدة النزوح إلى الولايات الشمالية الكبيرة.

رابعا- البرنامج الخماسي للتنمية 2010م-2014م:

هو برنامج للاستثمارات العمومية الخاص بالفترة 2010م-2014م، تمت دراسته والموافقة عليه يوم 2010/05/24 بعد الاجتماع مجلس الوزراء ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لفترة 2001-2004م، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005م-2009م والذي دعم بالبرنامجين الخاصين بمناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا للفترة 2006م-2009م.[87]

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014م أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي سيتم رصده لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها ، ويهدف هذا البرنامج عموما إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:

1-استكمال المشاريع الكبرى الجارية انجازها خاصة في قطاعات السكة الجديدة والطرق والمياه وقد خصص له مبلغ 9.700 مليار د ج، ما يعادل130مليار دولار.

2-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار أي حوالي 156 مليار دولار.

[87] ملف البرنامج الخماسي للتنمية 2010م-2014م، موقع الانترنت الرسمي لرئاسة الجمهورية، أوت 2010.

المطلب الثالث: أهمية مكافحة الفساد لتأسيس الحكم الراشد ودعم التنمية.

أصدرت المنظمة الدولية للشفافية تقريرا حول الفساد في العالم يشير فيما يتعلق بالجزائر إلى ما يلي:

* من بين 75٪ من المؤسسات الجزائرية التي شملها الاستطلاع حول الفساد نجد أن 6٪من رغم أعمال هذه المؤسسات يوجه للعمولات الرشاوي.
* وضعت المنظمة الجزائر من بين دول إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط الأكثر تعرضا لظاهرة الفساد.
* تحتل الجزائر الرتبة 97 عالميا في انتشار ظاهرة الفساد بمعدل شفافية لا يتعدى 10/2.7بعد، كما يبين مؤشر الشفافية في الدول العربية أن الفساد الإداري لا يزال يشكل مشكلة قائمة ومزمنة لدى غالبية الدول العربية رغم ما تقوم به هذه الدول من جهود في سبيل إرساء مبادئ الحكم الراشد.

كما أنه من الواضح أنه عند غياب الشفافية يظهر الفساد وينتشر، لذا يجب أن تكون الشفافية في الجزائر هي السلاح الأول الذي يحول دون انتشار الفساد من خلال تسطير القوانين والإجراءات الصارمة وتسخير الكفاءات البشرية التي تضمن تطبيق القوانين مع تعزيز المساءلة والرقابة البعدية وتنفيذ نتائجها مهما كانت ولكن نشير هنا إلى أن الشفافية هي كذلك تلك الثقافة التي يجب اكتسابها من كل الأطراف للمساهمة في عملية التنموية.

يمكن أن نستخلص أن الجزائر بينت في تخطي الأزمة وإقامة هذه المتطلبات ، لكن هذا لا يعني أنه كان لذا يجب تفعيلها بشكل كبير يضمن التأثير الإيجابي على النمو والتنمية فلازال المشوار طويلا من أجل تحقيق الديمقراطية في الجزائر التي لا تزال شكلية فقط ولا تعبر فعلا عن التوجه المرغوب سياسيا واقتصاديا.[88]

إن مفهوم الديمقراطية لم ينضج بعد في الجزائر فالمشاركة بالرأي السياسي والمساءلة تتميزان بغيابهما في معظم الأحيان وعدم فاعليتها في أحيان أخرى، حيث أننا نلاحظ بأن

[88] بوزيد السايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، حالة الجزائر، مرجع سابق، ص467.

معظم المنظمات وأغلب مستويات المسؤولية تكتفي بتقديم تقرير مالي ومحاسبي بصورة شكلية كدليل يجب الالتزام به وإجراءات يجب المرور بها في فترة زمنية معينة تبين سلامة الوضع المالي، والتنظيمي في هذه المستويات دون أن تتعدى ذلك إلى التطبيق الفعلي وكما أن نظام المساءلة غير موجود على مستوى الهيئات المحلية وحتى على مستوى الحكومة المركزية والبرلمان.

ومما سبق فإن الحكم الراشد يعتبر من بين الرهانات الكبرى التي يجب على الجزائر أن تسعى إلى تحقيقها إلا أن هذا ليس بالأمر السهل نظرا للمشاكل التي تعاني منها الجزائر التي تم ذكرها سابقا والتي عرقلت تبني الحكم الراشد وبالتالي الوصول إلى التنمية وهذا في كل القطاعات، ولعل السبب الرئيسي كما أشير له في ذلك انعدام الشفافية والعدالة وللوصول إلى الأهداف المرجوة فعلى الجزائر أن تقيم نهضة على مختلف مظاهر الفساد وأن تعمل على زيادة وتفعيل مشاركة المجتمع المدني وبعث حرية التعبير والديمقراطية وتجسيد مبادئها وإيقاظ الوعي العام لضرورة الخروج من مشاكل الفساد والوصول إلى صلاح ومحاربة البيروقراطية والإرهاب.[89]

كما أن غياب الحكم الراشد يؤدي إلى أأضرار تعرقل التنمية وتكبح عجلتها وتتجسد في:

1. غياب العدالة و تفشي أنماط الفساد.
2. عدم احترام وجود القانون وعم المبالاة له في ظل غياب المساءلة.
3. تخفيض معدلات النمو الاقتصادي بسبب تفشي البيروقراطية، وغياب الكفاءة وسرعة استيعاب المشاكل وعدم محاولة إيجاد حلول لها.
4. انعدام الأمن وتفشي الأمية.

إن إقامة الحكم الراشد بالجزائر لا يكون إلا بإقامة دولة الحقوق والقانون، والاعتماد على المشاركة، والمساءلة والشفافية، وسيادة حكم القانون. إن تطبيق الحكم الراشد يمثل حلا

[89] العياشي عنصر، التعددية السياسية في الجزائر الواقع والآفاق الموقع الالكتروني:
http//:www.faculty.dz qu.edu.qa/louser/Files/political

ومطلبا هاما للخروج من الأزمة الحالية " الفساد السياسي" بحيث يجب التركيز على شرعية الانتخابات ونزاهتها ومصداقية المنظومة القانونية وفي هذا البيان فإن تحقيق العدالة وتأسيس الحكم الراشد نابع عن التحول الديمقراطي ومحاربة الفساد والمساواة في تلبية الحاجات الأساسية، وله رؤية إستراتيجية واضحة وشاملة، بسبب المشاركة الشعبية وأن يهتم بكل ما يظهر في الصحف وأجهزة الإعلام ومن الأحزاب ومنظمات المجتمع ، ويشدد على أهمية مكافحة الفساد،مع الاستفادة من معالم التوجه الإيجابي الدولي نحو العولمة في بناء نظام سياسي ديمقراطي قائم على شرعية حقيقة لاسيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان واشراك الطبقة السياسية والمجتمع المدني والمرأة في مسمى دولة الحق والقانون، وأنظمة الشفافية والمحاسبة، والمساءلة باعتبارها عنصرا مهما في تأسيس الحكم الراشد.[90]

[90] مرجع نفسه، ص470.

مما تقدم في هذا الفصل نستخلص أن الفساد في الجزائر عرف تطورا ملحوظا منذ الاستقلال سواء في ظل الأحادية الحزبية أو التعددية السياسية، إلا أنه شهد انتشارا فاضحا في عهد التعددية السياسية إلى يومنا هذا أين تشهد الجزائر أكبر اختلاسات والرشاوي حتى من قبل مسؤولين في الدولة ناهيك عن انتشاره الواسع في كل الإدارات الجزائرية وفي كل المجالات، وهذا كله راجع إلى عدة أسباب منها ما هو متعلق بضعف القوانين وضعف آليات مكافحة الفساد وغياب الإرادة لمكافحته، الأمر الذي أدى إلى الفساد إلى مرض خطير يهدد الدولة والمجتمع نتيجة الآثار التدميرية الكبير التي يخلفها في شتى المجالات السياسية والاقتصادية إذا أصبح المواطن الجزائري يرى أن الرشوة والمحاباة ضرورية للحصول على العمل وهذا نتيجة اتساع حجم الفساد في الجزائر بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل وهو في ازدياد رغم محاولات الإصلاح والآليات المرصودة لمكافحة هذه الظاهرة، خاصة وأن البيئة الجزائرية أصبحت البيئة تساعد على وجود الفساد بل وتشجع على استمراره مما يساعد في عرقلة التنمية وكبح عجلتها بحيث يكون سبب في تخفيض معدلات النمو الاقتصادي.

خاتمة

ما يمكن الخروج به من خلال دراستنا لموضوع " **الفساد السياسي في الوطن العربي حالة الجزائر ودورها في إعاقة التنمية منذ 1987م إلى 2017م**".

أن ظاهرة الفساد عالمية تعاني منها كل المجتمعات ولكن بدرجة التفاوت في الحدة والخطورة، ففي بعض الدول العربية أدى الفساد إلى سقوط أنظمتها ودخولها في صراعات لم تستطع الخروج منها إلى الآن، والجزائر شأنها في ذلك شأن غيرها من الدول النامية لم تسلم من إشكالية الفساد السياسي وأنه أكبر تحدي تواجهه الجزائر منذ الاستقلال وهو ما تؤكده جل الأبحاث والدراسات التي أجريت في هذا المجال، ويعود انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر بهذا الشكل والحجم والخطورة إلى الظروف الملائمة والمشجعة في ظل غياب إستراتيجية تشترك فيها جميع الأطراف تكون متناسقة متكاملة للرقابة والحد من هذه الظاهرة.

إن مكافحة الفساد شرط ضروري لسلامة وفعالية الأنشطة الاقتصادية، كما أنه شرط أساسي لترسيخ المنافسة العادلة وخلق بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فإنه يتعين على الدول العربية والجزائر على وجه الخصوص بذل جهود إضافية لتوفير متطلبات مواجهة الفساد المتمثلة في وجود دولة توفر الخدمات بمزيد من الفعالية والكفاءة والأمانة في استخدام الموارد العامة وحماية حقوق الملكية.

ومن خلال ما تقدمنا بطرحه سابقا يتأكد لنا أن تفشي ظاهرة الفساد من شأنه أن يعطل كل برامج التنمية التي تعمل الحكومات على وضعها. وبالنسبة للجزائر تعد مسألة مكافحة الفساد أولوية في الوقت الراهن المتميز بوضع برامج لدعم النمو الاقتصادي، فهذا الأمر يستدعي مزيدا من الحرص على أن تتم الصفقات العمومية في ظل الشفافية التامة ووجود أجهزة لمراقبة تنفيذ المشاريع ومحاربة كل أشكال الفساد، وذلك من خلال وضع إستراتيجية

طويلة المدى يشارك فيها جميع من حكومة وإدارات عمومية ومجتمع الأعمال ووسائل الإعلام ومجتمع المدني كل على مستواه، لأن مسألة الفساد مسألة معقدة وصعبة فمكافحتها تتم وفقا لجهود جماعية وليست فردية.

إن النجاح في تجسيد هذه المشاريع والتحكم في مصادر الفساد من شأنه أن شأنه أن يحسن نظرة المجتمع الدولي لمناخ الأعمال في الجزائر ويسمح بجذب الاستثمارات الأجنبية، ويشجع القطاع الخاص الوطني على القيام باستثمارات، الأمر الذي يسمح بتحقيق تنمية حقيقية مستديمة، وذلك باعتبار أن الجزائر تسعى جاهدة لإرساء دعائم الحكم الراشد وهذا ما أكده رئيس عبد العزيز بوتفليقة أحد خطاباته ما يلي: " **الحكم الراشد سياسة مساهمة الشعب في تدبير الشؤون العامة، من خلال هيئات تمثله فعلا محلية ووطنية لتحقيق التوازن بين المصالح... وهذا لا سبيل إلى تحقيقه إلا بإرساء دعائم العدل تجعل الهيئة القضائية تعلو ولا يعلو عليها، تأخذ الحق للضعيف وتأخذ الحق من القوي، إن رشاد الحق هو إفاضة الأخلاق في المجتمع ومحاربة مظاهر الفساد التي تنخر جسده.**"

التوصيات:

– تعد ظاهرة الفساد من أبرز المشكلات التي اتفقت تقارير الخبراء والمتخصصين على ضرورة مكافحتها وتطويقها وعلاجها كهدف أساسي لابد من تحقيقه من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

– الفساد مهما اختلفت مظاهره وآلياته وأسبابه ونتائجه إلا أنه في الأخير ليس إلا تعبيرا عن مدى تدني القيم الأخلاقية في المجتمع وغياب رقابة الردع.

– عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث "التشريعية والتنفيذية، القضائية"، وفي النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية هو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة.

– غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.

– تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي شهدت تحولات سياسية واقتصادية اجتماعية وساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة.

– ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها أو بعض أطرافها في الفساد.

– الفساد السياسي سبب في سقوط أنظمة الحكم لبعض الدول العربية، كما انه سبب في دخولها صراعات لم تستطع الخروج منها.

– ضعف آلية مكافحة الفساد السياسي، يعود بالسلب على النمو الاقتصادي.

– البيئة الجزائرية أصبحت البيئة مساعدة على وجود الفساد بل وتشجيع على استمراره.

– مسألة الفساد معقدة فمكانتها تتم وفقا لجهود جماعية وليست فردية.

– النخب المهيمنة في الوطن العربي أدى تصورها للتنمية إلى حالة من التبعية الاقتصادية مما أدت إلى التبعية السياسية.

يتطلب فهم طبيعة الفساد السياسي في الوطن العربي وخاصة الجزائر، الغموض في ماضي البلاد وحاضرها واكتشاف طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

الفهرس

الفهرس **الصفحة**

الشكر وتقدير

إهداء.

مقدمة..... أ–و

الفصل الأول:الإطار النظري لمفهوم الفساد السياسي.

المبحث الأول: مفهوم الفساد السياسي..... **9**

المطلب الأول: تعريف الفساد السياسي..... 9

المطلب الثاني: أنواع الفساد السياسي..... 13

المطلب الثالث: الإقترابات النظرية المفسرة لظاهرة الفساد السياسي..... 15

المبحث الثاني: علاقة الفساد السياسي بالمفاهيم الأخرى..... **20**

المطلب الأول: الفساد السياسي وعلاقته بالفساد الإداري..... 20

المطلب الثاني: الفساد السياسي والحكم الراشد..... 21

المطلب الثالث:الفساد السياسي والبيروقراطية..... 22

المبحث الثالث: الفساد وإعاقة التنمية في الدول النامية..... **25**

المطلب الأول: تعريف التنمية..... 25

المطلب الثاني: دور الفساد في إعاقة تنمية الدول النامية..... 28

المطلب الثالث: آثار الفساد السياسي في التنمية..... 31

الفصل الثاني : الفساد السياسي ومشكلات التنمية في العالم العربي.

المبحث الأول: الفساد السياسي في العالم العربي..... **38**

المطلب الأول: مسببات الفساد السياسي في العالم العربي..... 38

المطلب الثاني: دور الفساد ي إعاقة التنمية الاقتصادية في العالم العربي..... 42

المطلب الثالث: الفساد السياسي ودوره في ظهور حملات الربيع العربي..... 44

المبحث الثاني: آليات مكافحة الفساد في الوطن العربي..... **48**

المطلب الأول: أساليب معالجة فساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية..... 48

المطلب الثاني: مبادئ مكافحة الفساد السياسي..... 51

المطلب الثالث: دور تخطيط في تحقيق التنمية في الدول العربية..... 55

المبحث الثالث: آفاق التنمية في الوطن العربي..... **58**

المطلب الأول: معوقات التنمية في الوطن العربي..... 58

المطلب الثاني:أساليب دعم وتحقيق التنمية في الوطن العربي..... 61
المطلب الثالث: أهداف إستراتيجية التنمية العربية..... 63
الفصل الثالث :إشكالية الفساد السياسي ودوره في إعاقة التنمية حالة الجزائر 1987م- 2017م.
المبحث الأول: أسباب وجذور الفساد السياسي في الجزائر..... 69
المطلب الأول: الفساد السياسي في ظل العهد الأحادي..... 69
المطلب الثاني: الفساد السياسي في مرحلة الانتقالية..... 73
المطلب الثالث: الفساد السياسي إبان حكم عبد العزيز بوتفليقة..... 78
المبحث الثاني: إجراءات وآليات مكافحة الفساد السياسي في الجزائر..... 83
المطلب الأول: الآليات القانونية لمكافحة الفساد السياسي..... 83
المطلب الثاني: الآليات المؤسسية ودورها في مكافحة الفساد..... 85
المطلب الثالث: المواثيق الدولية في مكافحة الفساد السياسي..... 90
المبحث الثالث: آفاق الحركة التنموية في الجزائر..... 90
المطلب الأول: معوقات وتحديات التنمية في الجزائر..... 92
المطلب الثاني:المخططات التنموية في الجزائر..... 95
المطلب الثالث: أهمية مكافحة الفساد لتأسيس الحكم الراشد ودعم التنمية. **102**
خاتمة: 107
قائمة المصادر والمراجع..... 109
الفهرس..... 117

قائمة المراجع

I. المصادر:

- **القرآن الكريم.**

II. قائمة المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. أحمد أبودية، الفساد السياسي في العالم العربي، فلسطين: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، أمان ، ط1، 2014.

2. أحمد سليم البرصان، الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا (كيف استطاع الإسلام السياسي الوصول إلى الحكم)، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

3. أحمد عاشور، جمال محمد صلاح وآخرون، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد الدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت: لبنان، ط1، 2006.

4. آية جراد، الفساد السياسي في الوطن العربي (حالة دراسية تونس)، منشورات الاختلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، فلسطين، 2004.

5. أيمن أحمد محمد، الفساد والمساءلة في العراق، (مؤسسة فريد ريش إبيرت)، مكتب الأردن والعراق، 2013.

6. بواكرا إدريس، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال، ديوان المطبوعات الجامعية،1994م.

7. بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في البلدان الجنوب، قضايا وإشكاليات ، الجزائر، ديون المطبوعات الجامعية، 2008م.

8. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية (من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1798- 1998) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001م.

9. السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، القاهرة، مطابع سجل العرب، ط1، 1980م.

10. صلاح الدين أرقة دان، التخلف السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر، دار النفائس: بيروت،2002.

11. عبد الجابر تيم وآخرون، مستقبل في الوطن التنمية في الوطن العربي، عمان: دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، 1996م.

12.عمر الحضرمي، ظاهرة الفساد الخطورة والتحدي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، ط1، 2014.

13.محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، (الأسباب والآثار والإصلاح)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط1، 2011م.

14.ميلاد مفتاح، محمد عبد الغفور الشيوخ، ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان: الأردن، ط1، 2006م.

15.نجاح وكيل، العالم الثالث والثورة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1982م.

ب- المجلات والموسوعات:

1- الموسوعات والقواميس:

1. ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني، بيروت: دار صادر، ب ت،

2- المجلات:

1.جلال معوض، الفساد السياسي في الدول النامية مجلة دراسات العربية ، بيروت، 23 العدد 04، 1987.

2.حسن الصلافحة، التخطيط في الدول العربية ، مجلة جسر التنمية ، العهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 113، ماي 2012.

3.خطاب رئيس الجمهورية أمام الولاة بقصر الأمم، بنادي الصنوبر موجه للأمة، بتاريخ 2006/06/25م، يومية الخبر، العدد 4739، 26 جوان 2006م.

4.زياد عربية، الفساد، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 16 جامعة دمشق، 2005م.

5.سكينة بن حمود، إستراتيجية ترقية الصادرات من غير محروقات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، العدد 17، 2، 2008م.

6.الشهابي أنعام رداغر منقد، العوامل المؤثرة في الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المجلة العربية للتنمية ، القاهرة،العدد 3، ديسمبر، 2000م.

7.عبد العالي حاجة، مبررات قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 05، بسكرة، جامعة محمد خيضر.

8.محمد خالد المهيني، الفساد الإداري والمالي، مظاهره وأسبابه ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته، مجلة رماح للبحوث والدراسات عمان، العدد 04 ديسمبر 2008م.

9.نصر محمد عارف، في المفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، القاهرة، عدد جوان، 2008م.

10. وارث محمد، الفساد وأثره على الفقر، إشارة إلى حالة الجزائر،مجلة دفاتر السياسية والقانون، جامعة سعد دحلب، البليدة (الجزائر)، العدد الثامن، جانفي 2013م.

ج .- النصوص القانونية والمراسيم:

1.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 01/06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية ، العدد 8، 14 مارس 2006.

د - الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- إبراهيم عدنان، **التنمية المستدامة في الجزائر، بين الطموح والإنجاز**، مذكرة ليسانس، جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، 2009م.

2- باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، حالة الطريق السيار شرق غرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011م.

3- بوزيد السايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة، في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة الجلفة، 2013.

4- بن خطار الزهراء، بلحسين مريم، دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر(1999-2016)، شهادة الماستر، إدارة الموارد البشرية، جامعة الجلفة،2016م.

5- عكاشة نوال، أثر الفساد على التنمية المحلية في الجزائر(دراسة حالة بلدية عين بويحي 2012-2015، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص رسم السياسات العامة، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2015.

6- فتيحة حيمر، ظاهرة الفساد في الجزائر (1989-2003) دراسة وصفية تحليلية ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، 2013م.

7- منصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

8- مهداوي غزيل، الفزازي فاطيمة، مكافحة الفساد السياسي وإشكالية الحكم الراشد، في الجزائر 1962م، 2011م، مذكرة ليسانس، جامعة سعيدة، مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، 2011م.

هـ – الملتقيات والمؤتمرات :

1-داود خير الله، الفساد ومعوقات التطور في العالم الغربي، مؤتمر الأول آيار/مايو 2014.
2-سعد الدين إبراهيم، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية العالم الثالث، المؤتمر الثاني للاقتصاديين المصريين، المبنية المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1978.
3-صالح صالحي، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وآفاق التنمية، 18 جانفي 2004، القاهرة، مصر.
4-عيد مسعود الجهني، الآثار السلبية للفساد والرشوة على الاقتصاد الغربي، المؤتمر العربي الدولي، لمكافحة الفساد، الرياض، 2004/10/8/7م.
5-وصاف سعيدي، الفساد الاقتصادي في البلدان النامية، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة، الجزائر، مارس 2005م.
6-خطاب رئيس الجمهورية أمام الولاة بقصر الأمم، بنادي الصنوبر موجه للأمة، بتاريخ 2006/06/25م، يومية الخبر، العدد 4739، 26 جوان 2006م.
7-شرقاوي حاج عبو، الأداء الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية، ملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية 20 /21/أفريل 2004، المركز الجامعي بشار.

و – الدراسات المنشورة عبر الانترنت:

1. أسباب كشف الفضائح الكبيرة للفساد المالي في الجزائر: تاريخ الدول 14:20، 2017/03/04، www.amtedles.yoot.com/t1538
1 ; 1Transparency International, corruption perceptions index -cpt 20 .transparency International Secretariat
2. إسراء ربحي، معوقات التنمية في الدول النامية، مقالة في اقتصاد المالي، آخر تحديث 10:49 في 3 ديسمبر 2016.
3. بهاء أبو شقة، البيروقراطية وراء الفساد.

4. أحمد ابربهي علي، الفساد والبيروقراطية والمجتمع: مراجعة أولية وملاحظات، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي ،على الموقع:
http// :www.ssrcaw.org تاريخ الإطلاع، 2015/10/27،
5. www.transparency.org.Berlin,Crermany.Sptember.2011.
6. www.alarabiya.net/ar/north africa.17/04/2015.
7. ملف البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014م موقع الانترنت الرسمي لرئاسة الجمهورية، أوت 2010م.

III. **باللغة الأجنبية:**

a- Livres:

1. Slinene medhar, l'échec des système politique en Algérie (Alger : éditions chihab.1999).

الجدول الأول: مخططات تنموية.	96
الجدول الثاني: التقييم القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.	97

الفساد ظاهرة خطيرة تعاني منها جميع المجتمعات بدرجة متفاوتة حسب حجمها وانعكاساتها، إذ نجدها أكثر في الدول النامية التي لازالت تعاني من هذه الظاهرة، وهذا ما نلاحظه كذلك في الدول العربية التي شهدت ثورات الربيع العربي أحدثت متغيرات مهمة في شكل الأنظمة وساهمت بإسقاط حكومات وصفت بأنها ديكتاتورية، فالفساد السياسي هو من أخطر الظواهر التي تعيق مسار التنمية وتحول دون تحقيق الديمقراطية في الدول العربية، وللأسف الجزائر لم تكن في موضع أفضل من دول العالم التي انتشر فيها الفساد، فقد عرف تطورا ملحوظا منذ الاستقلال سواء في ظل الأحادية الحزبية أو التعددية السياسية، أين شهدت الجزائر أكبر الاختلاسات والرشاوي هذا كله دفع بالجزائر إلى ضرورة إيجاد آليات كفيلة بمكافحة الفساد السياسي سواء مؤسساتية أو قانونية أو دولية خاصة أن البيئة الجزائرية أصبحت تشجع الفساد مما يساعد في عرقلة التنمية وكبح عجلتها بحيث يكون سبب في الركود الاقتصادي بالإضافة إلى زعزعة الأمن والاستقرار السياسي.

La corruption est un phénomène grave dans toutes les sociétés à des degrés divers en fonction de leur taille et de leurs conséquences, que nous trouvons plus dans les pays en développement qui souffrent encore de ce phénomène, ce qui est ce que nous observons ainsi que dans les pays arabes qui ont vu les révolutions du printemps arabe ont provoqué des variables importantes sous la forme de systèmes et ont contribué à renverser les gouvernements et décrit comme une dictature , la corruption politique est l'un des phénomènes les plus dangereux qui font obstacle à la voie du développement et empêchent la réalisation de la démocratie dans les pays arabes, et malheureusement Algérie ne sont pas en meilleure position que les pays du monde où la propagation de la corruption, a été connu un développement remarquable depuis l'indépendance, à la fois sous le parti unique ou plusieurs L'environnement algérien a encouragé la corruption, qui contribue à entraver le développement et à freiner sa vitesse de manière à provoquer une stagnation économique et à déstabiliser la sécurité. Et la stabilité politique.